



مجلة القلم العلمي



ISSN: 1858 - 9766

علمية دولية محكمة ربع سنوية

في هذا العدد :

□ دور الهيكل المالي في اتخاذ قرار التمويل في الشركات
الصناعية السودانية (دراسة تطبيقية شركة مطاحن
الغلغل المحدودة 2014-2015)

د. أبوذر عمر آدم الأمين- د. مهند جعفر حسن حبيب

□ دور الحملات الإعلامية في التوعية الصحية بمخاطر جائحة
كورونا (دراسة حالة وزارة الصحة ولاية الخرطوم)

د. محمد أحمد التجاني طه . أ. العبيد الطيب عبدالقادر

□ الضبط القضائي نظامه وأهدافه

د. محي الدين محمد عبد العزيز - د. عطيات هود

د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم

□ Electrosynthesis and spectroelectrochemical characterization of conducting polymers

Dr.H.E. Elkhidr - Dr.Mohammed Salaheldeen

□ Profitability Analysis of the Sesame Value Chain in Gaderif State/ Sudan -
2019/2020 Season

Salwa Ali Mohamed El Hassan -Prof. Hag Hamed Abd Alaziz-Dr. Intisar
Yousif Ahamed Elbashir



نوفمبر 2021م

العدد العاشر (خاص) - ربيع الأول 1443هـ - نوفمبر 2021م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Al Qulzum Scientific Journal
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر
2021 تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع
السوق العربي-الخرطوم-السودان
ردمك: 1858-9766
الخرطوم- السودان

هيئة التحرير

الهيئة العلمية والاستشارية

- أ.د. يوسف فضل حسن (السودان)
أ.د. علي عثمان محمد صالح (السودان)
أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي
(المملكة العربية السعودية)
أ.د. أبوبكر حسن محمد باشا (السودان)
أ.د. محبوب محمد آدم (السودان)
أ.د. سيف الإسلام بدوي (السودان)
أ.د. صبري فارس كماش الهيتي (العراق)
أ.د. محمد البشير عبد الهادي (السودان)
د. علي صالح كرار (السودان)
د. سامي شرف محمد غالب (اليمن)
د. محمد عبد الرحمن محمد عريف
(جمهورية مصر العربية)

رئيس هيئة التحرير

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

نائب رئيس التحرير

د. سلمى عثمان سيد أحمد

سكرتير التحرير

أ. عثمان يحيى

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)

الإشراف الإلكتروني

د. بهية فهد الشريف (المملكة العربية السعودية)

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر (السودان)

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية عبر العنوان التالي

هاتف: +249121566207 - +249910785855

بريد إلكتروني : rsbcrrsc@gmail.com

السودان- الخرطوم - السوق العربي عمارة جي تاوان الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقَلَم) للدراسات العلمية مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم - السودان . تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد

القارئ الكريم:

السلام عليك ورحمة الله وبركاته.. نطل على حضراتكم من
نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي وهي مجلة القلزم العلمية،
وهي مجلة القلزم العلمية، ونحن في غاية السعادة والمجلة تصل
عددتها العاشر بفضل الله تعالى ومنته.

القارئ الكريم:

هذه المجلة تصدر بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم
وهي إحدى الأكاديميات السودانية الفتية التي وضعت
بصمات مميزة في مسيرة البحث العلمي، وهذا العدد هو
العدد العاشر (الخاص) في إطار هذه الشراكة العلمية التي
تأتي في إطار استراتيجية مركز بحوث ودراسات دول حوض
البحر الأحمر في تفعيل الحراك العلمي والبحثي.

القارئ الكريم:

هذا العدد يشتمل على عدد من البحوث والدراسات
المهمة ذات البعد النظري والتطبيقي ولضمان نجاح واستمرارية
هذه المجلة بإذن الله تعالى نأمل أن يرفدنا الباحثون بمزيد من
اسهاماتهم العلمية المميزة مع خالص الشكر والتقدير للجميع.

أسرة التحرير

المحتويات

1. دور الهيكل المالي في اتخاذ قرار التمويل في الشركات الصناعية السودانية (دراسة تطبيقية شركة مطاحن الغلال المحدودة 2014-2015)
د. أبوذر عمر آدم الأمين- د. مهند جعفر حسن حبيب.....(22-7)
2. معاني صيغ الأمر والنهي عند الأصوليين
د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم.....(34-23)
3. دور الحملات الإعلامية في التوعية الصحية بمخاطر جائحة كورونا (دراسة حالة وزارة الصحة ولاية الخرطوم)
د. محمد أحمد التجاني طه - أ. العبيد الطيب عبدالقادر.....(64-35)
4. تقويم طرائق وأساليب تدريس اللغة العربية الحلقة الثالثة ، مرحلة الأساس، على ضوء آراء المعلمين في ولاية الخرطوم
أ. الصادق إسماعيل محمد آدم - أ. د. أسامة نبيل محمد أحمد.....(82-65)
5. الضبط القضائي نظامه وأهدافه
د. محي الدين محمد عبد العزيز - د. عطيات هود - د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم.....(100-83)
6. بركة يد النبي ﷺ الشريفة
د. حسان صديق الفاضل.....(108-101)
7. أثر تطبيق الشفافية علي الأداء الإداري بشركة النيل الأزرق للتأمين (دراسة حالة شركة النيل الأزرق للتأمين لفترة من 2015 - 2020م)
د. أماني سليمان أحمد.....(124-109)
8. دولة القانون (دراسة تحليلية)
أ. عوضية حسن طيفور محمد.....(134-125)
9. المسؤولية المدنية عن العقود الالكترونية
د. عطيات هود - د. محي الدين محمد عبد العزيز -
د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم.....(152-135)
10. Electrosynthesis and spectroelectrochemical characterization of conducting polymers
Dr.H.E. Elkhidr - Dr.Mohammed Salaheldeen.....(153-182)
11. Profitability Analysis of the Sesame Value Chain in Gaderif State/ Sudan - 2019/2020 Season
Salwa Ali Mohamed El Hassan -Prof. Hag Hamed Abd Alaziz-Dr. Intisar Yousif Ahamed Elbashir.....(183-208)
12. Research and Discussion Solution time comparisons between FFT and DFT
Eltirmzi Mohamed alamas anger- Khalid Hamid-Abbass AbdAlaziz.....(209-222)

دور الهيكل المالي في اتخاذ قرار التمويل في الشركات الصناعية السودانية (دراسة تطبيقية شركة مطاحن الغلال المحدودة 2014-2015)

أستاذ مساعد - قسم الإدارة الأعمال - كلية الإقتصاد
والتجارة وإدارة الأعمال - جامعة شندي

د. أبو ذر عمر آدم الأمين

كلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال - جامعة شندي

د. مهند جعفر حسن حبيب

المستخلص:

تعرضت الدراسة إلى دور الهيكل المالي في اتخاذ قرار التمويل في الشركات الصناعية السودانية بالتطبيق على شركة مطاحن الغلال المحدودة ، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم الهيكل المالي وأهم المصادر التمويلية في الشركات الصناعية السودانية والوقوف على المفاهيم الحديثة في الإدارة المالية خاصة في إصلاح الهياكل المالية، وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الى أن الشركة تعتمد على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة ، وأن نسبة التمويل الداخلي للأصول في العام 2015م كانت (83.7%) وارتفاع هذه النسبة مؤشراً إيجابياً على وضع الشركة المالي واوصت هذه الدراسة على أن شركة مطاحن الغلال تتنوع في مصادر التمويل ، وعلى الشركة الاحتفاظ بنسبة معقولة من الأصول الثابتة وذلك لإقناع الجهات المانحة للتمويل لتوفير الاقتراض بنسبة أكبر وبتكلفة أقل.

Abstract

This paper examined the role of the financial structure in the decision of financing in Sudanese industrial companies applying to the Grain Mills Company Ltd., the aim of this study is to identify the concept of the financial structure and the main sources of financing in Sudanese industrial companies and to stand up to the concepts In financial management, particularly in the reform of financial structures. The study adopted the analytical descriptive method. The study found that the company relies on external finance by a large percentage, and that the ratio of internal financing of assets in 2015 was (83.7%) and the increase of this percentage is a positive indicator of the financial position of the company and recommended this study that the company of grain mills vary in funding sources, and the company to keep A reasonable percentage of fixed assets to persuade donors to finance to provide more borrowing at a lower cost.

تهديد :

يُعد الهيكل المالي والقرارات المالية من المواضيع التي تحتل حيزاً مهماً ضمن اهتماماً الفكر المالي نظراً لما لها من أهمية استراتيجية ، بحيث تتحدد على أساسها مختلف القرارات الوظيفية الأخرى . حيث أن تعظيم القيمة السوقية لثروة مالكي الشركة تستند على التمويل من مزيج مكون من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية بما يُعرف بهيكل رأس المال .

يُعتبر القرار المالي هو اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة . حيث تعتبر الشركات الصناعية مركزاً للقرار فإنها تقوم بإرساء جملة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينها حيث تعمل على إحداث نوع من التركيب المالي هدفه تجنب الشركة الوقوع في الأزمات المالية مثل العجز المالي (العسر المالي) .

مشكلة الدراسة :-

على الرغم من سعي إدارة الشركات الصناعية الدائم على إيجاد تركيبة مثالية للهيكل المالي وذلك بغرض توفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية التي تحتاج لها تلك الشركات إلا أنه في أغلب الأحيان لا يمكنها بلوغها . وهذا يراجع بالدرجة الأولى في عدم تحديد نسبة أموال الملكية إلى أموال الأقتراض . ولهذا يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الاتي :

-كيف يؤثر الهيكل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية في الشركات الصناعية السودانية ؟

فرضيات الدراسة :

- تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية :
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد الشركات الصناعية السودانية على الهيكل المالي المناسب وتحقيق أقل درجة مخاطر .
 - هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب السياسات التمويلية المخططة بالشركات الصناعية السودانية وتحديد الهيكل المالي الأمثل .

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي :

1. التعرف على مفهوم وأهمية الهيكل المالي .
2. التعرف على أهم المصادر التمويلية في الشركات الصناعية السودانية .
3. الوقوف على المفاهيم الحديثة في الإدارة المالية خاصة في إصلاح الهياكل المالية .
4. إبراز الطرق المناسبة للعمل من أجل الاستغلال الجيد للموارد المتاحة للشركات الصناعية .

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية هذا الموضوع في كيفية اختيار الشركات الصناعية التركيبة المناسبة والمثالية للهيكل المالي بإعتبارها من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الشركات ، وتحديد أهم المحددات الكيفية والكمية في اختيار الهيكل المالي المناسب . كما أصبح الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية كبيراً لدى الشركات الصناعية السودانية بمختلف أنواعها ، لما لهذه الشركات دور في تنمية الإقتصاد الوطني .

منهجية الدراسة :

إعتمد الباحثان بشكل رئيسي على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل القوائم المالية لشركة مطاحن الغلال، كما إستعانا على المنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة الدراسة ، والمنهج الإستنباطي لصياغة فرضيات الدراسة ، والمنهج التاريخي لإستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، و

مصادر جمع البيانات :-

لقد إعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات ، حيث في إطارها النظري تم الاعتماد على البيانات الثانوية وتتمثل في الدراسات النظرية وما نشر في الكتب والمراجع والبحوث والدراسات السابقة المتخصصة والمرتبطة بالموضوع . وفي إطارها التطبيقي تم إستخدام القوائم المالية لشركة مطاحن الغلال المحدودة .

حدود الدراسة :

التزمت الدراسة بالحدود الآتية :

1. الحد المكاني : شركة مطاحن الغلال المحدودة
2. الحد الزمني : تغطي الدراسة الفترة 2014م-2015م
3. الحدود الموضوعية : تشمل الهيكل المالي واتخاذ قرارات التمويل في الشركات الصناعية السودانية.

تنظيم الدراسة - تنقسم الدراسة إلى :

- أولاً : الإطار المنهجي .
- ثانياً : الدراسات السابقة .
- ثالثاً : الإطار النظري .
- رابعاً : الإطار التطبيقي .
- خامساً : الخاتمة .

الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الهيكل المالي وإتخاذ القرارات المالية سواء على المستوى المحلي أوالإقليمي أو الدولي سيتناول الباحثان بعضاً منها على النحو التالي :-

1/ دراسة (أحمد 1998م) :

تناولت الدراسة موضوع أثر الأداء المالي على الهياكل المالية للمؤسسات العامة السودانية، حيث هدفت الدراسة إلى إيجاد الأسباب إذا كان الأداء المالي لا يوجد له أثر مهم على تكوين رأس المال .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار في بعض المؤسسات العامة يؤدي إلى خسائر مالية والتي تؤثر بدورها على مكونات رأس المال وكذلك توجد بعض المشاكل وتعتبر خارجية وذات أثر كبير وواضح على الإنتاجية في المؤسسات العامة

السودانية ومنها النقص في قطع الغيار والطاقة . خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها على المؤسسات العامة الاهتمام بالتحليل المالي و الاستهداء به ونتائجه من عام لآخر . يلاحظ الباحثان أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت موضوع أثر الأداء المالي على الهياكل المالية للمؤسسات العامة السودانية ، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر الهيكل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية في الشركات الصناعية السودانية .

2/ دراسة (انفال 2012م) :

تناولت الدراسة موضوع تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية . حيث هدفت الدراسة إلى توضيح كل من الهيكل المالي والهيكل المالي الأمثل مع التعرض إلى مختلف أبعاده الرئيسية ، ومعرفة ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسة تطبيقها في مجالها الصناعي ، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها : يعد الهيكل المالي من أهم القرارات المالية في المؤسسة وهو عبارة عن مصادر التمويل التي تشكل رأس المال . ويعتبر تحديد الاستراتيجية من ضروريات التمويل الحديثة .

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها العمل على تطوير الاستراتيجيات التنافسية للتصدي للمنافسة المحلية والعمل على تطوير المنتجات لمواجهة منتجات المؤسسات التنافسية وتوجيهها لتحقيق الميزة التنافسية.

يلاحظ الباحثان أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت موضوع أثر الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية بينما الدراسة الحالية تناولت أثر الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية في الشركات الصناعية السودانية .

3/ دراسة (GORDON) :

تناولت الدراسة موضوع هيكل رأس المال وقيمة الشركة حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر هيكل رأس المال في قيمة الشركة على (10) شركات هندسية في بريطانيا ، وتفحصت كيفية تأثير المطلوبات على قيمة الشركة . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن تقسيم أموال الشركة إلى أسهم نسبة للديون ، توزيعات أرباح ورأس المال يضيف 10% إلى قيمة الشركة تقريباً . وأن الوفر الضريبي النتائج عن استخدام الدرع الضريبي يسهم في التأثير على قيمة الشركة. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها تنمية مهارات المديرين الماليين في الشركات المساهمة من خلال عقد دورات تدريبية في مجال دراسة الجدوى الإقتصادية وإدارة الموجودات والمطلوبات .

يلاحظ الباحثان أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت الهيكل المالي وقيمة الشركة بينما الدراسة الحالية تناولت أثر الهيكل المالي على قرارات التمويل في الشركات الصناعية السودانية.

الإطار النظري للدراسة : مفهوم الهيكل المالي :

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل الشركة من مساهمين وغيرهم لما لها من تأثير على إستقرار المنشأة من الجانب المالي وضمان عدم تعرضها للإفلاس⁽¹⁾. ويعرف أحياناً بالخطة المالية وذلك لطبيعة تكوين مصادر التمويل طويلة الأجل مثل السندات والقروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحقوق الملكية⁽²⁾. كما يشير هيكل التمويل إلى الجانب الأيسر من الميزانية العمومية فهو يعبر عن التركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل لأصول الجانب الأيمن من الميزانية⁽³⁾. كما تعريفه بأنه يتكون من جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض وأيضاً سواء من مصادر قصيرة أو طويلة الأجل⁽⁴⁾. ويمكن تعريفه بأنه يتعلق بكيفية تمويل إجمالي موجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية العمومية إلى جانب المطلوبات وحقوق المساهمين⁽⁵⁾. مما سبق يلاحظ الباحث أن الهيكل المالي هو تركيب المصادر التي يتم بموجبها تمويل الأصول، والتركيز هنا على مكونات العناصر ودرجة الاعتماد على عنصر دون الآخر. كما يلاحظ الباحثان أيضاً في بعض التعاريف ركزت على أساس المصادر التي تمويل المنشآت بها أنشطتها من أموال قصيرة وطويلة الأجل أموال ملكية وأموال اقتراض.

مكونات الهيكل المالي :

يعتبر الهيكل المالي للمؤسسة الصورة التي تعكس مصادر التمويل لمختلف أصولها وتتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لآخر وتبعاً لمعاري الملكية والمدة تقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل ومصادر تمويل مقترضة ومملوكة⁽⁶⁾.

مصادر التمويل قصيرة الأجل :

يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بسدادها في فترة قد لاتتجاوز عام وما يشغل بال المنشأة في التمويل قصير الأجل مسألتان الأولى: المدى الذي يمكن ان تذهب إليه المنشأة في الإعتماد على هذا النوع من التمويل والثانية: كيفية المفاضلة بين المصادر المتاحة منه، فالبنسبة للأولى يتوقف الأمر على هيكل أصول المنشأة وكذلك ميل الإدارة لتحمل المخاطر ففي المسألة الثانية لابد من مراعاة التكلفة أي الأعباء التي تتحملها المنشأة ومدى الإعتماد على المصدر في تزويد المنشأة بالإحتياجات المطلوبة عند الحاجة إليها. وكثير ما تستخدم المنشأة في التمويل العمليات التشغيلية الجارية ومن أكثر مصادر التمويل إستخداماً⁽⁷⁾:

أ. الائتمان التجاري : هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد للمشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة⁽⁸⁾. ويمكن تعريفه من وجهة نظر الإدارة المالية بأنه تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المشتري من المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها⁽⁹⁾.

ب. الائتمان المصرفي : تقوم البنوك التجارية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج إليه من أموال التمويل عملياتها الجارية، ويعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المؤسسة التي تفكر في استخدام الائتمان المصرفي⁽¹⁰⁾.

مصادر التمويل المملوكة طويلة الأجل :

يمكن القول بشكل عام بأن الهيكل المالي لمعظم المنشآت يتضمن حقوق الملكية (التمويل المملوكة) وتنشأ هذه الحقوق بشكل أساسي من المدفوعات النقدية التي يقدمها المالكين لشراء الأصول المطلوبة لبدء عمليات المنشأة ويمكن أن تزداد حقوق الملكية عن طريق احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها.⁽⁹⁾ وتتمثل في الآتي :

- أ. الأسهم العادية : الأسهم العادية عبارة عن أوراق مالية تعدها الشركات للحصول على الأموال الدائمة (رأس المال) يحمل كل منها قيمة اسمية تمثل جزء من رأس مال الشركة .⁽¹¹⁾
- ب. الأسهم الممتازة : تعتبر الأسهم الممتازة من الأوراق المالية ومن مصادر التمويل طويلة الأجل أيضاً تقع بين الأسهم العادية والقروض .⁽¹²⁾ ويطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات وهي تصنف ضمن حقوق بنود الملكية .⁽⁸⁾
- ج. الأرباح المحتجزة : تمثل الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليها المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل وتمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه .⁽¹⁰⁾ حيث تعد الأرباح المحتجزة مصدراً هاماً من مصادر التمويل ووسيلة من وسائل تحقيق السيولة الذاتية في العديد من المنشآت ، كما تعد من أقل أنواع التمويل تكلفة وأقلها خطورة .⁽³⁾

مصادر التمويل المقترضة طويلة الأجل : تسعى المنشآت على الحصول على المواد المالية من مصادر متعددة وبأشكال مختلفة وفق الظروف السائدة في الدولة وطبيعة هيكل رأس المال الخاصة بالمؤسسة . ومن بين المصادر الأساسية للتمويل المقترض ما يلي :

- أ. السندات : وهي عبارة عن قروض طويلة الأجل تستحق الدفع في أوقات محددة وتحمل سعر فائدة ثابت وتلتزم المؤسسة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع الفوائد السنوية .⁽¹³⁾
- ب. القروض المصرفية طويلة الأجل : تعد إحدى مصادر التمويل المتاحة الطويلة الأجل والتي تمنح مباشرة الجهاز المصرفي كالمصارف وشركات التأمين أو مؤسسات خارجية وتكون مدتها أكثر من سنة⁽⁹⁾
- ج. التمويل التأجيري : الاستئجار هو عقد يلزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول نظير انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر ولفترة معينة⁽¹⁴⁾ .

العوامل المؤثرة في الهيكل المالي :

تحدد المنشأة تركيبة مستهدفة لرأس المال التي هي عبارة عن نسب مزيج التمويل المرغوب فيه من قبل الإدارة التي يتحقق عندها تعظم قيمة سهم المنشأة في السوق المالي وهذه التركيبة تتأثر بعوامل⁽¹⁵⁾ :

1. نمو المبيعات .
2. استقرار المبيعات .
3. درجة المنافسة .
4. بنية الموجودات .
5. موقف إدارة المؤسسة اتجاه الخطر .

الهيكل المالي الأمثل :

هيكل التمويل الأمثل لرأس المال يعتبر قضية المتاجرة على الملكية والرافعة* المالية ، وهو هيكل التمويل الذي يحقق أقصى قيمة للمنشأة وبالتالي فهو الهيكل الذي يحقق أقصى قيمة سوقية للسهم . الفكرة الأساسية هنا هي أن طريقة التمويل . سواء كانت تمويل بالملكية أو تمويل بالقروض تؤثر في فائض السهم الواحد وأنه يمكن اختيار هيكل التمويل الذي يعظم هذا الفائض إلى أقصى حد .⁽¹⁶⁾ ، نجد أن كلمة رافعة تشير إلى استخدام أو توظيف أصول أو أموال تتحمل المنشأة بناء عليها تكاليف ثابتة أو عائداً ثابتاً وهنالك نوعين من الرافعة :

أ. رافعة مالية (تمويلية) وهي استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة لسد احتياجات المنشأة من الأموال .

ب. رافعة تشغيلية : توجد فيها تكاليف ثابتة يلزم بتغطيتها بصرف النظر عن حجم رقم المبيعات أي توظيف الأصول بتكاليف ثابتة على أمل أن الزيادة في حجم الأعمال سيؤدي إلى تحقيق أرباح تفوق التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة .

سمات الهيكل المالي الأمثل :-

- يجب أن يتسم الهيكل المالي المناسب بالسمات الآتية :⁽³⁾
1. الفوائض : يجب أن يعود الهيكل المالي للمنشأة بالنفع عليها عن طريق الوصول إلى أقصى استخدام يمكن للرفع المالي مع الالتزام بأقل تكلفة .
 2. القدرة على الوفاء بالدين : يجب أن لا يتجاوز اقتراض المنشأة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالالتزامات.
 3. المرونة : بمعنى عدم اتصاف الهيكل المالي بالجمود .
 4. الرقابة : يجب أن يتضمن الهيكل المالي أقل مخاطر ممكنة لفقدان السيطرة والرقابة على إدارة المنشأة .

القرارات المالية :

مفهوم القرار المالي :

يعرف القرار المالي هو اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة . (17) كما تم تعريفه بأنه هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو عملية المفاضلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة معينة .⁽¹⁸⁾

مراحل عملية صنع القرار :

تمر عملية صنع القرار بخمس خطوات ⁽¹⁹⁾

1. مرحلة تحديد المشكلة .
2. مرحلة البحث عن البدائل .
3. مرحلة تقسيم البدائل .
4. مرحلة تنفيذ الحل .
5. مرحلة تقييم النتائج .

قرارات التمويل في المؤسسة :

تعتبر هذه القرارات من أهم ما يجسد دور الإدارة المالية في صناعة هيكل التمويل الأمثل الذي يضمن حجم الاستثمار الذي تعمل في ظلّه الإدارة المالية . وتدور هذه القرارات حول مصادر توفير الأموال وتحديد الأهمية النسبية لدور كل مصدر وبالشكل الذي يعظم القيمة السوقية للسهم . أن مضمون قرارات التمويل يجب أن يؤكد أن الأموال المطلوبة يمكن توفيرها :⁽¹⁹⁾

- في الوقت المناسب .
- خلال فترة زمنية محددة .
- وأيضاً استثمارها في المجالات الأكثر فائدة .
- فهذه العوامل تشكل البيئة التشغيلية التي تمارس فيها الإدارة المالية سعياً لتحقيق هدفها مما يجعل ارتباط كل قرار مع الهدف ، متأثراً بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه العوامل .

الإطار التطبيقي :

قام الباحثان بتحليل قائمة المركز المالي لشركة مطاحن الغلال المحدودة وذلك باستخدام أسلوب تحليل النسب الهيكلية وهو أحد أدوات التحليل المالي التي توضح مواطن الضعف والقوة في الهيكل المالي بالنسبة للشركات الصناعية والمتمثلة في نسبة التمويل الخارجي ونسبة المديونية ونسبة تمويل الأصول الثابتة ونسبة تمويل الأصول المتداولة .

جدول رقم (1) يوضح قائمة المركز المالي للأعوام (2014م - 2015م)

الأصول	2014م	2015م	الخصوم	2014م	2015م
صافي المباني وماكينات المصنع والعربات	11907015	12120291	المطلوبات		
الاستثمارات	16724316	19106962	الدائنون	1103985	968542
عقود تحت التنفيذ	104161	76445	الموردون	2247824	1038714
جملة الأصول غير المتداولة	28735492	31303698	المستحقات والمخصصات	3499375	2562037
			أرصدة دائنة أدنى	20246	43576

الأصول	2014م	2015م	الخصوم	2014م	2015م
			شركات أجلة		772825
			جاري الانقاف	(4145046)	613422
			إجمالي المطلوبات	2746384	5799116
الأصول المتناولة					
نقدية بالخرينة والبنك	0313468	661168	المستحقات		
المحفظة الاستثمارية	0723191	904125	رأس المال المصدق		5.000.000
المخزونات	0851409	123188	رأس المال المدفوع	35.94.567	3594567
اعتمادات مستندية	0112563	377548	إحتياطي عام	972214	972214
مدينون تجاريون	0047980	195622	إحتياطي إعادة تقييم الأصول	15192138	15192137
شركات تحت التحصيل	1736839	1583843	الأرباح الرأسمالية	5780316	8834935
جاري الاتفاق			الأرباح المرحلة	1697577	1258494
سلف العاملين	505203		أرباح العام	5543916	19.3987
مدينون عموميون	0029227	422511	فروقات عملة	23224	23224
أرصدة مدينة أخرى	0015485	54479	توزيع أرباح	(2469479)	(19.3987)
بضائع بالطريق		7144			
		41362			
جملة الأصول المتداولة	4345365	4370989	إجمالي حقوق المساهمين	30334473	29875571
جملة الموجودات	33080857	35674687	جملة المطلوبات وحقوق المساهمين	33.8.857	35674687

المصدر : شركة طحن الغلال 2014م - 2015م

من خلال قائمة المركز المالي للأعوام 2014م و 2015م يقوم الباحثان بتحليل نسبة الهيكل المالي والمتمثلة في نسبة التمويل الخارجي للأصول ونسبة المديونية ونسبة التمويل الداخلي للأصول ونسبة تمويل الأصول الثابتة .

والنسب الهيكلية هي التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمنشآت والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول الثابتة . وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم . ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة هيكل التمويل للمنشآت الصناعية وستنصب دراستنا على هذه النسب فقط . حيث تساعد النسب الهيكلية إدارة المنشآت الصناعية على دراسة الهيكل المالي وذلك من خلال تسليط الضوء على :

1. التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية في الشركات .
 2. كفاءة استثمار الأموال تحت تصرف المنشأة بشكل سليم .
- ومن أهم النسب المالية التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة هي :
- 1/ نسبة التمويل الخارجي للأصول في شركة مطاحن الغلال =
- الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

$$100 \times$$

مجموع الأصول

من خلال قائمة المركز المالي للعام 2014م للعام 2015م :

نسب التمويل الخارجي للأصول للعام 2014م =

$$2746384$$

$$\times 100 = [9,78\%]$$

$$28735492$$

نسبة التمويل الخارجي للأصول للعام 2015م =

$$5799116$$

$$\times 100 = [18,53\%]$$

$$31303698$$

من خلال مقارنة نسبة التمويل الخارجي للعام 2014م للعام 2015م لشركة مطاحن الغلال نجد أن نسبة التمويل الخارجي للعام 2014م بلغت [9,78%] بينما العام 2015م بلغت [18,53%] وهذا المؤشر جيد يفيد بأن الشركة لا تعتمد على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة لأن اتجاه هذه النسبة إلى الارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبء الفوائد ، وفي هذه الحالة تكون الفوائد المتحصل عليها أكبر من أعباء الفوائد . ومع ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشراً سلبياً لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي .

2/ نسبة التمويل الداخلي للأصول في شركة مطاحن الغلال =
رأس المال + الاحتياجات + الأرباح المرحلة والمحتجزة

$$100 \times =$$

مجموع الأصول

= نسبة التمويل الداخلي للأصول للعام 2014م

$$30334473$$

$$[91,7\%] = 100 \times$$

$$33080857$$

= نسبة التمويل الداخلي للأصول للعام 2015م

$$29875571$$

$$[83,7\%] = 100 \times$$

$$35674687$$

من خلال مقارنة نسبة التمويل الداخلي للأصول للعام 2014م والسنة 2015م نجد أن نسبة التمويل الداخلي للأصول للعام 2014م بلغت [91,7%] بينما العام 2015م بلغت [83,7%] [يلاحظ أن هنالك انخفاض في النسبة بين العامين . وارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي على وضع المنشأة المالي .

3/ نسبة المديونية الكاملة لشركة مطاحن الغلال =

إجمالي الديون

$$100 \times$$

الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

= نسبة المديونية للعام 2015م

$$2746384$$

$$[9,86\%] = 100 \times$$

$$30334473$$

= نسبة المديونية للعام 2015م

$$5799116$$

$$[19,4\%] = 100 \times$$

$$29875571$$

من خلال مقارنة نسبة المديونية الكاملة لشركة مطاحن الغلال للأعوام 2014م و 2015م نجد أن نسبة المديونية الكاملة في العام 2014م بلغت [9,86%] بينما العام 2015م بلغت [19,4%] أي أن هنالك زيادة . وبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المنشأة إيجابياً . مما يدل أن شركة مطاحن الغلال تمتاز بتوازن مصادر التمويل الداخلي والخارجي وهذا مؤشر إيجابي .

4/ نسبة تمويل الأصول الثابتة في شركة طحن الغلال =
الأموال الدائمة

100 ×

صافي الأصول الثابتة

= نسبة تمويل الأصول الثابتة للعام 2014م =
30334473

[698%] = 100 ×

4345365

= نسبة تمويل الأصول الثابتة للعام 2015م =

29875571

[683%] = 100 ×

4370989

من خلال مقارنة نسبة تمويل الأصول الثابتة في شركة مطاحن الغلال للعام 2014م والعام 2015م نجد أن نسبة العام 2014م بلغت [698%] بينما انخفضت في العام 2015م بلغت [683%]. حيث أن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى استقلالية شركة مطاحن الغلال على مدى قدرتها على تمويل أصولها الثابتة من الأموال الخاصة وهذا مؤشر إيجابياً.

5/ نسبة تمويل الخصوم المتداولة لشركة مطاحن الغلال =

الخصوم المتداولة

100 ×

الأصول المتداولة

= نسبة تمويل الخصوم المتداولة للعام 2014م =
2746384

[63%] = 100 ×

4345365

= نسبة تمويل الخصوم المتداولة للعام 2015م =

5799116

[19%] = 100 ×

31303698

من خلال مقارنة نسبة تمويل الأصول المتداولة لشركة مطاحن الغلال للأعوام 2014م - 2015م نجد أن نسبة تمويل الأصول المتداولة في العام 2014م بلغت 63% بينما انخفضت في العام 2015م حيث بلغت 19%. حيث أن مصدر تمويل الأصول المتداولة هي الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي انخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع رأس المال العامل الصافي. وهذا مؤشر إيجابي.

مناقشة واختبار الفرضيات:

من خلال تحليل النسب الهيكلية للهيكل المالي لشركة مطاحن الغلال المحدودة نجد أن نسب منح التمويل المرغوب فيه من قبل الإدارة يحقق لها تعظيم قيمة السهم في الأسواق المالية من خلال مقارنة نسبة التمويل الخارجي نجد أن هذه النسبة في العام 2014م بلغت (9.78%) بينما العام 2015م بلغت (18.53%) وهذا مؤشر على أن الشركة لا تعتمد على التمويل الخارجي بصورة كبيرة وهذا ما يؤكد لنا تحليل نسبة التمويل الداخلي حيث بلغت النسبة في العام 2014م (91.7%) بينما العام 2015م بلغت (83.7%) وتزيد هذه النسبة مؤشر إيجابي على وضع المنشأة المالي. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد الشركات الصناعية السودانية على الهيكل المالي المناسب وتحقيق أقل درجة مخاطر. كذلك من خلال مقارنة نسبة المديونية للعام 2014م نجدها بلغت (9.86%) بينما العام 2015م بلغت (19.4%) وبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع الشركة إيجابياً مما يدل على أن شركة مطاحن الغلال تمتاز بتوازن مصادر التمويل الداخلي والخارجي وهذا ما تؤكد لنا نسبة تمويل الخصوم المتداولة لشركة مطاحن الغلال المحدودة نجد أن هذه النسبة بلغت في العام 2014م (63%) بينما العام (2015م) بلغت (19%) .

يلاحظ أن هنالك إنخفاض في هذه النسبة وهذا مؤشر إيجابي وإنخفاض هذه النسبة يعني إرتفاع رأس المال العامل الصافي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب السياسات التمويلية المخططة بالشركات الصناعية السودانية وتحديد الهيكل المالي الأمثل.

النتائج والتوصيات:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية توصل الباحثان إلى النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج :

1. الشركة تعتمد على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة.
2. نجد أن نسبة التمويل الداخلي للأصول في العام 2015م كان 83.7% وإرتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي علي وضع المنشأة المالي.
3. من خلال مقارنة نسبة المديونية للأعوام 2014م - 2015م يلاحظ أن هنالك زيادة وهذا مؤشر إيجابي.
4. أن الشركة تمتاز بتوازن مصادر التمويل الداخلي والخارجي.
5. استقلالية شركة مطاحن الغلال على مدى قدرتها على تحويل أصولها الثابتة من الأموال الخاصة.
6. هنالك إنخفاض في نسبة تمويل الأصول المتداولة وهذا مؤشر جديد يعني إرتفاع رأس المال العامل.

التوصيات:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:
1. على شركة مطاحن الغلال تنويع مصادر التمويل.
 2. ضرورة تقليل الاعتماد على الأموال الخاصة بشكل شبه كلي.
 3. تنمية مهارات المديرين الماليين في الشركة من خلال عقد دورات تدريبية.
 4. الحرص على توزيع أرباح على المساهمين بنسب معقولة لتشجيعهم للإحتفاظ بالأسهم.
 5. على الشركة الإحتفاظ بنسبة معقولة من الأصول الثابتة وذلك لإقناع الجهات المانحة للتمويل لتوفير الإقتراض بنسبة أكبر وبتكلفة أقل.

الخاتمة :

فالهيكل المالي دائماً مايشير الي الجانب الأيسر من قائمة الميزانية العمومية فمن خلال إجراء التحليل المالي للقوائم المالية تستطيع أن تحدد منشآت الأعمال مصدر التمويل المناسب وتحديد المركز الإئتماني لها ومدى توفر السيولة لديها حتى تستطيع تجنب عملية العسر المالي. ونجد ان تحليل نسب الملكية التي ركزت عليها الورقة يبين مدى إعتداد المنشأة على أموال الغير في الهيكل المالي مقارنة بأموال الملكية وهذا سيمكنها من الإستفادة من مزاياه كما ان هنالك مخاطر مترتبة عليه مثل إحتمال تعرضها لمخاطر الإفلاس والتصفية لذلك يجب على إدارة المنشأة عند إتخاذ قرار الهيكل المالي (مصدر التمويل) يجب عليها المفاضل بين المصادر المتاحة وفقاً للعائد والمخاطرة.

المصادر والمراجع:

- (1) أحمد علي أحمد فقيري ، أثر الأداء المالي على الهياكل المالية للمؤسسات السودانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور ، جامعة الجزيرة ، 1998م ص8.
- (2) انفال حدة خبيزة ، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للحبوب ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيقر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر 2012م ص10
- (3) Gordon , (2001) capital structure and Firm value : A study of split capital closed - End Fund in the uk , city university Business school , pa12 .
- (4) عبد الحليم كراجة ، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق ، عمان ، دار الأمل ، 2009م ص126
- (5) سمير محمد عبدالعزيز ، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية ، الأسكندرية ، مكتبة الاشعاع الفنية ، 1987م ص209
- (6) فردوستون ديوجين براجام ، التمويل الإداري ، ج 1 ، ترجمة عدنان داعستاني وعبد الفتاح السيد النعماني ، الرياض ، دار المريخ ، 1993م ص38، ص190، ص203
- (7) منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2004 ص 528-529
- (8) عدنان تاية النعيمي وراشد فؤاد التميمي ، الإدارة المالية المتقدمة ، عمان ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، 2009م ص98
- (9) عبد الغفار حنفي وسمية زكي قرياقص ، الإدارة المالية ، الأسكندرية ، الدار الجامعية ، 2002م ص173
- (10) سيد محمد الهواري و سعيد توفيق عرفة ، الإدارة المالية ، القاهرة ، مكتبة جامعة عين شمس ، 1998م ص167 ،
- (11) علي عباس ، الإدارة المالية ، عمان ، إثراء للنشر والطباعة ، 2008م ص155، ص170
- (12) Jonthan Berk , Perter Demazro, edition Francoise Dirige par Cunther Capelle Bal-anced Nicolas couderc, Pearson Education, 2008 ,p322-324
- (13) دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007م ص198-196
- (14) محمد صالح الحناوي ، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، ب ت ص76
- (15) عبيد علي أحمد حجازي ، مصادر التمويل ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2001م ص26
- (16) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال ، الخرطوم ، مطبعة جامعة النيلين ، 2004م ص98
- (17) عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، عمان ، دار حامد ، 2008م ص42
- (18) فتحي إبراهيم محمد أحمد ، مذكرات في مبادئ التمويل والإدارة المالية ، دار النشر أسبوط ، القاهرة ، 2002م ص112

- (19) محمد أيمن عزت ، الإدارة التمويلية في الشركات ، الرياض ، مكتبة جامعة الملك فهد ، 1993م، ص34.
- (20) جميل أحمد توفيق ، مذكرات في الإدارة المالية ، القاهرة ، دار الجامعات المصرية ، 1970م. ص122
- (21) مهدي حسين زوليف و أحمد القطامين ، الرقابة الإدارية ، عمان ، دار حنين ، 1995م، ص154
- (22) إبراهيم عبد العزيز شيخا ، أصول الإدارة العامة ، الإسكندرية ، دار المعارف ، 1993م، ص113
- ثانياً: الدراسات السابقة**
- (23) موفق عدنان عبد الحي الجبار الحميري ، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ، دار الوراق للنشر ، عمان ، 2010م، ص9

معاني صيغ الأمر والنهي عند الأصوليين

أستاذ أصول الفقه المشارك - كلية الشريعة
والقانون - جامعة دنقلا

د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم

المستخلص:

هدفت الدراسة لتبيّن مفهوم الأمر والنهي والفرق بين العلو والاستعلاء، الذي يظهر في كيفية النطق باللفظ سواء أكان بصيغة الأمر نفسه، أو المضارع المقترن بلام الأمر، أو الجملة الخبرية التي يقصد منها الطلب، وبيان بعض من معاني صيغ الأمر والنهي الواردة في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وتظهر أهمية الدراسة في أن الأمر والنهي من الأبواب المهمة في أصول الفقه، لأنهما أساس التكليف في توجيه الخطاب للمكلفين، وتمحيص الأحكام الشرعية. وتتمثل مشكلة الدراسة في الخلاف الذي يقع فيه كثير من الناس في فهم معنى صيغتي الأمر والنهي، هل هي للنّدب أم الوجوب أم الإباحة أم غيرها...؟ في حال وجود القرينة أو عدمها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي بكتابة الآيات القرآنية من المصحف الشريف، وتخريج الأحاديث النبوية من كتب الحديث المشهورة، وبيان معاني صيغ الأمر والنهي بالاعتماد على أمهات كتب أصول الفقه. توصلت الدراسة إلى أهم النتائج والتوصيات بضرورة الاهتمام والبحث في باب الأمر والنهي لأهميتهما، ولأن معظم الابتلاء بهما، وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام الشرعية، ويتميز الحلال من الحرام.

Abstract:

There study aimed to show the rule of divorce, its legitimacy, causes and effect as we it shamed its pillars, conditions and method of treatments. The importance of the study lies in its statements of the seriousness of divorce. And it is a reason of family separation. Lost children and their perversion. Marriage is the most important things, and the sharia was nurtured by fever of holiness and come it cannot be dewed lashed for flimsy reason. The study relied on the analytical inductive approach by referring to the mothers of the books of fundamentals of jurisprudence, hadith, language and the Muslim personal status law of 1991. The study concluded with several results, including: the urgent need to resolve differences and marital problems according to the holy Quran and sunnah, because the failure rate in the marital motion ship between couples especially in our time are Urey high this led to high divorce rate

it is necessary to know the main reasons that least to divorcee so couples avoid, put effective treatment to reduce the frequency of divorce. So that we may preserve a strong and honorable Muslim family.

المقدمة:

قد نزل القرآن الكريم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين وكذلك السنة النبوية، وهما معاً يمثلان أصل الشريعة الإسلامية، وفهمهما يتوقف على فهم اللغة التي جاء بها القرآن الكريم ونطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم، لذا اهتم علماء الأصول باستقراء الأساليب والقواعد اللغوية التي يتوصل بها إلى فهم الأحكام من النصوص الشرعية من الكتاب والسنة أو الإجماع. وفي هذا البحث نقف على صنفين من دلالات المنظوم وهما الأمر والنهي فقد تناولت صيغها وبيان معانيها. والأمر والنهي من الأبواب المهمة في أصول الفقه، لأنهما أساس التكليف في توجيه الخطاب إلى المكلفين، وفي توضيح وبيان وتمحيص الأحكام الشرعية.

أولاً: الأمر:

معناه:

- اختلف العلماء في معنى لفظ (أمر) وهي الألف والميم والراء على عدة مذاهب⁽¹⁾:
1. عرّفه الجمهور بأنه: القول الطالب للفعل، سواء صدر هذا القول من الأعلى للأدنى، أم من الأدنى للأعلى، أم من المساوي.
 2. وعرّفه أكثر المعتزلة وبعض الأشاعرة، كأبي اسحق الشيرازي بأنه: القول الطالب للفعل على جهة العلو، فهم يشترطون في الأمر أن يكون صادراً ممن هو أعلى رتبة لمن هو دونه فإن صدر من المساوي فهو التماس، وإن صدر من الأدنى فهو دعاء.
 3. وعرّفه أبو الحسين البصري- من المعتزلة- بأنه: القول الطالب للفعل على جهة الاستعلاء. واختار هذا التعريف بعض علماء الأصول، كابن الحاجب، والآمدي، والإمام فخر الدين الرازي.

الفرق بين العلو والاستعلاء:

العلو:

كون الطالب أعلى رتبة⁽²⁾، والعلو: عبارة عن كون الأمر أعلى رتبة من المأمور في الواقع ونفس الأمر⁽³⁾.

الاستعلاء:

طلب بغلظة⁽⁴⁾ وهو: اعتبار الأمر نفسه في مرتبة أعلى من رتبة المأمور، وإن لم يكن ذلك حاصلًا باعتبار الواقع ونفس الأمر⁽⁵⁾. قال الإمام القرافي رحمه الله: الاستعلاء في هيئة الأمر من الترفع وإظهار القهر، والعلو يرجع إلى هيئة الأمر من شرفه وعلو منزلته بالنسبة إلى المأمور⁽⁶⁾. ويظهر لنا مما سبق، أن الاستعلاء يكون بصوت مرتفع مع الغلظة والشدة، فالعلو يرجع إلى الشخص نفسه، والاستعلاء يرجع إلى هيئة وطريقة الكلام سواء أكان بصيغة الأمر مثل قوله تعالى:

(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ)⁽⁷⁾. أم بصيغة المضارع المقترون بلام الأمر، مثل قوله تعالى: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ)⁽⁸⁾. أم كان بالجملة الخبرية التي يقصد منها الطلب، مثل قوله تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)⁽⁹⁾ فإن المقصود من الأمر بإرضاع الأولاد وليس مجر الإخبار.

فيما يطلق عليه اسم الأمر حقيقة:

اتفق الأصوليون على أن اسم الأمر حقيقة في القول المخصوص، وهو قسم من أقسام الكلام⁽¹⁰⁾. فالعرب قسمت الكلام إلى أمر ونهي، وخبر واستخبار، ووعد ووعيد ونداء، أما لفظ الأمر فالصحيح أنه اسم لمطلق الصيغة الدالة على الطلب من سائر اللغات، لأنه المتبادر للذهن منها، هذا مذهب الجمهور وعند بعض الفقهاء، مشترك بين القول والفعل⁽¹¹⁾. وعلى هذا فالمختار إنما هو كون الاسم اسم الأمر متواطئاً في القول المخصوص والفعل، لا أنه مشترك ولا مجازاً في أحدهما⁽¹²⁾.

تكرار الأمر:

إذا تكرر الأمر والأول نكرة والثاني معرفة مثل: صل ركعتين صل الركعتين، أو صل الصلاة، يصرف للأول لأنها لام العهد، فإن عطف مثل: صل ركعتين وصل الركعتين أو صل الصلاة، يُحمل على التغاير، لأن لام الجنس كما تستعمل للعهد تستعمل لبيان حقيقة الجنس، كقول السيد لعبده: اشتر لنا الخبز واللحم، فما تعينت معارضتها للعطف، كما إذا عطف العام على الخاص الوقف، لأنه ليس ترك ظاهر العموم أولى من ترك ظاهر العطف⁽¹³⁾.

الصيغة الدالة على الأمر:

أن صيغة (أفعل) ظاهرة في اقتضاء الفعل سواء كان من أعلى أو مساوٍ أو دون، لكن يتميز بالقرينة فإن كان المخاطب مخلوقاً كانت قرينة دالة على حمله على الدعاء بالاصطلاح العُرفي الشرعي لا اللغوي⁽¹⁴⁾. اختلف أهل العلم في صيغة (أفعل) وما في معناها هل هي حقيقة في الوجوب أو فيه مع غيره، أو في غيره، فهناك أدلة كثيرة جداً واعتراضات استدلت عليها من هو مؤيد للوجوب ومن هو مخالف له، ولحجم هذه الورقة وشروط توثيقها لا يسعني المجال لذكرها فيمكن الرجوع إلى كتاب إرشاد الفحول للإمام الشوكاني رحمه الله والنظر فيها ومقنعها واكتفي هنا بذكر الرأي الراجح وهو: ما ذهب إليه القائلون بأنها حقيقة في الوجوب، فلا يكون لغيره من المعاني إلا بقرينة، ومن أنكر استحقاق العبد المخالف لأمر سيده للذم، وأنه يُطلق عليه بمجرد هذه المخالفة اسم العصيان، فهو مكابر ومباهت، فهذا يقطع النزاع باعتبار العقل، وأما باعتبار الشرع، ما ورد في الشرع من حمل أهله للصيغ المطلقة من الأوامر على الوجوب، ولم يأت من خالف هذا بشيء يُعتدُّ به أصلاً⁽¹⁵⁾.

معاني صيغة الأمر:

صيغة (الأمر) تستعمل في معانٍ كثيرة مختلفة، بحسب ما تدل عليه القرينة التي تحدد المعنى المراد، ومن هذه المعاني:

1. الوجوب: كقوله تعالى: (اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ)⁽¹⁶⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي)⁽¹⁷⁾.
2. الندب: كقوله تعالى: (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا)⁽¹⁸⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)⁽¹⁹⁾.
3. الإرشاد: كقوله تعالى: (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ)⁽²⁰⁾، وقوله ﷺ: (يا غلام، سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك)⁽²¹⁾.
4. الإباحة: كقوله تعالى: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا)⁽²²⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها)⁽²³⁾.
5. التهديد: كقوله تعالى: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)⁽²⁴⁾، وقوله ص ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)⁽²⁵⁾.
6. التأديب: كقوله تعالى: (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)⁽²⁶⁾، وقوله ﷺ: (ارجع فصل فإنك لم تصل)⁽²⁷⁾.
- 7- الامتنان: كقوله تعالى: (فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا)⁽²⁸⁾، وقوله ﷺ: (يا فلان ما منعك أن تصلي في القوم؟ فقال: يا رسول الله أصابتني جنابة ولا ماء، قال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك)⁽²⁹⁾.
8. الاستئذان: كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ)⁽³⁰⁾، وقوله ص ﷺ: (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع)⁽³¹⁾.
9. الإكرام: كقوله تعالى: (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ)⁽³²⁾، وقوله ﷺ: (إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل)⁽³³⁾.
10. الإنذار: كقوله تعالى: (قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ)⁽³⁴⁾، وقوله ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)⁽³⁵⁾.
11. الإهانة: كقوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)⁽³⁶⁾، وقوله ﷺ: (من بدل دينه فاقتلوه)⁽³⁷⁾.
12. التسوية: كقوله تعالى: (فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا)⁽³⁸⁾، وقوله ﷺ: (يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق فاخص على ذلك أو ذر)⁽³⁹⁾.
13. الدعاء: كقوله تعالى: (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ)⁽⁴⁰⁾، وقوله ﷺ: (اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا)⁽⁴¹⁾.
14. التمني: كقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)⁽⁴²⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: (كن أبارز، ورأى آخر فقال: كن أبا خيثمة)⁽⁴³⁾.
15. التعجيز: كقوله تعالى: (فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ)⁽⁴⁴⁾، وقوله ﷺ: (يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حقهم عليه؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: أن لا يعذبهم)⁽⁴⁵⁾.

16. الخبر: كقوله تعالى: (فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (46)، وقوله ﷺ: (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ) (47).
17. التفويض: كقوله تعالى: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِيَّاهُ تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (48)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (إِذَا أَتَيْتَهُمْ فَأَدْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-) (49).
18. التكذيب: كقوله تعالى: (قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (50)، عن أبي سعيد الخدري قال أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن لي جارية وأنا أشتهي ما يشتهي الرجال وأنا أعزل عنها أكره أن تحمل وإن اليهود يزعمون أن العزل الموءودة الصغرى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كذبت يهود كذبت يهود لو أن الله أراد أن يخلقه لم تستطع أن تصرفه) (51).
19. المشورة: كقوله تعالى: (يَا بَنِيَّ إِنِّي أَخَرْتُكَ فِي الْمَنَامِ أَنْ يَذْبَحَكَ فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَى) (52)، وقوله ﷺ: (من تقول علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، ومن استشاره أخوه المسلم فأشار عليه بغير رشد فقد خانته، ومن أفتي فتيا بغير ثبوت فإثمه على من أفتاه) (53).
20. الاعتبار: كقوله تعالى: (انْظُرُوا إِلَى مَرِهِ إِذَا أَهْمَرَ وَيَنْعِهِ) (54)، وقوله ﷺ: (يا عائشة، انظرن من إخوانكن، فإنما الرضاعة من المجاعة) (55).
21. التعجب: كقوله تعالى: (انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ) (56)، وقوله ﷺ: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) (57).
22. إرادة امتثال أمر آخر: كقوله تعالى: (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) (58)، وقوله ﷺ: (كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل) (59).
23. التخيير: كقوله تعالى: (فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) (60)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (اصنع به ما شئت) (61).
24. الوعيد: كقوله تعالى: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ) (62)، وقوله ﷺ: (اذبحها، ولن تصلح لغيرك) (63).
25. الالتماس: وهو طلب الند لنده، والنظر لنظيره، كقولك لنظيرك ((أفعل)). وهنا لا نستطيع الإتيان بدليل من القرآن أو السنة النبوية، لأن الله جل جلاله لا ند ولا نظير له.

ثانياً: النهي:

معناه:

النهي لغة المنع، يقال: نهاه عن كذا أي منعه عنه، ومنه سُمي العقل نهيّة لأنه ينهي صاحبه عن الوقوع فيما يخالف الصواب ويمنعه عنه (64). وفي الاصطلاح: له تعريفات كثيرة فعرفه الإمام الشوكاني بأنه: القول الإنشائي الدال على طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء (65). وعرفه الأسنوي بأنه: القول الدال بالوضع على الترك (66). وعرفه صاحب أصول الفقه الميسر بأنه: ما دل على طلب الكف عن العمل (67).

صيغ النهي:

1. لا تفعل: مثل قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)⁽⁶⁸⁾.
2. الأمر الدال على الترك مثل: قولك لشخص: ذر، دع، كقوله تعالى: (وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ)⁽⁶⁹⁾.
3. التحريم: كقوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ)⁽⁷⁰⁾.
4. نفي الحل: كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا)⁽⁷¹⁾.

دلالة النهي على التكرار والفور:

فإننا إذا قارنا بين الأمر والنهي في التكرار والفور، فإننا نجد أن النهي يخالف الأمر في أنه يجب فيه اقتضاء عدم الإتيان بالفعل، ولا يتحقق عدم الإتيان إلا بترك الفعل في جميع أفرادها في كل الأزمنة، وهنا نعني بالأزمنة الزمن أو الوقت الذي يلي النهي مباشرة، فالنهي بذلك يكون مفيداً للتكرار، والتكرار يتبعه الفور، لأنه لازم له. قال الآمدي رحمه الله: (اتفق العقلاء على أن النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائماً، خلافاً لبعض الشاذين، ودليل ذلك أنه: لو قال السيد لعبده: (لا تفعل كذا) وقدر نهييه مجرداً عن القرائن، فإن العبد لو فعل ذلك في أي وقت قدر، يُعد مخالفاً لنهي سيده، ومستحقاً للذم في عرف العقلاء وأهل اللغة، ولو لم يكن النهي مقتضياً للتكرار والدوام لما كان كذلك)⁽⁷²⁾.

دلالة النهي على فساد المنهي عنه:

قال الإمام الشوكاني رحمه الله: (فذهب الجمهور إلى أنه إذا تعلق النهي بالفعل، بأن طلب الكف عنه، فإن كان لعينه أي لذات الفعل أو لجزئه، وذلك بأن يكون منشأ النهي قبحاً ذاتياً، كان النهي مقتضياً للفساد المرادف للبطلان، سواء كان ذلك الفعل حسيّاً كالزنا وشرب الخمر، أو شرعياً كالصلاة والصوم، والمراد عندهم أنه يقتضيه شرعاً لا لغة)⁽⁷³⁾.
فكثير من العلماء نجدهم لا يزالون يستدلون على فساد المنهي عنه بمجرد صيغة النهي، من غير بحث عن مدلول الشرع للصيغة، وهذا يشعر بأن الصيغة موضوعة للدلالة على فساد المنهي عنه. قال الدكتور شعبان محمد إسماعيل: (يمنع استفادة الحكم من مجرد الصيغة، وإنما أستفيد من الشرع، فتكون دلالة الصيغة على الفساد شرعاً لا لغة)⁽⁷⁴⁾.

معاني صيغ النهي:

1. التحريم: كقوله تعالى: (وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)⁽⁷⁵⁾، وقوله ﷺ: (لا تشمن ولا تستوشمن)⁽⁷⁶⁾.
2. الكراهة: كقوله تعالى: (وَلَا تَيْمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ)⁽⁷⁷⁾، وقوله ﷺ: (لا تواصلوا فأیکم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر قالوا فإنك تواصل يا رسول الله قال إني لست كهيتکم إن لي مطعماً يطعمني وساق يسقيني)⁽⁷⁸⁾.
3. التحقير: كقوله تعالى: (وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ)⁽⁷⁹⁾، وقوله ﷺ: (لا تبأشر المرأة المرأة، فتصفها لزوجها حتى كأنه ينظر إليها)⁽⁸⁰⁾.

4. بيان العاقبة: كقوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ) ⁽⁸¹⁾، وقوله ﷺ: (لا صام من صام الأبد) ⁽⁸²⁾.
5. الدعاء: كقوله تعالى: (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً) ⁽⁸³⁾. وقوله ﷺ: (اللهم حوالينا ولا علينا) ⁽⁸⁴⁾.
6. اليأس: كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ) ⁽⁸⁵⁾، وقوله ﷺ: (لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قَدَّمُوا) ⁽⁸⁶⁾.
7. الإرشاد: كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدَّ لَكُمْ تَسْأَلُوكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ بُدَّ لَكُمْ عَمَّا عَلَّمَ اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ) ⁽⁸⁷⁾، وقوله ﷺ: (لا يمس أحدكم ذكره بيمينه ولا يستنجي بيمينه) ⁽⁸⁸⁾.
8. التسوية: كقوله تعالى: (أَصْلُوهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا) ⁽⁸⁹⁾، وقوله ﷺ: (كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا فِيمَا لَا فَلَا تَتَّبَاعُوا الثَّمَرَةَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا) ⁽⁹⁰⁾.
9. التحذير: كقوله تعالى: (وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) ⁽⁹¹⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون) ⁽⁹²⁾.
10. الأدب: كقوله تعالى: (وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) ⁽⁹³⁾. وقوله ﷺ: (من لا يرحم لا يرحم) ⁽⁹⁴⁾.
11. التحذير: كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) ⁽⁹⁵⁾. وقوله ﷺ: (لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون) ⁽⁹⁶⁾.

الخاتمة:

من المعلوم عند علماء الأصول أن القرآن الكريم والسنة النبوية هما أصلا التشريع الإسلامي ولا يمكن فهم هذين الأصلين إلا بفهم اللغة العربية، وذلك لأن اللفظ يرتبط بالمعنى ارتباطاً موضوعاً له، ثم يستعمل في هذا المعنى الذي وضع له. ومن خلال صيغ الأمر والنهي يُعرف الحكم التكليفي وأقسامه من الواجب والمندوب والحرام والمكروه والحرام، إذ أنهما أساس التكليف في توجيه الخطاب إلى المكلفين.

النتائج:

وقد خلص الباحث إلى عدد النتائج وهي:

1. أن صيغ الأمر والنهي ومعنييهما من أهم أبواب أصول الفقه لأنهما أساس التكليف في توجيه الخطاب إلى المكلفين.
2. قد تتعدد معاني صيغ الأمر والنهي في الكتاب والسنة.
3. للقرينة أثر واضح في بيان المعنى المراد من صيغتي الأمر والنهي.

التوصيات:

وقد خلص الباحث إلى عدة توصيات منها ما يلي:

1. زيادة البحث لمعرفة دلالات الألفاظ على المعاني عند علماء الأصول.
2. استقراء النصوص إنما تتبع لقواعد أصولية لغوية يقوم بها علماء أصول الفقه.
3. الألفاظ تدل على المعاني فلا بد من معرفة العلاقة التي تربطها.

المصادر والمراجع:

- (1) شعبان محمد إسماعيل: أصول الفقه الميسر: ج2، دار ابن حزم- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ- 2008م، ص16.
- (2) محمد بن أحمد ابن النجار: شرح الكوكب المنير: ج3، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1418هـ- 1997م، ص16.
- (3) شعبان محمد إسماعيل: أصول الفقه الميسر: ج2، دار ابن حزم- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ- 2008م، ص16.
- (4) محمد بن أحمد ابن النجار: شرح الكوكب المنير: ج3، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1418هـ- 1997م، ص16.
- (5) شعبان بن محمد إسماعيل: أصول الفقه الميسر: ج2، دار ابن حزم- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ- 2008م، ص16.
- (6) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تنقيح الفصول: ج1، المكتبة العصرية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1432هـ- 2001م، ص128.
- (7) سورة البقرة: الآية 43.
- (8) سورة الطلاق: الآية 7.
- (9) سورة البقرة: الآية 233.
- (10) سيف الدين بن علي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام: ج1، المكتبة العصرية- بيروت- لبنان، ص327.
- (11) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تنقيح الفصول: ج1، المكتبة العصرية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1432هـ- 2001م، ص119.
- (12) سيف الدين بن علي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام: ج1، المكتبة العصرية- بيروت- لبنان، ص232.
- (13) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تنقيح الفصول: ج1، المكتبة العصرية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1432هـ- 2001م، ص-126 ص127.
- (14) بدر الدين بن بهادر الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: ج2، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية 1428هـ- 2007م، ص84.
- (15) محمد بن علي الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ج1، دار الفضيلة- الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 2000م، ص451.
- (16) سورة الإسراء: الآية 78.
- (17) محمد بن حبان التميمي البُستي، صحيح بن حبان، ج5، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1414م- 1993م، ص503، حديث رقم 2131.
- (18) سورة النور: الآية 33.

- (19) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ج1، دار المعرفة - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م، ص97.
- (20) سورة البقرة: الآية 282.
- (21) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج7، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، ص68، حديث رقم 5376.
- (22) سورة المائدة: الآية 2.
- (23) علي بن عمر الدار قطني، سنن الدار قطني، ج3، دار المعرفة - بيروت - لبنان، 1386م - 1966م، ص259.
- (24) سورة فصلت: الآية 40.
- (25) سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج12، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية 1404هـ - 1983م، ص362، حديث رقم 13382.
- (26) سورة النساء: الآية 43.
- (27) يحيى بن مري بن حزام الحزامي، خلاصة الأحكام في السنن وقواعد الإسلام، ج2، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1997م، ص793.
- (28) سورة النحل: الآية 114.
- (29) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج1، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، ص90، حديث رقم 348.
- (30) سورة الأحزاب: الآية 53.
- (31) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج8، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، ص54، حديث رقم 6245.
- (32) سورة الحجر: الآية 46.
- (33) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج1، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، ص39، حديث رقم 136.
- (34) سورة فصلت: الآية 30.
- (35) محمد بن عبد الله النيسابوري: المستدرك على الصحيحين: ج1، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1990م، ص149، حديث رقم 258.
- (36) سورة فصلت: الآية 30.
- (37) أحمد بن شعيب النسائي: السنن الكبرى: ج2، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 141هـ - 1991م، ص310، حديث رقم 3522.
- (38) سورة الدخان: الآية 49.
- (39) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج7، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، ص4، حديث رقم 5076.

- (40) سورة الطور: الآية 89.
- (41) أحمد بن الحسين البيهقي: السنن الكبرى: ج3، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 2003م، ص494، حديث رقم 6436.
- (42) سورة الأعراف: الآية 89.
- (43) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج4، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ- 2001م، ص311.
- (44) سورة البقرة: الآية
- (45) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج9، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ- 2001م، ص114، حديث رقم 7373.
- (46) سورة البقرة: الآية 23.
- (47) أحمد بن الحسين البيهقي: السنن الكبرى: ج10، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 2003م، ص324، حديث رقم 20787.
- (48) سورة التوبة: الآية 82.
- (49) أحمد بن الحسين البيهقي: السنن الكبرى: ج9، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 2003م، ص106.
- (50) سورة طه: الآية 9.
- (51) أحمد بن شعيب النسائي: السنن الكبرى: ج5، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 141هـ- 1991م، ص314.
- (52) سورة آل عمران: الآية 92.
- (53) أحمد بن شعيب النسائي: السنن الكبرى: ج10، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 141هـ- 1991م، ص601.
- (54) سورة الصافات: الآية 102.
- (55) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج3، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ- 2001م، ص170، حديث رقم 2647.
- (56) سورة الأنعام: الآية 99.
- (57) أحمد بن حنبل: المسند: ج20، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407هـ، ص363، حديث رقم 13079.
- (58) سورة الإسراء: الآية 48.
- (59) أحمد بن حنبل: المسند: ج4، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407هـ، ص544، حديث رقم 21065.
- (60) سورة الجمعة: الآية 9.
- (61) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج3، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ- 2001م، ص157.

- (62) سورة المائدة: الآية 42.
- (63) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج 7، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، ص 101، حديث رقم 5556.
- (64) سورة الكهف: الآية 29.
- (65) شعبان بن محمد إسماعيل: أصول الفقه الميسر: ج 2، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م، ص 43.
- (66) سورة التوبة: الآية 40.
- (67) شعبان بن محمد إسماعيل: أصول الفقه الميسر: ج 2، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م، ص 51.
- (68) محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح: ج 1: دار صادر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2007م، ص 201.
- (69) محمد بن علي الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ج 1، دار الفضيلة - الرياض - المملكة السعودية، الطبعة الأولى 2000م، ص 495.
- (70) جمال الدين الإسنوي: نهاية السؤل: ج 3: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2009م، ص 166.
- (71) شعبان بن محمد إسماعيل: أصول الفقه الميسر: ج 2، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م، ص 37.
- (72) سورة الإسراء: الآية 33.
- (73) سورة الأنعام: الآية 120.
- (74) سورة المائدة: الآية 3.
- (75) سورة النساء: الآية 19.
- (76) سيف الدين بن علي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام: ج 1، المكتبة العصرية - بيروت - لبنان، ص 378.
- (77) محمد بن علي الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ج 1، دار الفضيلة - الرياض - المملكة السعودية، الطبعة الأولى 2000م، ص 498.
- (78) شعبان بن محمد إسماعيل: أصول الفقه الميسر: ج 2، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م، ص 42.
- (79) سورة النساء: الآية 29.
- (80) محمد بن حبان: صحيح بن حبان: ج 9، دار المعرفة - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1993م، ص 469، حديث رقم 4161.
- (81) سورة البقرة: الآية 267.
- (82) محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجة: ج 1، دار إحياء الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1989م، ص 544، حديث رقم 1706.

- (83) سورة الحجر: الآية 33.
- (84) محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه: ج1، دار إحياء الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1989م، ص544، حديث رقم 1269.
- (85) سورة إبراهيم: الآية 42.
- (86) 86/ أحمد بن شعيب النسائي: السنن الكبرى: ج5، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 141هـ- 1991م، ص314.
- (87) سورة البقرة: الآية 286.
- (88) عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: سنن الدارمي: ج1، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407هـ، ص181، حديث رقم 673.
- (89) سورة التوبة: الآية 66.
- (90) سليمان بن الأشعث: سنن أبي داود: ج3، المكتبة العصرية- صيدا -بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1983م، ص253، حديث رقم 3372.
- (91) سورة المائدة: الآية 101.
- (92) 9 أحمد بن حنبل: المسند: ج8، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407هـ، ص65، حديث رقم 6293.
- (93) سورة البقرة: الآية 237.
- (94) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج8، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ- 2001م، ص7، حديث رقم 5997.
- (95) سورة آل عمران: الآية 102.
- (96) أحمد بن حنبل: المسند: ج8، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407هـ، ص65، حديث رقم 6293.

دور الحملات الإعلامية في التوعية الصحية بمخاطر جائحة كورونا (دراسة حالة وزارة الصحة ولاية الخرطوم)

(مارس 2020م إلى مارس 2021م)

أستاذ الإعلام المساعد - كلية الإعلام
جامعة الجزيرة
كلية الإعلام - جامعة جاردن ستي

د. محمد أحمد التجاني طه

أ. العبيد الطيب عبد القادر

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي الإرشادات الصحية وطرق إنتقال جائحة كورونا والتأكيد علي فعالية الحملات الإعلامية في التأثير علي سلوك الفرد للإستجابة للتعليمات. ظهرت مشكلة الدراسة في التعرف علي القصورالذي صاحب تنفيذ الحملات الإعلامية التزويد بمعلومات كافية عن جائحة كورونا. كما أجابت الدراسة علي التساؤلات التالية : هل وجدت التوعية الصحية لجائحة كورونا إستجابة لدي المواطن بالولاية. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. أيضاً إستخدمت الدراسة الأدوات التالية : المقابله ، الملاحظه ، والإستبيان . وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: الحملات الإعلامية للتوعية بجائحة بفيروس كرونا لعبت دوراً فاعلاً في زيادة الوعي بجائحة كورونا. إتباع المواطنين للإرشاد و التوجيهات و التباعد الإجتماعي و أدت إلي التقليل من أنتشار الجائحة بولاية الخرطوم. الكلمات المفتاحيه : الحملات الإعلامية - كورونا - التوعية الصحية .

Abstract:

This paper aims to acknowledge the health instructions and ways of transferring disease of COVIA 19 and to ascertain the effectiveness of media campaigns in affecting individuals behavior in responding to instructions . the research problem appeared as the shortage of media campaigns in providing sufficient information of the pandemic of COVIA 19.the research answers the following question : Did the ministry of health media campaign coverage caused response from f Khartoum province citizens . theStudy used analytical descriptive methodThe study used the following research tools : interview ، observation ,questionnaire .Research results : Media campaignsabout about coronavirous has played an effective role in increasing Awareness about coivd 19 citizens

following instructions and helped in commenting social distancing , and minimize the case of covid 19.

Key words :Media Campaigns - Covid19 - Health awareness

مقدمة:

نظر للأهمية التي اكتسبها الإعلام حيث أصبح يمثل مجالاً خصباً للبحوث والدراسات العلمية لحاله بتأثيره وتأثر المجتمع به .حيث أصبحت وسائل الإعلام من أهم أدوات التأثير والتثقيف والتوجيه والتعليم في أي مجتمع وخاصة بعد ظهور عديد من المشاكل والأحداث ولعل أبرزها تفاقم الوضع الصحي الذي جعل المسألة الصحية تحتل مكانة أساسية ولذلك لظهور وانتشار عديد من الأمراض والمشاكل الصحية ، ولما التوعية الصحية من أهميه قصوي في حياة الأفراد والمجتمع وخاصة تلك الموجه التي إجتاحت العالم كان لازماً ان نتعرف عليها والدور الحقيقي للحملات الاعلامية التي تقوم بها وسائل الاعلام في توعية المجتمع وخاصة اذا تعلق الأمر بالامراض التي تصيب الجهاز التنفسي وأصبح يهدد حياه وصحه المجتمع في مسيره وتطور ونماء المجتمعات ، وذلك فان توظيف الوسيله الاعلاميه من خلال الحملات الاعلاميه وتفعيلها في المجتمع يعد خطوه اساسيه في معالجه هذه الاوضاع والقضايا فمن المهم جدا للاعلام مواكبه الاحداث وتبسيط الضوء علي هذه المواضيع في اطار معالجتها والبحث علي سبل تفيد الوقايه منها او الحد من انتشارها . فإن ما تقوم به وسائل الإعلام من تثقيف للمجتمع من خلال وسائل الاعلام له دور فعال في المجال الصحي. والسلوك الصحي السليم ليميز حياتنا ومن هذه الميثاق يظهر دور الحملات الاعلاميه في مواكبه الحياه الصحيه وتغطيتها من جميع جوانبها المختلفه وتبعاً لذلك يأتي هذه الموضوع الذي يتناول دور الحملات الاعلاميه في التوعية الصحيه بفيروس كورونا والتوعية بلبس الكمامات وتباعد المسافات وعلي اعتبار ان الاعلام يلعب دور كبير في توعية المجتمع حول فايروس كورونا وتجنب الاختلاط والاماكن المزدحمه .

أهمية الدراسة :

- أهمية الحملات الاعلامية في توجيه المواطن من أجل الالتزام بالارشادات الصحية المطلوبة.
- حماية المجتمع من مخاطر الأمراض البوائيه .
- تأثير النواحي العمليه بإتباع الإرشادات وتنفيذها للوصول لمجتمع متعافي .
- دور علمي جديد لمواجهة الامراض وخصوصاً جائحة كورونا.

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة إلي تحقيق الأهداف الآتية:1. معرفة طرق مواجهة انتقال العدوي ومخاطر جائحة كورونا.2. التعرف علي الطرق الصحية السليمة للتعامل مع المصابين بجائحة كورونا.3. التعرف علي الارشادات الصحية لتحقيق التباعد الاجتماعي من اجل تقليل انتشار طرق العدوي بجائحة كورونا.4. التاكيد علي ايجابية دور الحملات الاعلامية في التأثير علي الانسان والاستجابة والارشادات والاستجابة للوعي الصحي .

مشكلة الدراسة :

تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في التأثير علي المواطن من خلال الحملات الإعلامية التي يتم تنفيذها ، و ذلك في ظل انتشار جائحة كورونا وقد قامت وزارة الصحة - ولاية الخرطوم بتنفيذ عدد من الحملات ، والتي صاحبها بعض القصور في تنفيذها وعدم إتباع الأسس العلمية في تخطيط و تنفيذ هذه الحملات ، والذي نتج عنه عدم إتباع بعض الأشخاص للإرشادات الصحية الأزمة من أجل الوقاية من المرض والحد من إنتشاره بصورة كبيرة ، خصوصاً في ولاية الخرطوم .

تساؤلات الدراسة :

1. هل تستخدم المدن الطبية ومستشفياتها الحكومية والخاصة بولاية الخرطوم ، شبكات التواصل الاجتماعي في استراتيجية التوعية الصحية وما درجة من الاستخدام ؟.
2. وهل أسهمت وزارة الصحة - ولاية الخرطوم في برامج التوعية الصحية عبر شبكات التواصل الاجتماعي ؟.
3. ما هي درجة الاستجابة لدى المواطن للإرشادات الصحية ؟4. هل وجدت التوعية الإرشادات الصحية الاستجابة لدى المواطن بولاية الخرطوم؟.

منهج الدراسة :

تم إستخدامت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. أدوات الدراسة: إستخدامت الدراسة الأدوات الآتية:

الإستبيان :

تم تصميم الإستبانة والتي إحتوت علي ثلاثة محاور رئيسية وعدد من الأسئلة ، وعرضها علي عدد من أساتذة الإعلام المتخصصين وهم : د. عبدالماجد محمد الحسن - استاذ الإعلام المشارك - جامعة الأمام المهدي ، د. عوض الكريم الزين - أستاذ الإعلام المساعد - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . تم توزيع الإستبانة علي عينة عشوائية من سكان ولاية الخرطوم ، والبالغ عددهم (105) شخص. تم تحليل الإستبانة عبر برنامج الحزم الإحصائية SPSS والتي خرجت بعدد من النتائج الهامة.

2. المقابلة :

اجرى الباحثان مقابلات مع عدة اشخاص ارتبطت حياتهم المهنية والاكاديمية بموضوع الدراسة

3 - الملاحظة :

ملاحظات الباحثان اثناء زيارتهم لمقر وزارة الصحة ولاية الخرطوم واطلاعهم على الرسائل الاعلامية والتوعوية التي تم تصميمها وبثها عبر الوسائط الاعلامية المختلفة من اجل التوعية بجائحة كورونا .

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من سكان ولاية الخرطوم ، الذين يتعرضون لرسائل إعلامية للتوعية بجائحة كرونا.

الإطار الزمني والمكاني للدراسة : الإطار الزمني :

خلال الفترة من مارس 2020م الي مارس 2021م الإطار المكاني : وزارة الصحة ولاية الخرطوم- السودان .

الدراسات السابقة : الدراسة الأولى :

دور الحملات الإعلامية في التوعية الصحية بداء السكري عند الأطفال ، حافظ عثمان حاج البشير منصور.⁽¹⁾

تحتوي الدراسة علي ستة فصول دراسية : الفصل الأول الإطار المنهجي والفصل الثاني : الإذاعة وسيلة إتصال جماهيري ، الفصل الثالث الحملات الإعلامية ، الفصل الرابع التوعية الصحية، الفصل الخامس : داء السكري عند الأطفال ، الفصل السادس الدراسة التطبيقية .

أهم أهداف الدراسة :

1. دراسة دور إذاعة ولاية الجزيرة في توعية المجتمع صحياً.
2. مساعدة القائمين بأمر البرامج الصحية في كيفية الوقوف علي الأساليب والسلوكيات اللازمة لعلاج المرض والأخذ في الاعتبار عند تخطيط هذا النوع من البرامج.
3. تقييم الأساليب المستخدمة في برامج التوعية الصحية بالإذاعة.

تساؤلات الدراسة :

1. كيف يتم الإعداد لحملات إذاعية في مجال التثقيف بداء السكري عند الأطفال؟.
2. ماهي المشاكل والعقبات التي تعترض نجاح البرامج الصحية بداء السكري عند الأطفال؟.

منهج الدراسة :

المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة :

أسر أطفال مرض السكري.

الحدود المكانية :

إذاعة ولاية الجزيرة - ود مدني.

الحدود الزمانية :

2006 - 2013م.

أدوات الدراسة :

1. الملاحظة .
2. المقابلة.
3. الإستبيان.

أهم النتائج :

1. غياب برامج واضحة لدى الإذاعة في تغطية موضوعات متعلقة بمرض السكري لدى الأطفال .
2. عدم وجود حملات إذاعة بداء السكري في إذاعة ولاية الجزيرة.
3. لا توجد إدارة خاصة بالبرامج الصحية بإذاعة ولاية الجزيرة.

أهم التوصيات :

1. إدخال تخصص الإعلام الصحي في كليات الإتصال والإعلام بالسودان.
2. تخصيص إدارة للبرامج الصحية بالإذاعة .
3. ضرورة التنسيق بين وسائل إبراز الرسائل الصحية التثقيفيه الهادفه عبر خطط وبرامج مدروسة ومعهه إعداداً كاملاً.

الدراسة الثانية :

دور الاعلام المرئي في نشر الوعي الصحي، اثيلة احمد الامين .⁽²⁾
هدفت الدراسة للتعرف على دور الاعلام في نشر الوعي الصحي وايضا ايضاح اثره على مستوى الوعي الصحي وتمثلت مشكلة البحث في انه بالرغم من استمرار البرامج الصحية كان هناك انتشار في امراض الطفولة الست وانتشار امراض الايدز وتمثلت اهمية البحث لارتباطه بصحة الاطفال والامومة ومستقبل السودان . ويرى الباحث ان برنامج الاعلام المرئي المقدم من برنامج (صحتك ، وصحة وعافية) اثر ايجابي على عينة البحث كما توجد علاقة ارتباطية ما بين ما يقدم ونشر والسلوك الصحي المكتسب استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التجريبي وتصميم مقياس لقياس الوعي الصحي لعينة البحث المكونة من ثمانين امراة .

اهم النتائج :

اداء العينة ونتائجهن بعد سماع مشاهدة البرامج الطبية كان افضل من الاخبار القبلي عن اداء عينة المساق العلمي في اختبارين القبلي والبعدي كانت افضل من اختبار المساق الادبي . توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات العينة الضابطة والتجريبية في الاختير القبلي والبعدي والتجريبي لصالح العينة التجلاییية.

اهم التوصيات :

- يجب توفير المعلومة الطبية الصحية من اجل معرفة المعرض ومكافحته والوقاية منه.
- تلتزم وسائل الاعلام المرئي والمسموع باستمرارية البرامج الصحية اكثر وبالتحديد ذكر الاسباب والمكافحة والوقاية والمواكبة مع مستجدات عالميا .

الدراسة الثالثة : دور التلفزيون في نشر الوعي الصحي - دراسة تطبيقية برامج صحة وعافية (1998 - 2000م) ، أم سلمى محمد الطيب .⁽³⁾

تحتوي الدراسة علي خمسة فصول ، الفصل الأول الإطار المنهجي ، الفصل الثاني : نشأة وتطور التلفزيون كجهاز إعلامي جماهيري ، الفصل الثالث فيوعافية) ، الفصل الخامس : الدراسة الميدانية.

أهم أهداف الدراسة :

1. تحديد رؤية واضحة لواقع الخدمة الصحية في تلفزيون السودان.
2. وضع أسس علمية لتفعيل التلفزيون كجهاز إعلام جماهيري.
3. لفت الأنظار لدور الكفاءة العلمية والمهنية من المتخصصين في مجال العمل الصحي للإستفادة من خبراتهم في تنفيذ البرامج الصحية.

منهج الدراسة :

المنهج التاريخي ومنهج المسح.

أدوات الدراسة :

المقابلة ، الإستماره.

الحدود الزمانية :

1998م - 2000م.

الحدود المكانية :

تلفزيون السودان - برنامج صحة وعافية.

أهم النتائج :

1. أن التلفزيون كوسيلة إعلامية لها تأثير فعال في التوعية الصحية.
2. ساهم برنامج صحة وعافية في رفع مستوى الوعي لدى المشاهد في مجالات العلاج و الوقاية والأدوية والتغذية والتعرف علي بعض الأمراض.
3. الكوادر العاملة في برنامج صحة وعافية لم يتم تدريبها خاصاً في هذا المجال.

أهم التوصيات :

1. الإستفادة من التقنيات الحديثه في مجال إعداد البرامج وتقديمها و إخراجها حتي تصمد البرامج في وجه المنافسة العالمية لبرامج القنوات الفضائية وتحفظ بجمهورها.
2. الاهتمام بضرورة وضع أولوية للبرامج مبنية علي الدراسات الميدانية ورجع الصدي والتقويم الدوري للبرامج.

1. مصطلحات الدراسة :

الحملة الاعلامية :

هي سلسلة من الرسائل الاعلامية التي تحمل فكرة او موضوع واحد وتكون اتصالا تسويقيا متكاملًا.

2. التوعية الصحية:

لغة:

هي مجموعة من الانشطة التعليمية المنظمة والمصممة لتسهيل اختيار الفرد لسلوك الملائم مع الصحة وتهدف الي تغيير ثلاثة جوانب لدى المستهدفين وهي المعلومة والتوجه للممارسة . وكثير ممن السلوكيات المتعلقة بالصحة يمكنه التأثير فيها .

3. فايروس كورونا :

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المر للحيوان والانسان من المعروف ان عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى للجهاز التنفسي التي تتراوح حثتها ممن نزلات البرد الشائعة إلى الامراض الخاصة مثل متلازمة الشرق الاوسط التنفسية والمتلازمة الحادة ويسبب الكورونا المستكشف مؤخرا مرض فايروس كورونا كوفيد 19 .

المحور الأول :الحملات الاعلامية :

يمثل الاعلام جزءاً اساسياً في الحياة الاجتماعية يقدم الأخبار الدقيقة والصادقة والحقائق و يساعد علي إدراك ما يجري حوله ، ويتم الاعلام بواسطة وسائل متعددة .. تكون هذه المعلومات و الحقائق بين يدي العامة اذا اصبح الافراد اشد ارتباطاً بهذه الوسائل و منها التلفزيون و الإذاعة والإنترنت والمصقات و الحملات الإعلامية ، فقد اصبحت وسائل الاعلام من اهم ادوات التأثير والتثقيف والتوعية والتعليم في أي مجتمع خصوصاً بعد ظهور العديد من المشاكل و الاحداث للعالم.. ولذلك فان توظيف الوسائل الاعلامية وتفعيلها في مجتمعاتنا تعد خطوة اساسية في معالجة هذه الاوضاع والاحداث التي يمر بها لعالم اجمع ،ومن المهم جدا للاعلام مواكبة الاحداث وتبسيط الضوء على هذه المواضيع و القضائية في اطار معالجتها والبحث عن سبيل لتفاديها والوقاية منها او الحد من انتشارها . وكيفية التعامل . فان تبصير هؤلاء الاطفال و تنمية ادراكهم وتثقيفهم صحياً من خلال وسائل الاعلام ،قنوات الاطفال الثقافية ، له دور فعال في المجال الصحي و المحافظة على صحتهم وجعل السلوك الصحي سليم مُط يميز حياتهم .ومن هذا السياق ، يظهر دور الحملات الاعلامية التوعوية في مواكبة الحياة الصحية و تغطيتها من جميع جوانبها المختلفة ،والك بتقديم كافة المعلومات عن انتشار فايروس المستجد وكيفية التعامل معه ، مما يؤدي الي مستوى الوعي الصحي لدى الاطفال.والحملات الاعلامية تعد من المراجعة التي اثارته وسائل الاعلام، فقد شهدة العقدان الاخرين اهتماما زيادة بها في عديد من المجتمعات والدول ، من مظاهرة تزايد الاهتمام ، وتوجه و التركيز الدولي عاي المشكلة الوبية الصحية باشكال المختلفة ، على العتبر اننا نعيش على كوكب واحد و ارض واحد ، واي خطر يستهدف دول بلد سيطال لا محالة باقي الدول ،مثل جائحة كورونا التي وحدة العالم واثرت على جميع الاوضاع و المجالات ، سوء الاقتصادية او اجتماعية او تعليمية او الصحية في المقام الاول الاخر

مفهوم الحملات الإعلامية :

تعني كلمة (حملة) في اللغة الكر .اما كلمة حملة في المفهوم الإعلامي فتعني غارة وتستخدم الوثائق و المستندات للهجوم قد يكون شخصاً أو أشخاص أو مؤسسة أو دولة . كما يمكن تعريف الحملة الإعلامية أو الصحفية بأنها : مضمون في قالب تحريري - خبر - مقال - برنامج إذاعي أو تلفزيوني يهاجم مستهدف سواء كان شخصاً أو قضية او مشكلة ويتحقق من خلال المضمون مفاجأة الخصم المستهدف بالحقائق المعتمدة على الوثائق والمستندات وذلك لتحقيق الهدف مباشرة هو إرباك الخصم وهدف غير مباشر هو التأثير السريع للمتلقي في محاولة لكسب

تأييده تجاه محتوى الحملة الإعلامية وهو حل للمشكلة. (4). الحملة الإعلامية هي مجموعة من أنشطة وجهود إعلامية منظمة عبر وسائل إعلامية مختلفة لتحقيق هدف محدد في وقت معين ومستهدفة جماهير محددة. (5). سمات الحملة الإعلامية :

1. العمل على خلق صراع بين طرفين هي المرسل والمستهدف.
2. طابعها هجوم من خلال المعلومات المدعمة بالوثائق
3. تأثير الراي العام ضد شخص تؤثر سلوكياته سلبا على المجتمع من خلال مشملة سياسية او اقتصادية او عالمية او صحية او اخرى.
4. لا ينشر مضمونها في موضوع واحد بل في مواضيع متتالية .
5. موضوعاتها لا تقبل الجدل او ابداء الراي في مضامينها الاعلامية وذلك لاعتمادها على الحقائق الدقيقة .
6. قد تبدأ الحملة الاعلامية بخبر ثم تتطور الي تقرير اخباري ثم الي تحقيق ومقال بانواعه ثم يتحول الي حملة اعلامية .
7. الحملة الاعلامية ليس فنا بذاته انما هي فن توظيف للفنون والاشكال الاعلامية والصحفية لخدمة موضوع الحملة فهي شكل من اشكال الاستخدام الجيد للفنون الاعلامية .
8. قد تأخذ شكل الاخبار وقد تأخذ شكل الاحاديث الصحفية او شكل التحقيقات او المقالات وقد تأخذ هذه الاشكال جميعها وقد تشتمل على الرسوم والصور والكاركتير وبقيّة الفنون الصحفية والاعلامية الاخرى .

وظائف الحملات الاعلامية :

- وظيفة الرصد والرقابة والتقييم والمتابعة لكل ما يجري داخل المجتمع . تتيح مجال للتعاون بين اجهزة الاعلام ومراكز البحوث والاجتماعية والطبية في تجسيم المشكلات والقضايا المختلفة ووضع الحلول المناسبة لها امام متخذي القرارات والراي العام .
- تعمل على تحقيق التقارب الاجتماعي بين افراد المجتمع وذلك بتعقي الفساد والمفسدين لتقليل حجمه واثاره في المجتمع .(الحملات ضد التدخين ...ضد المخدرات .
- الحملات الاعلامية ووالصحفية تدعم السيطرة الاجتماعية على افراد المجتمع وذلك بعرضها للسلوك المنحرف امامالراي العام وتدعيم المستويات الخلقية بصورة نهائية .
- تحقق الحملات الاعلامية لصاحبها المنزلة الرفيعة بين اقرانه وداخل مجتمعه باعتباره صاحب الفضل في كشف الاسرار عن القضايا والمشكلات وله السبق الصحفي في نشر الحقائق المدعمة بالمستندات والوثائق .

المحور الثاني : دور الاعلام في التوعية الصحية :

مفهوم الوعي الصحي :

الوعي الصحي هو جملة من التصورات والمعتقدات والرؤى التي تعين الانسان في حياته وتحدد سلوكه، ويقصد به هنا إلمام الناس بالمعلومات والحقائق الصحية وإحساسهم بالمسئولية

نحو صحتهم وصحة غيرهم ، وفي هذا الإطار يعتبر الوعي الصحي والممارسة عن قصد نتيجة الفهم والاقناع . (6) اما التوعية الصحية هي مجموعة الأنشطة و الاجراءات التعليمية و الاعلامية التي تقدم للمواطنين المعلومات السليمة حول حمايتهم لانفسهم و اطفالهم من الامراض و تحذيرهم من المخاطر المربكة .. بالتالي تربية افراد المجتمع علي القيم الصحية بالاضافة الي الوقائية ، فالغاية من التوعية الصحية تحسين الصحة على مستوى الفرد و المجتمع ومحاولة خفض حدوث الامراض ، والاعاقات ، والوفيات ، وتحسين نوعية الحياة للفرد و المجتمع .

اهمية الوعي الصحي :

يساعد الافراد في التمتع بنظرتهم الصحية في تفسير الظواهر الصحية و يجعلهم قادرين على البحث عن اسباب الامراض وعللها بما يمكنهم من تجنبها الوقائي منها يعتبر رسداً معرفياً يستفيد منها الانسان من خلال توظيف لها وقت الحاجة في اتخاذ القرارات الصحية و الصائبة اذا ما يتعارضها و يواجهها من مشكلات صحية يولد لدى الفرد رغبة في استطلاع يغرس فيها الحب و اكتساب مزيد منها كون نشاط غير جامد يتسم بالتطور المتسارع . (7)

اهداف النشر للوعي الصحي:

هناك العديد من الاهداف يراد تحقيقها للوصول اليها من خلال نشر الوعي الصحي بين افراد المجتمع من المجتمعات وهي : ايجاد مجتمع يكون افراده قد الموا بالمعلومات الصحية ان مجتمعهم و الموا بالمشكلات الصحية و اسبابها و طرق انتقالها و اعراضها و الامراض المعدية المنتشرة في مجتمعهم و معدل الاصابة بها و الوقاية منها ووسائل مكافحتها . ايجاد مجتمع يكون افراده قد فهمو و ايقن و أن حل مشكلاتهم الصحية و المحافظة على صحتهم و صحة مجتمعهم هي مسئوليتهم قبل ان تكون مسئولية الجهات الحكومية . ايجاد مجتمع يتبع افراده الارشادات العادات الصحية السليمة في كل تصرفاتهم، بدافع من شعورهم و رغبتهم ، يشتركون ايجابياً في حل مشكلاتهم الصحية يبذلون مال و جهد في هذا السبيل . ايجاد مجتمع يكون افراده قد تعرفو عل خدمات و منشآت صحية في مجتمعهم و تفهمو الغرض من انشاءها و كيفية الانتفاع بطريقة منظمة و مجدية .

وسائل التوعية الصحية :

ولكي تكون عملية التوعية الصحية فعالة و مؤثرة يستلزم ان تتحقق هذه العناصر بعض المتطلبات :-

1. الرسالة الصحية : يجب ان تكون المعلومات الصحية واضحة و في مستوى المتلقي و مشوقة لتحقيق الهدف المنشود .
2. المثقف الصحي : تكون لديه المعرفة (المعلومات) مع القدرة علي توصيلها و يكون مقتنعاً ، و مؤمناً بالرسالة التي ينوي ايصالها و ليه مهارات الاتصال .
3. المستهدف بالتوعية الصحية : يجب تحديد درجة فهمه و ثقافته، و ان تتوفر فيه الرغبة في التغيير مع التركيز على حاجته الصحية .

4. وسائل التوعية الصحية : تتنوع وسائل التوعية الصحية المستخدمة نشر المعلومات الصحية من وسائل تقليدية نمطية الى تقنيات حديثة و كلما كانت وسيلة الاتصال تفاعلية و تخاطب اكثر من حماسه كلما كان تأثيرها اكبر ومن هذه الوسائل.
5. وسائل مسموعة : يتم نقل المعلومات عن طريق الكلمة المنطوقة مثل (المقابلات ، الندوات، المحاضرات ، المؤتمرات) .
6. وسائل مقرأوة : يتم نقل المعلومات عن طريق العبارات المكتوبة مثل (النشرات ، الملصقات ، الكتيبات و الرسائل ، الجوال) .

7. رسائل مسموعة مرئية: مثل (التلفاز ، فيديو ، الافلام ، اقراص مدمجة)

8. وسائل رقمية (موقع الكتروني ، مواقع تواصل اجتماعي ، بريد الكتروني)

مستويات التوعية الصحية : يمكن تقديم التوعية الصحية على اربعة مستويات هي :

1. التوعية الصحية للأفراد : و هنا يتم تثقيف الفرد عن الامور التي تهمه مثل التغذية ، طبيعة و مستويات المرض و الوقاية منه ، النظافة الشخصية و الاصحاح البيئي ...الخ
2. التوعية الصحية الاسرية : الكثير من السلوك الصحي يغرس في النفوس من خلال الاسرة لذا فان التثقيف في هذا المستوى مطلوب لما له من تأثير ايجابي مستقبلي على افراد الاسرة و من ثم المجتمع بأسره .
3. التوعية الصحية للمجتمعات: تشمل المجموعة افراداً ذوي خصائص متشابهة و المعرضين و المصابين ببعض المشاكل الصحية الشائعة المبنية على الجنس او العمر او الوظيفة .
4. التوعية الصحية المجتمعية : ويتم ذلك عن طريق وسائل الاعلام وحيث يصل الى عدد كبير من المواطنين على اختلاف شرائحهم و مستوياتهم .

تغيير السلوك الصحي :

يمر تغيير السلوك بسلسلة من المراحل قبل اتباع السلوك الجديد يجب على كل من يقوم بالتوعية الصحية فهم هذه المراحل جيداً لكي يكون مصراً على محاولاته من اجل التغيير و هذه المراحل كالآتي :

1. مرحلة الوعي : وهي مرحلة الامام بالمعلومات و الحقائق الصحية .
2. الاهتمام : هي المرحلة التي يبحث فيها الفرد عن تفاصيل المعلومات و يكون مريحاً بالاستماع أو القراءة او التعلم عن الموضوع .
3. التقييم : واثناء هذه المرحلة يزن الفرد الايجابيات و السلبيات لهذا السلوك و يقوم بتقييم فائدتها له و مثل هذا التقييم هو نشاط ذهني ينتج عنه اتخاذ القرار بمحاولة اتباع السلوك المقترح او رفضه .
4. المحاولة : وهي المرحلة التي يتم فيها تنفيذ القرار عملياً و يحتاج الفرد لمعلومات اضافية و مساعدة اثناء هذه المرحلة للتغلب على المشاكل التي تعترض طريق التطبيق.
5. الاتباع : و في هذه المرحلة يكون الفرد مقتنعاً و يقرر صحة السلوك الجديد واتباعه . هذه هذه المراحل ليست اجراء مستقلة حرفياً على بعضها حيث تتداخل مع بعضها اثناء تنفيذها و يمكن للأشخاص المختلفين الذين تعرضوا لنفس المعلومات ان يمرؤ بمراحل مختلفة

عن عملية الاتباع وهو ما يمكن تشجيعه بالسلوك الجماعي الإيجابي حيث يكون بطيئاً في البداية ويزداد كلما اتبعه عدد أكبر من الأفراد.⁽⁸⁾

التوعية الصحية بمخاطر جائحة كورونا:

جائحة كورونا :

يُعد فيروس الكورونا: (Coronavirus) أحد الفيروسات الشائعة التي تُسبب عدوى الأنف، والجيوب الأنفية، والتهابات الحلق. أصل فيروس الكورونا، فيروس كورونا ينتقل بين الحيوانات والناس. وقد أظهرت بعض الدراسات أن الإصابة بالفيروس بدأت من خلال الاتصال المباشر أو غير المباشر مع الإبل المصابة بهذا الفيروس، ويعتقد البعض أن الفيروس قد نشأ بدايةً في الخفافيش، وانتقل فيما بعد إلى الجمال، ثم من الجمال إلى الإنسان.

أعراض الإصابة بفيروس الكورونا:

يسبب فيروس الكورونا ظهور أعراض تشبه أعراض الزكام، وعادة ما تكون الأعراض خفيفة إلى معتدلة الشدة، وغالباً ما تتمثل بأعراض الجهاز التنفسي العلوي مثل سيلان الأنف، وصداع الرأس، والسعال، والتهاب الحلق، والحمى، وتستمر هذه الأعراض في معظم الأحيان لفترة قصيرة من الزمن، وهذا لا يمنع احتمالية تسبب فيروس الكورونا في بعض الأحيان بظهور أمراض الجهاز التنفسي السفلي، مثل الالتهاب الرئوي أو التهاب الشعب الهوائية، وهذه الالتهابات أكثر شيوعاً في الأشخاص الذين يعانون من أمراض القلب والرئة، والناس الذين يعانون من ضعف جهاز المناعة والرضع، وكبار السن.

طرق انتشار فيروس الكورونا

يمكن أن ينتقل فيروس الكورونا من المصاب إلى الآخرين من خلال ما يلي:

- الهواء عن طريق السعال والعطس.
- الاتصال الشخصي مثل للمس أو المصافحة.
- لمس أسطح الملوثة بالجراثيم ثم لمس الفم، أو الأنف، أو العيون قبل غسل اليدين.
- التلوث البراز وهو أمر نادر.

الوقاية من الإصابة بفيروس الكورونا:

لا توجد حالياً أي لقاحات للحماية من عدوى فيروس الكورونا ولكن يمكن الحد من خطر العدوى عن طريق القيام بما يلي :

1. غسل اليدين كثيراً بالماء والصابون.
2. تجنب لمس العينين، أو الأنف، أو الفم إذا كانت الأيدي غير مغسولة.
3. تجنب التواصل عن قرب مع الناس الذين يعانون من المرض.⁽⁹⁾
4. بقاء الشخص المصاب في المنزل حتى لا ينشر العدوى للآخرين.
5. تغطية الفم والأنف بالمناديل الورقية عند السعال أو العطس، ثم رميها في سلة المهملات وغسل اليدين.

6. اتباع تدابير النظافة العامة، بما في ذلك غسل اليدين بانتظام قبل وبعد لمس الحيوانات، وتجنب التواصل مع الحيوانات المريضة.

علاج فيروس الكورونا

لا توجد علاجات محددة لفيروس الكورونا.

المحور الثالث: تحليل البيانات و مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

النسبة %	العدد	البيان
100	105	استبانات تم اعادتها بعد تعبئتها كاملة
0	0	استبانات لم تم اعادتها
0	0	استبانات غير صالحة لتحليل
100	105	اجمالي الاستبانات الموزعة

المصدر : اعداد الباحثون باستخدام برنامج spss2021

اولاً : البيانات الشخصية :

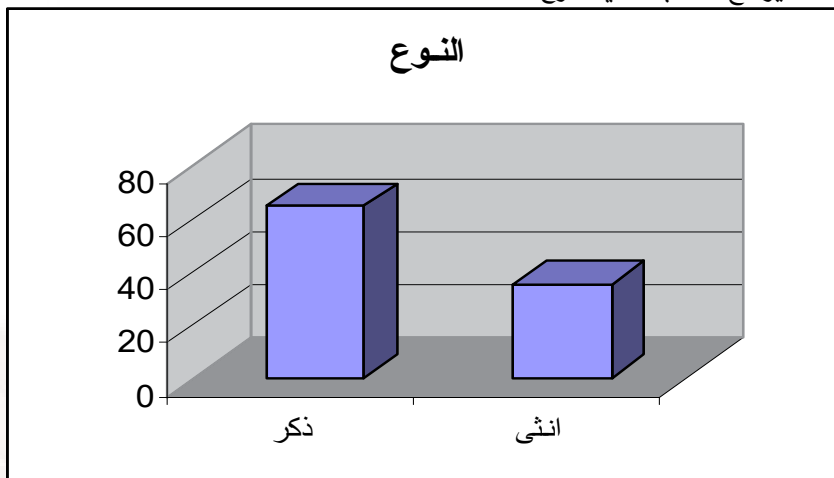
النوع : الجدول رقم (1) يوضح التكرارات و النسب لمتغير النوع

النسبة المئوية %	العدد	النوع
64.8	68	ذكر
35.2	37	انثى
100	105	المجموع

المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج spss2021 م

من الجدول أعلاه نجد أن 64.8% من عينة الدراسة ذكور و 35.2 % إناث .

شكل رقم (1) يوضح النسب لمتغير النوع :



المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج excel 2021 م

يتضح من الشكل اعلاه ان نسبة الذكور اعلى من نسبة الاناث حيث بلغت نسبتهم 64.76% من افراد عينة الدراسة

2. العمر:

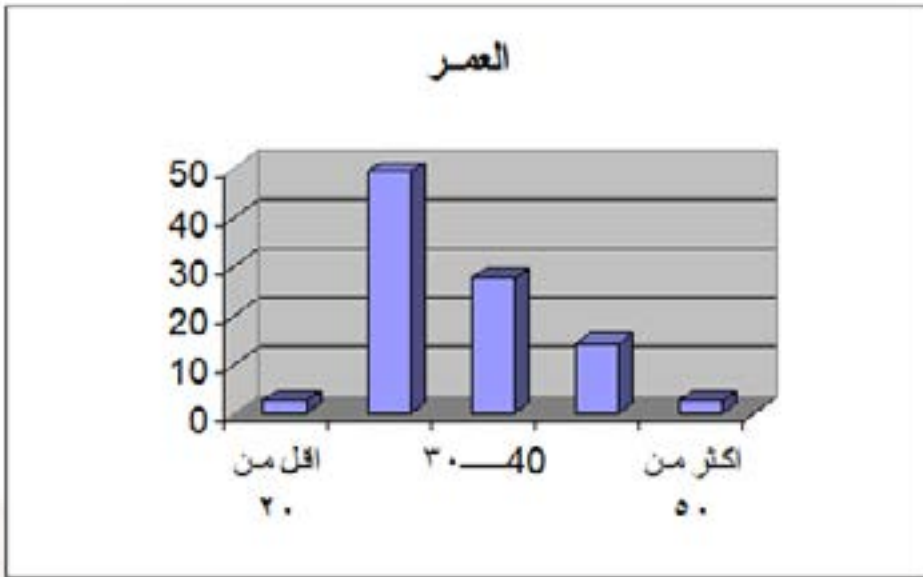
الجدول رقم (2) يوضح التكرارات و النسب لمتغير العمر :

العمر	العدد	النسبة المئوية %
اقل من 20	3	2.9
20___ 30	52	49.5
30___40	29	27.6
40___ 50	15	14.3
اكثر من 50	3	2.9
المجموع	105	100.0

المصدر : اعداد الباحثون باستخدام برنامج spss2021 م

من الجول اعلاه نجد ان 49.5 % من عينة الدراسة كانت الفئة من 20 و اقل من 40 و هي اعلى فئة و 2.9 % كانت الفئتان اقل من 20 و الفئة اكثر من 50 من اجمالي العينة المبجوة.

شكل رقم (2) يوضح النسب لمتغير العمر :



المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج excel 2021 م

من الشكل اعلاه يتضح ان معظم افراد العينة تتراوح اعمارهم في الفئة « 20 و اقل من 30 » حيث بلغت نسبتهم 49.52 % من افراد العينة .

3. المهنة :

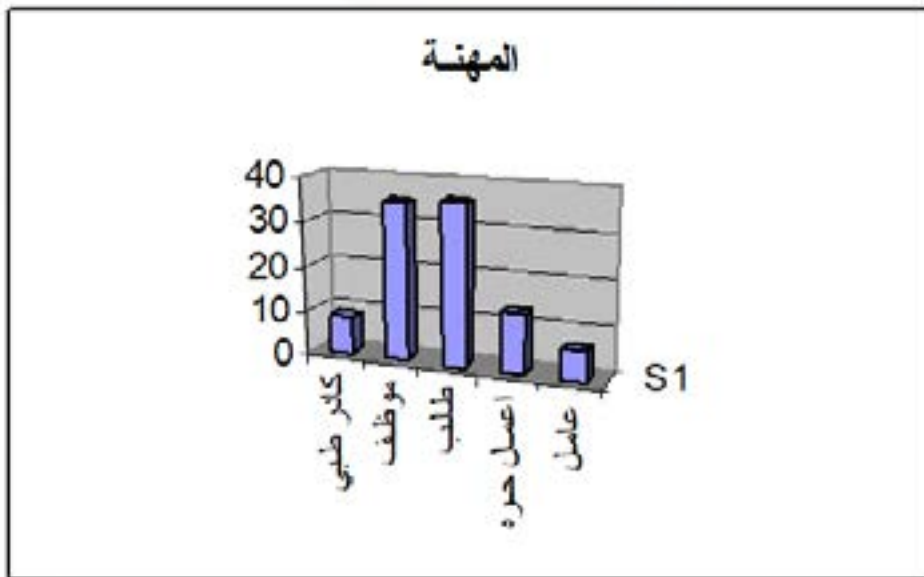
الجدول رقم (3) يوضح التكرارات و النسب لمتغير المهنة :

المهنة	العدد	النسبة المئوية %
كادر طبي	9	8.6
موظف	37	35.2
طالب	38	36.2
اعمال حرة	14	13.3
عامل	9	6.7
المجموع	105	100.0

المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج spss2021 م

من الجول اعلاه نجد ان 36.2% من عينة الدراسة كانوا طلاب و 35.2% موظفين 6.7 عاملين و هي اقل نسبة .

شكل رقم 3 يوضح النسب لمتغير المهنة :



المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج excel 2021 م

من الشكل اعلاه يتضح ان معظم افراد العينة طلاب حيث بلغت نسبتهم 36.19% من افراد العينة و اقل نسبة كانوا عاملين حيث بلغت نسبتهم 6.67% .

4. المستوى التعليمي:

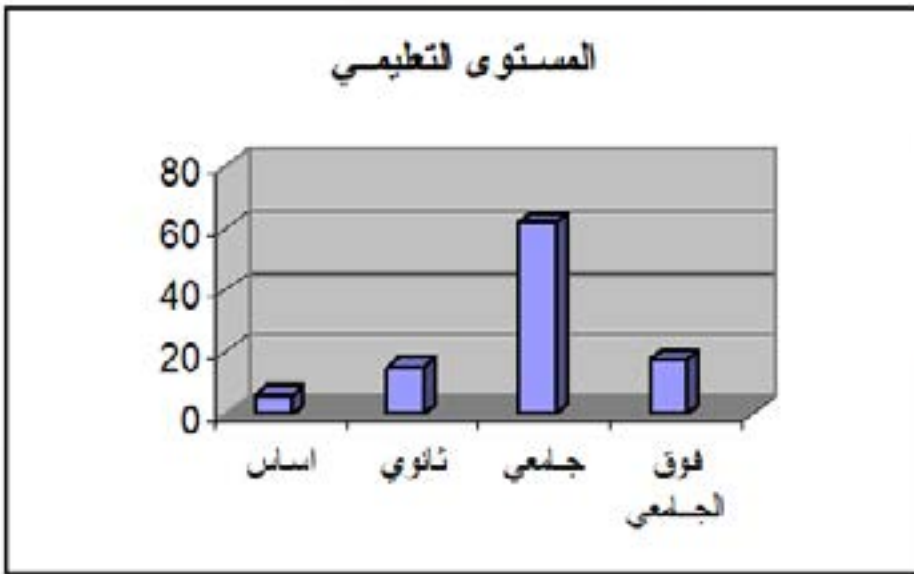
الجدول رقم (04) يوضح التكرارات و النسب لمتغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
أساس	6	5.7
ثانوي	16	15.2
جامعي	65	61.9
فوق الجامعي	18	17.1
المجموع	105	100.0

المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج spss2021 م

من الجول اعلاه نجد ان 61.9% من عينة الدراسة كانوا جامعيين و 5.7% كانوا اساس و هي اقل نسبة.

شكل رقم (4) يوضح النسب لمتغير المستوى التعليمي :



المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج excel 2021 م

من الشكل اعلاه يتضح انة معظم افراد العينة كانوا جامعيين حيث بلغت نسبتهم 61.90 % من افراد العينة و اقل نسبة هم من كانوا اساس حيث بلغت نسبة كل منهما 5,71 % .

ثانيا : متغيرات الدراسة الاساسية :

الفرضية الاولى : حملات التوعية الصحية :

فيما يلي جدول رقم (5) يوضح النسب و التكرارات لعبارات الفرضية الاولى

العبارات	نعم		احيانا		لا	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
هل استخدمت وزارة الصحة بولاية الوسائل الاعلامية المناسبة للتوعية بخطورة الامراض المختلفة	24	22.9	29	18.1	62	59.0
استفادت وزارة الصحة بولاية الخرطوم من التجمعات و اللقاءات الجماهيرية للتوعية الصحية للامراض المختلفة	25	23.8	45	42.9	35	33.3

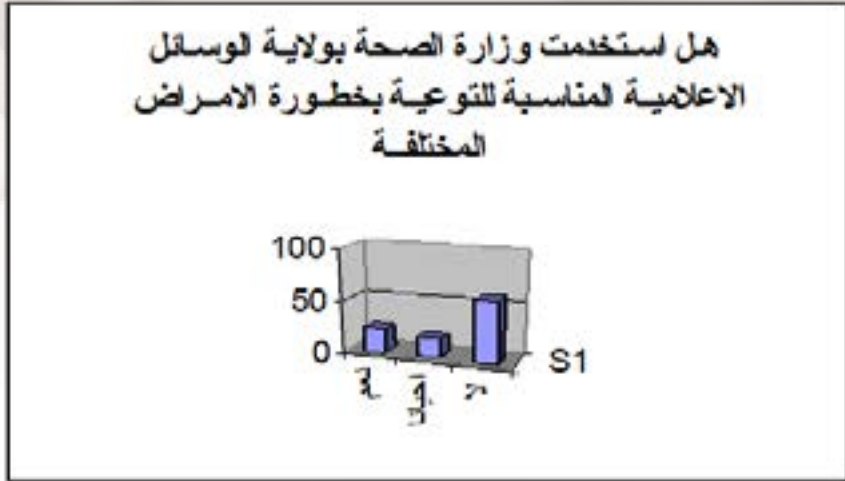
المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج spss2020 م

نلاحظ من الجدول اعلاه :

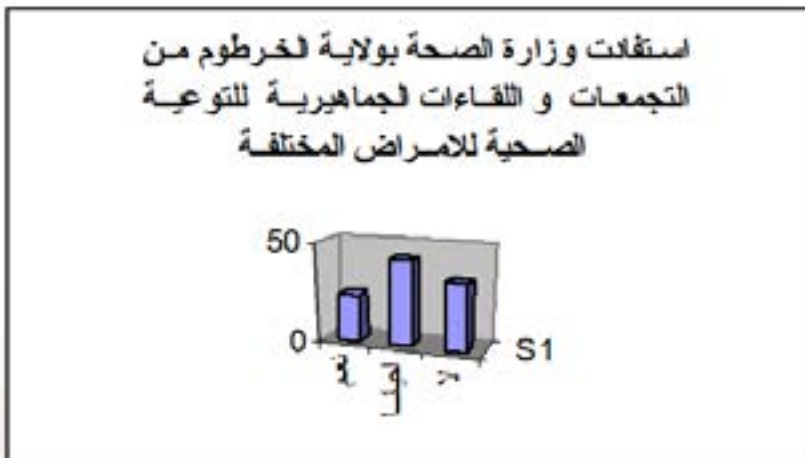
العبارة الاولى « هل استخدمت وزارة الصحة بولاية الوسائل الاعلامية المناسبة للتوعية بخطورة الامراض المختلفة » وان نسبة 22.9 % اجابوا بنعم ونسبة 18.1 % اجابوا باحيانا و نسبة 59.0 % اجابوا بلا .

العبارة الثانية « استفادت وزارة الصحة بولاية الخرطوم من التجمعات و اللقاءات الجماهيرية للتوعية الصحية للامراض المختلفة » وان نسبة 23.8 % اجابوا بنعم ونسبة 42.9 %

اجابوا باحيانا و نسبة 33.3 % اجابوا بلا
شكل رقم 5 يوضح النسب لعبارة هل استخدمت وزارة الصحة بولاية الوسائل
الاعلامية المناسبة للتوعية بخطورة الامراض المختلفة



من الشكل اعلاه نلاحظ وان نسبة 22.9 % اجابوا بنعم ونسبة 18.1 % اجابوا باحيانا و
نسبة 59.0 % اجابوا بلا .
شكل رقم 6 يوضح النسب لعبارة استفادت وزارة الصحة بولاية الخرطوم من التجمعات و
اللقاءات الجماهيرية للتوعية الصحية للامراض المختلفة



من الشكل اعلاه نلاحظ وان نسبة 23.8 % اجابوا بنعم ونسبة 42.9 % اجابوا باحيانا و نسبة
33.3 % اجابوا بلا

الفرضية الثانية:

المقياس الوصفي و اختبارات الفروق لعبارات الفرضية الاولى

فيما يلي جدول رقم 8 يوضح المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و قيمة t و مستوى المعنوية و الدلالة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	sig مستوى الدلالة	ترتيب الاهمية	مستوي الاهمية
هل استخدمت وزارة الصحة بولاية الوسائل الاعلامية المناسبة للتوعية بخطورة الامراض المختلفة	1.6381	.83348	20.139	.000	2	أحيانا
استفادت وزارة الصحة بولاية الخرطوم من التجمعات و اللقاءات الجماهيرية للتوعية الصحية للأمراض المختلفة	1.9048	.75350	25.903	.000	1	أحيانا
المجموع	1.7714	.59658	30.426	.000		أحيانا

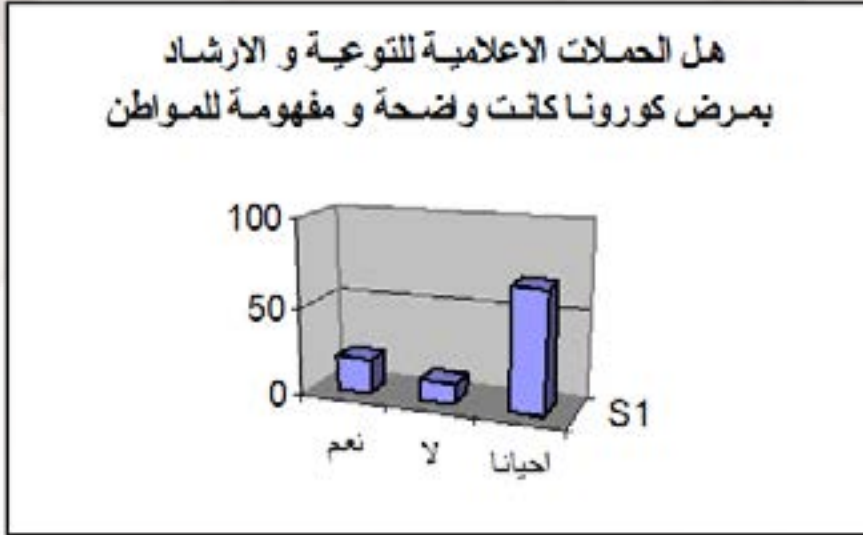
المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج spss2020 م

يتضح من الجدول اعلاه ان معظم الاجابات كانت في اتجاه احيانا لجميع عبارات المحور و هذا يعني ان غالبية افراد عينة الدراسة موافقين علي ما جاء بعبارات المحور الاول بمتوسط حسابي 1.7714

و انحراف معياري اقل من الواحد .

ونجد ان قيمة 30.426 t مستوى معنوية .000 و هي اقل من 05. و هذا يعني قبول الفرضية التي تنص علي «ان حملات التوعية الصحية لها دور في التوعية بمرض كورونا »

شكل رقم 7 يوضح النسب عبارة هل الحملات الاعلامية للتوعية و الارشاد بمرض كورونا كانت واضحة و مفهومة للمواطن



نلاحظ من الشكل اعلاه ان نسبة 20.0 % اجابوا بنعم ونسبة 11.4% اجابوا باحيانا و نسبة 68.6 % اجابوا بلا .

لفرضية الثانية تاثير الحملات الاعلامية للتوعية بمرض كورونا

فيما يلي جدول رقم 7 يوضح النسب و التكرارات لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	نعم		أحيانا		لا	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
هل الحملات الاعلامية للتوعية و الارشاد بمرض كورونا كانت واضحة و مفهومة للمواطن	21	20.0	12	11.4	70	68.6
هل الحملات الإعلامية و الارشادية حملات التوعية اثرات على المواطن في ارتداء الكمامة	34	32.4	29	27.6	42	40.0

العبارات	نعم		أحياناً		لا	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
اتباع المواطنين للارشادات و التوجيهات ادت الى التزام التباعد الاجتماعي و التقليل من انتشار المرض بولاية الخرطوم	40	38.1	42	40.0	23	21.9
الارشادات التي يقوم بتقديمها قادة الراي المحلي ائمة المساجد ، مدرا المدارس اللجان المجتمعيةالخ ادت الى انجاح حملات التوعية الاعلامية بمخاطر مرض كورونا	36	34.1	34	32.4	35	33.3
ساهم الاعلام الرقمي في التوعية الصحية بمخاطر مرض كورونا	30	28.6	16	15.2	59	56.2
هل حققت حملات التوعية الاعلامية و الارشاد بمخاطر مرض كورونا اهدافها المنشودة	39	37.1	40	38.1	26	24.8

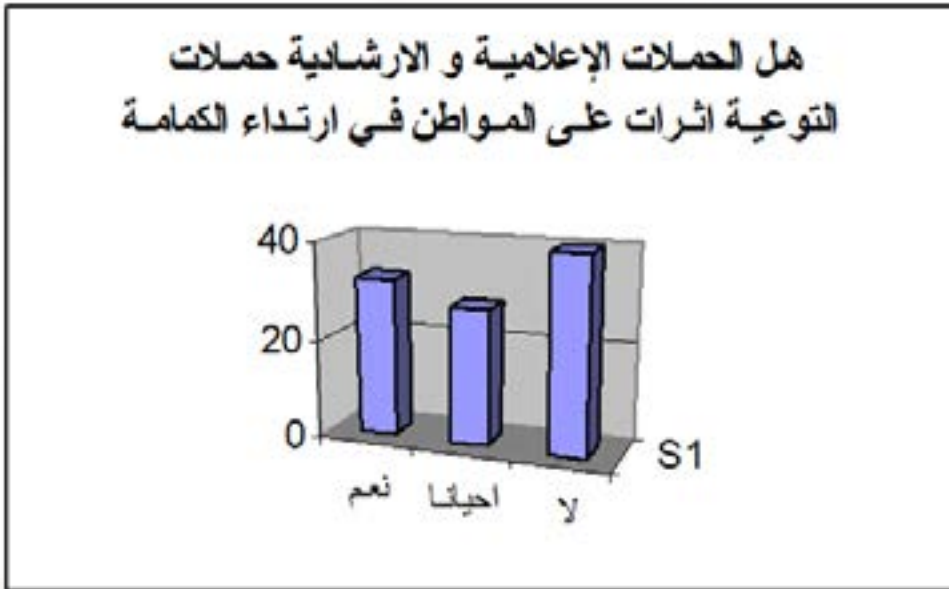
المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج spss2021 م

نلاحظ من الجدول اعلاه :

1. العبارة الاولى « هل الحملات الاعلامية للتوعية و الارشاد بمرض كورونا كانت واضحة و مفهومة للمواطن » وان نسبة 20.0 % اجابوا بنعم ونسبة 11.4 % اجابوا باحيانا و نسبة 68.6 % اجابوا بلا.
2. العبارة الثانية « هل الحملات الإعلامية و الارشادية حملات التوعية اثرت على المواطن في ارتداء الكمامة » وان نسبة 32.4 % اجابوا بنعم ونسبة 27.6 % اجابوا باحيانا و نسبة 40.0 % اجابوا بلا.

3. العبارة الثالثة « اتباع المواطنين للارشادات و التوجيهات ادت الى التزام التباعد الاجتماعي و التقليل من انتشار المرض بولاية الخرطوم » وان نسبة 38.1 % اجابوا بنعم ونسبة 40.0 % اجابوا باحيانا و نسبة 21.9 % اجابوا بلا.
4. العبارة الرابعة « يقوم بتقديمها قادة الراي المحلي ائمة المساجد ، مدرا المدارس اللجان المجتمعيةالخ ادت الى انجاح حملات التوعية الاعلامية بمخاطر مرض كورونا» وان نسبة 34.1 % اجابوا بنعم ونسبة 32.4 % اجابوا باحيانا و نسبة 33.3 % اجابوا بلا.
5. العبارة الخامسة « ساهم الاعلام الرقمي في التوعية الصحية بمخاطر مرض كورونا » وان نسبة 28.6 % اجابوا بنعم ونسبة 15.4 % اجابوا باحيانا و نسبة 56.2 % اجابوا بلا.
6. العبارة السادسة « هل حققت حملات التوعية الاعلامية و الارشاد بمخاطر مرض كورونا اهدافها المنشودة » وان نسبة 37.1 % اجابوا بنعم ونسبة 38.1 % اجابوا باحيانا و نسبة 24.8 % اجابوا بلا.

شكل رقم 7 يوضح النسب لعبارة هل الحملات الإعلامية و الارشادية حملات التوعية اثرات على المواطن في ارتداء الكمامة

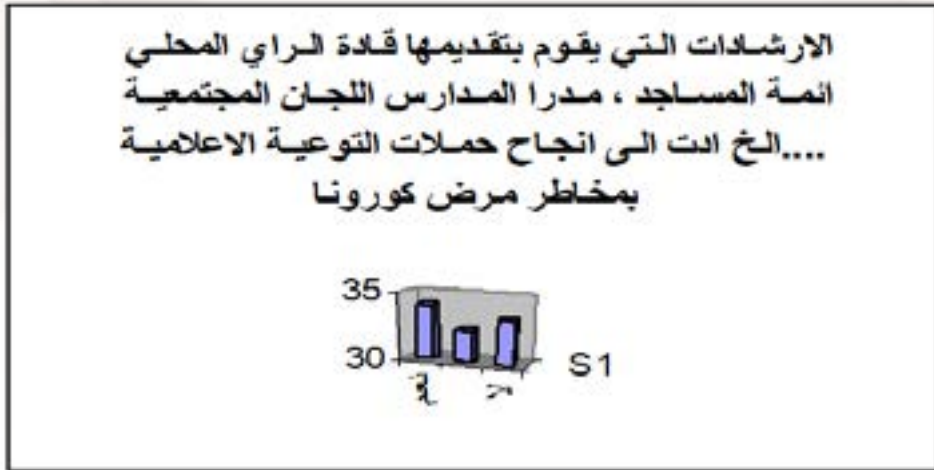


نلاحظ من الشكل اعلاه ان نسبة 32.4 % اجابوا بنعم ونسبة 27.6 % اجابوا باحيانا و نسبة 40.0 % اجابوا بلا.

شكل رقم 7 يوضح النسب لعبارة اتباع المواطنين للارشادات و التوجيهات ادت الى التزام التباعد الاجتماعي و التقليل من انتشار المرض بولاية الخرطوم

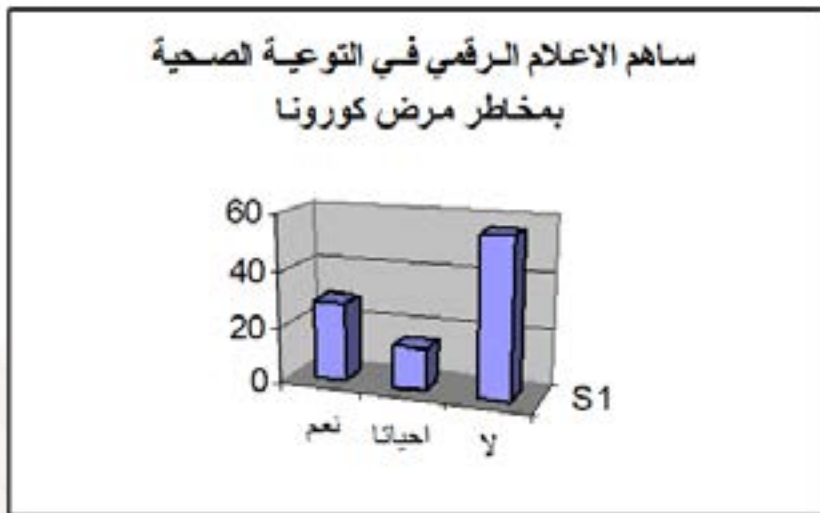
من الشكل اعلاه نلاحظ ان نسبة 38.1 % اجابوا بنعم ونسبة 40.0 % اجابوا باحيانا و نسبة 21.9 % اجابوا بلا.

شكل رقم 8 يوضح النسب لعبارة الارشادات التي يقوم بتقديمها قادة الراي المحلي ائمة المساجد ، مدرا المدارس اللجان المجتمعيةالخ ادت الى انجاح حملات التوعية الاعلامية بمخاطر مرض كورونا

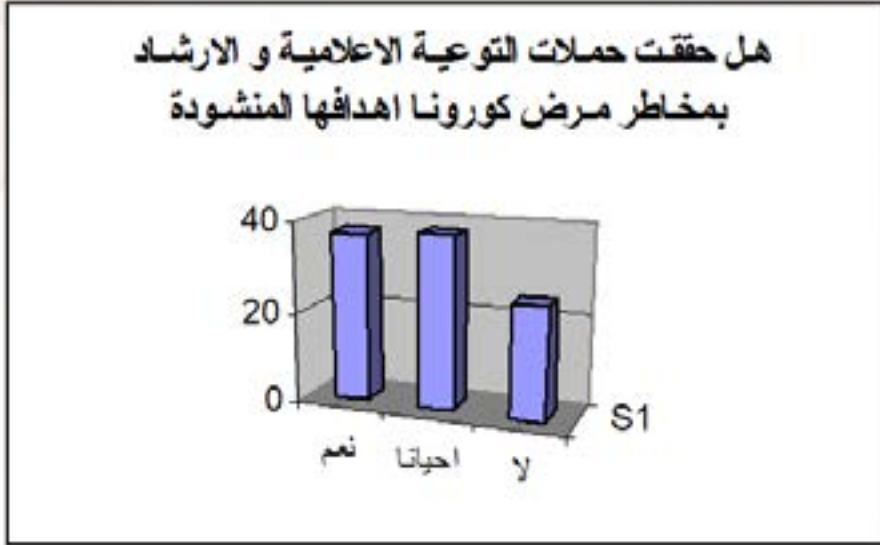


من الشكل اعلاه نلاحظ ان نسبة 34.1 % اجابوا بنعم ونسبة 32.4 % اجابوا باحيانا ونسبة 33.3 % اجابوا بلا.

شكل رقم 9 يوضح النسب لعبارة ساهم الاعلام الرقمي في التوعية الصحية بمخاطر مرض كورونا



من الشكل اعلاه نلاحظ وان نسبة 28.6 % اجابوا بنعم ونسبة 15.4 % اجابوا باحيانا و نسبة 56.2 % اجابوا بلا.
شكل رقم 10 يوضح النسب لعبارة هل حققت حملات التوعية الاعلامية و الارشاد بمخاطر مرض كورونا اهدافها المنشودة



من الشكل اعلاه نلاحظ وان نسبة 37.1 % اجابوا بنعم ونسبة 38.1 % اجابوا باحيانا و نسبة 24.8 % اجابوا بلا.
المقياس الوصفي و اختبارات الفروق لعبارات الفرضية الثانية
فيما يلي جدول رقم 8 يوضح المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و قيمة t و مستوى المعنوية و الدلالة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	sig مستوى الدلالة	ترتيب الاهمية	مستوي الاهمية
هل الحملات الاعلامية و للتوعية و الارشاد بمرض كورونا كانت واضحة و مفهومة للمواطن	1.5143	.80997	19.157	.000	6	احيانا

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	sig مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
هل الحملات الإعلامية و الارشادية حملات التوعية اثرات على المواطن في ارتداء الكمامة	2.0190	1.37268	15.072	.000	4	نعم
اتباع المواطنين للارشادات و التوجيهات ادت الى التزام التباعد الاجتماعي و التقليل من انتشار المرض بولاية الخرطوم	2.1619	.76112	29.106	.000	1	نعم
الارشادات التي يقوم بتقديمها قادة الراي المحلي ائمة المساجد ، مدرا المدارس اللجان المجتمعية الخ ادت الى انجاح حملات التوعية الاعلامية بمخاطر مرض كورونا	2.0191	.84331	24.533	.000	3	نعم

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	sig مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
ساهم الاعلام الرقمي في التوعية الصحية بمخاطر مرض كورونا	1.7238	.88247	20.016	.000	5	حيانا
هل حققت حملات التوعية الاعلامية و الارشاد بمخاطر مرض كورونا اهدافها المنشودة	2.1238	.78072	27.875	.000	2	نعم
المجموع	2.0270	.52498	37.613	.000		نعم

المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج spss2021 م

يتضح من الجدول اعلاه ان اتجاه الموافقة كانت في اتجاه الموافقة لجميع عبارات المحاور وهذا يعني ان غالبية افراد عينة الدراسة موافقين علي ما جاء بعبارات المحاور الرابع بمتوسط حسابي 2.0270 وانحراف معياري اقل من الواحد . ونجد ان قيمة t 37.613 بمستوى معنوية 0.000. وهي اقل من 0.05. وهذا يعني قبول الفرضية التي تنص علي «تأثير الحملات الاعلامية للتوعية بمرض كورونا»

جهود وزارة الصحة ولاية الخرطوم في مكافحة كورونا :

نفذت إدارة الإعلام بوزارة الصحة ولاية الخرطوم المرحلة الاولى من الحملة الاعلامية الكبيرة تزامنت مع ظهور الجائحة عالميا وتم عقد اول مؤتمر صحفي في شهر مارس 2020م خاصة ولقد ركزت المرحلة الاولى من الحملة الاعلامية علي نشر الارشادات الصحية التي توجه بالعمل على نشر اعراض المرض وطرق الوقاية منهو تجنب المرض من خلال التباعد وعدم الازدحام ولبس الكمامات والتبليغ الفوري عند الشعور بالاعراض والعمل على التبليغ عن ظهور اي حالة في المنطقة. حيث قدم في المؤتمر تنوير حول الوضع الصحي فيالعالم ومخاطر الجائحة و بعد ظهور اول حالة في السودان يوم الخميس 12 مارس 2020م تم عمل منتدي اعلامي لتنوير وسائل الاعلام والرأي العام بمخاطر المرض وطرق العدوى والانتقال وتم الاستعانة بخبرات من اختصاصي علم النفس واعدد من الاعلاميين للعمل على كيفية توصيل الرسالة الاعلامية للمجتمع بخصوص كيفية التعامل مع الجائحة .وتلى ذلك تشكيل غرفة طوارئ قدمت فيها كل الادارات بوزارة الصحة ايليها

من خطط بخصوص مكافحة الجائحة وطرق التعامل معها⁽¹⁰⁾ وكذلك قدمت ادارة الاعلام خطتها الاعلامية بغرض توجيه وسائل الاعلام من صحف وتلفزيون واذاعة ومواقع الكترونية لنشر الرسائل الاعلامية التي تنتجها الوزارة فيما يخص نشر الوعي بمخاطر المرض ونشر الرسائل التي ارشادات في كيفية تجنب مخاطره واتباع التباعد والارشادات الصحية لمكافحة الجائحة وتم اعداد رسائل اعلامية مختلفة الاشكال لكل انواع الوسائل الاعلامية التي تم الاستفادة منها في نشر الارشادات . وتم انتاج رسائل فيديو وصوتية ونصية لمخاطبة كافة شرائح المجتمع وتم تقديم هذه الرسائل من خلال برامج حوارية وواعلانات وبرامج توعوية ورسائل نصية ومواد صحفية وصفحات مسجلة وشارك في تقديم هذه الرسائل خبراء من الاطباء وعلماء النفس ونجوم المجتمع . وفي المرحلة الثانية للحملة الاعلامية حصل تعديل على شكل الرسالة الاعلامية التي كانت تتحدث عن تجنب مخاطر المرض والابتعاد عن التجمعات والعزل المنزلي الي مرحلة التعايش مع المرض بعد انخفاض نسبة الحالات عالميا ولذلك تركزت في المرحلة الثانية على التعايش مع المرض مع الحذر من الازدحام واماكن التجمعات . وتم تنفيذ هذه الحملة بمشاركة كل وسائل الاعلام ووجدت الحملة استجابة في الشارع من خلال بعض المؤشرات التي ظهرت في المجتمع منها توقف التجمعات في المناسبات وازدياد عدد لابسي الكمادات . عن استمرارية الحملات الاعلامية لمكافحة الجائحة والعمل تكثيفها خاصة بعد انتشار المرض مرة اخرى اضافة الاستعدادات التي تجري لفتح المدارس في بداية العام الجديد واكدن الاهتمام الكبير بالمرحلة القادمة والعمل على تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني من اجل المشاركة في تنفيذ الحملات الاعلامية لمكافحة جائحة كورونا . وقالت ان هناك تحديات تواجه تنفيذ الحملات الاعلامية منها ضعف عملية التمويل مما ادى الي الاجاه الي الشراكات مع المنظمات لتنفيذ الحملات الاعلامية⁽¹¹⁾ . ورغم تطور استخدام التقنيات الرقمية في مجال الاعلام وسيادتها على المشهد الاخباري وتفوقها على وسائل الاعلام التقليدية الا ان تقرير معهد رويترز لدراسة الصحافة ، السنوي الذي صدر في ابريل 2020م حول الأخبار الرقمية ، استعرض أبرز التطورات في عالم الصحافة الرقمية وتأثيراتها على الصحافة التقليدية بها . وجاء التقرير هذا العام وسط «جائحة غير مسبوقة في العصر الحديث» ، وحسب التقرير، فاقتها خطورة حجم انفتاح الجمهور على «نظريات المؤامرة والتضليل» مما يؤكد الحاجة إلى صحافة دقيقة وذات موثوقية. أبرز ما أظهره التقرير، هو تغير سلوكيات الجمهور في الحصول على الأخبار بشكل كبير وفي كافة المجالات، سواءً في المصادر التي يعتمدها الجمهور للحصول على الأخبار المتعلقة بفيروس كورونا، أو الجهات التي يثقون بمعلوماتها، وكذلك المنصات الرقمية التي يعتمدونها لمتابعة الأخبار . عودة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية، القنوات التلفزيونية على وجه التحديد، كان المعطى الأهم في هذا التقرير، بعد أن بقيت المنصات الرقمية تخدم من نسبة مشاهداتها واعتمادها كمصدر للأخبار لدى الجمهور. إذ يشير التقرير إلى أن القنوات التلفزيونية شهدت، خلال جائحة كورونا، قفزة، يمكن اعتبارها كبيرة، في نسب اعتمادها كمصدر للأخبار، مقارنة بشهور قليلة قبلها. وحسب أرقام التقرير، فإن الاعتماد على القنوات التلفزيونية كمصدر للأخبار، ارتفع بما نسبته 5%

في الدول جرت فيها الدراسة ، خلال شهر أبريل، مقارنة بالأرقام في شهر يناير مطلع العام الجاري، أي أن جائحة فيروس كورونا قد أعادت جزءاً من اعتماد الجمهور على القنوات التلفزيونية كمصدر للأخبار، وبنسبة قربتها جدا من مصادر الأخبار الرقمية التي بقيت المصدر الأكثر اعتماداً.

الخاتمة :

أصبحت الحملات الإعلامية التي تُعني بالتوعية الصحية لها أهمية كبيرة ، وتلعب دوراً هاماً في التوعية بمخاطر الأوبئة و الأمراض ، وخصوصاً عند حدوث وباء أو جائحة ، كما هو الحال في جائحة كورونا التي اجتاحت العالم .

في ظل غياب الخطط والبرامج التي تساعد علي فاعلية حملات التوعية الصحية بجائحة كورونا ، برزت مشكلة الدراسة التي تمثلت في القصور الذي صاحب تنفيذ تلك الحملات ، وعدم إتباع الأسس العلمية في تنفيذها مما قلل من فاعلية تلك الحملات خصوصاً في ولاية الخرطوم. فجاءت تسأولات الدراسة التي دارت حول : مدي إستفادات وإسهامات وزارة الصحة ولاية الخرطوم في التوعية والحد من إنتشار جائحة كورونا ، ومدي إستجابة مواطني ولاية الخرطوم لتلك الإرشادات. أما المنهج العلمي الذي إتبعته الدراسة فكان المنهج الوصفي التحليلي. ومن خلال المنهج المتبع تم إنتقاء الأدوات المناسبة للدراسة والتي تمثلت في : الإستبيان ، المقابلة ، الملاحظة. وكانت الحدود الزمانية للدراسة خلال الفتره من مارس 2020م إلي مارس 2021م ، والإطار المكاني ولاية الخرطوم ، والذي يمثل أيضاً مجتمع الدراسة . وكذلك تم إستعراض بعض الدراسات السابقة. والمصطلحات التي تعين علي فهم الدراسة.

جاء الإطار النظري للدراسة فكان يحتوي المحور الأول : تعريف الحملات الإعلامية و أهمية الوظائف التي تأديها تلك الحملات ، أما المحور الثاني فكان يتحدث عن دور الإعلام في التوعية الصحية ، ومفهوم التوعية الصحية وأهمية الوعي الصحي ، وأهداف النشر للوعي الصحي ، والوسائل المتبعة في التوعية الصحية . والتوعية الصحية بمخاطر جائحة كورونا ، أعراض الأصابة وطرق الإنتشار والوقاية منها.

أما المحور الثالث من الدراسة فقد تمثل في الدراسة الميدانية ، والتي تم إستخدام الإستبانة كأداة من أدوات الدراسة والتي تم توزيعها علي عينه من مواطني ولاية الخرطوم وبلغت (105) شخصاً ، وجمعها وتحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية SPCC ، كما تم إجراء مقابلات مع أشخاص إرتبطت حياتهم المهنية بموضوع الدراسة ، كذلك ملاحظات الباحثان أثناء زيارتهم لمقر وزارة الصحة ولاية الخرطوم ، وإطلاعهم علي نماذج من حملات التوعية الصحية و الإرشادات التي تم إتباعها في الحملات.

كما إحتوي الجزء الأخير من الدراسة علي الخاتمه والتي تتمثل في ملخص لما تم التوصل إليه نظرياً وتطبيقياً ، مستصحباً مشكلة الدراسة و أسئلتها ، و الأدوات التي تم إستخدامها في التوصل إلي الدراسة وأهم النتائج والتوصيات.

وأخيراً توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: أن حملات التوعية الصحية التي قامت بها وزارة

الصحة ولاية الخرطوم ساهمت إلى حد كبير في التوعية بمخاطر جائحة كورونا ، والإستفاده من الإعلام الرقمي في التوعية ، وكذلك إرتداء الكمامات . كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالحملات الإعلامية للتوعية بمخاطر جائحة كورونا.

النتائج :

1. إن حملات التوعية الصحية لعبت دوراً كبيراً في التوعية بمرض كورونا .
2. إستفادت وزارة الصحة بولاية الخرطوم من التجمعات و اللقاءات الجماهيرية للتوعية الصحية للأمراض المختلفة.
3. إتباع المواطنين للارشادات و التوجيهات ادت الى التزام التباعد الاجتماعي و التقليل من انتشار جائحة كورونا بولاية الخرطوم.
4. كان إسهام الإعلام الرقمي في التوعية بمخاطر جائحة كورونا ضعيفاً في ولاية الخرطوم.
5. كان تأثير الحملات الإعلامية في ولاية الخرطوم علي المواطن في إرتداء الكمامه ضعيفاً.

التوصيات :

1. ضرورة إتباع حملات التوعية الصحية لدورها الفعال في التوعية بجائحة كورونا.
2. تدريب الكوادر الإعلامية لتنفيذ الحملات الإعلامية بالصورة المطلوبه.

المصادر والمراجع:

أولاً : الكتب:

- (1) عبدالحكيم خليل مصطفى ، الصورة الذهنية وحملات العلاقات العامة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2013م ، القاهرة .
- (2) عبداللطيف بن تبيان العوفي ، حملات التوعية الإعلامية - الاسس النظرية والإجراءات التطبيقية ، النشر العلمي والمطابع ، الرياض ، 2012م .
- (3) عبدالملكعبدالعزیز الشلهوب ، دور الاعلام في تحقيقالوعياالصحي ، متاح على الـ: <http://skinandallergy.org>

ثانياً : المنشورات :

- (1) مطبق ، برتكول التعامل مع حالات الكرونا المستجد ، الإدارة العامه للطوارئ ومكافحة الأوبئة وزارة الصحة الاتحادية ، بالتعاون مع إدارة الوبائيات ولاية الخرطوم.

ثالثاً : الدراسات السابقة:

- (1) حافظ عثمان حاج البشير منصور ، دور الحملات الإعلامية في التوعية بداء السكري عند الأطفال - دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق علي إذاعة ولاية الجزيرة (2006 - 2013) ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الجزيرة ، كلية علوم الإتصال ، 2014م.
- (2) دور الإعلام المرئي في نشر الوعي الصحي ، أثيله أجمد الأمين ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية علوم الإتصال ، 2012م.
- (3) دور التلفزيون في نشر الوعي الصحي ، أم سلمى محمد الطيب ، دراسة تطبيقية علي برنامج صحة وعافية (1998 - 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الجزيرة - كلية علوم الإتصال ، 2002م .
- (4) محمد الزكري، جهود الصحافة في نشر المعرفة الصحية : دراسة تحليلية علالصفحات الإقتصادية،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدعوةوالاعلام،قسمالاعلام ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427 هـ .

رابعاً : المقابلات :

- (1) نجوى محمد عبدالرحمن مدير ادره الاعلام والعلاقات العامة بوزارة الصحة ولاية الخرطوم بتاريخ 27 /12/2020م الاحد الساعة 2:30 ظهرا .
- (2) هبة محمد حسن ، مديرة ادارة تعزيز الصحة بوزارة الصحة ولاية الخرطوم ، مقابلة الاحد 2020/12/27 الساعة 3:30

المصادر والمراجع:

- (1) حافظ عثمان حاج البشير منصور ، دور الحملات الإعلامية في التوعية بداء السكري عند الأطفال - دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق علي إذاعة ولاية الجزيرة (2006 - 2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزيرة ، كلية علوم الإتصال ، 2014م.
- (2) .دور الإعلام المرئي في نشر الوعي الصحي ، أثيله أجمد الأمين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية علوم الإتصال ، 2012م.
- (3) دور التلفزيون في نشر الوعي الصحي - دراسة تطبيقية علي برنامج صحة وعافية (1998 - 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزيرة - كلية علوم الإتصال ، 2002م .
- (4) عبدالحكيم خليل مصطفى ، الصورة الذهنية وحملات العلاقات العامة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2013م ، القاهرة ، ص 229
- (5) .عبداللطيف بن تبيان العوفي ، حملات التوعية الإعلامية - الاسس النظرية والإجراءات التطبيقية ، النشر العلمي والمطابع ، الرياض ، 2012م ، ص 3
- (6) عبد الملك بن عبد العزيز الشلهوب ، دور الاعلام فتحقيق الوعي الصحي ، متاح على الرابط <http://ll.skinandallergy.org>
- (7) محمد الزكري، جهود الصحافة في نشر المعرفة الصحية : دراسة تحليلية على الصفحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الدعوة والاعلام، قسما لاعلام ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، 1427 ص 54
- (8) مطبق ، برتكول التعامل مع حالات الكرونا المستجد ، الإدارة العامه للطوارئ ومكافحة الأوبئة وزارة الصحة الاتحادية ، بالتعاون مع إدارة البائيات ولاية الخرطوم.
- (9) المرجع السابق.⁰
- (10) مقابلة مع نجوى محمد عبدالرحمن مدير ادره الاعلام والعلاقات العامة بوزارة الصحة ولاية الخرطوم بتاريخ 27 /12/2020م الاحد الساعة 2:30 ظهرا .
- (11) هبة محمد حسن مديرة ادارة تعزيز الصحة بوزارة الصحة ولاية الخرطوم : مقابلة يوم الحد 27 / 12 / 2020م الساعة 3:30

تقويم طرائق وأساليب تدريس اللغة العربية الحلقة الثالثة ، مرحلة الأساس ، على ضوء آراء المعلمين في ولاية الخرطوم محلية كرري

باحث

أ.الصادق إسماعيل محمد آدم

أستاذ - كلية التربية - جامعة الزعيم الأزهري

أ.د.أسامة نبيل محمد أحمد

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى تقويم طرائق وأساليب تدريس اللغة العربية الحلقة الثالثة في مرحلة التعليم الأساسي على ضوء آراء المعلمين في ولاية الخرطوم محلية كرري. اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات مرحلة التعليم الأساسي . بلغ عدد أفراد مجتمع عينة الدراسة من (164) معلماً ومعلمة يُدرسون كتب اللغة العربية في الحلقة الثالثة وقد صممت استبانة لجمع البيانات وُزعت على عدد (100) وتم التحليل عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: طرائق التدريس الحالية تساعد التلاميذ على ممارسة مهارات اللغة العربية في الحلقة الثالثة، تساهم طرائق التدريس الحالية المتضمنة في مقرر اللغة العربية في تعميق فهم التلاميذ وطرق تفكيرهم. وأوصت الدراسة بالتمسك بالطرائق والوسائل الحالية المستخدمة في تدريس اللغة العربية وتطويرها، إجراء بحوث مستقبلية في تقويم طرائق ووسائل التدريس لما له أهمية في تطوير قدرات التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي.

الكلمات المفتاحية: تقويم - منهج - أهداف - محتوى - الحلقة الثالثة - اللغة العربية.

Abstract:

This study aimed to evaluate the methods and methods of teaching the Arabic language, the third stage of the basic education stage, in light of the opinions of teachers in the state of Khartoum, Karary locality. This study followed the descriptive and analytical approach, and the study population consisted of teachers of the basic education stage, and the number of members of the study sample population reached (164) teachers who study Arabic language books in the third cycle. A questionnaire was de-

signed to collect data and it was distributed to a number (100). By using the statistical analysis program (SPSS). The study reached several results, the most important of which are: Current teaching methods help students to practice Arabic language skills in the third cycle. The current teaching methods included in the Arabic language course contribute to deepening students' understanding and ways of thinking. The study recommended adherence to the current methods and means used in teaching and developing the Arabic language, and conducting future research in evaluating teaching methods and means because of its importance in developing the abilities of pupils in the basic education stage.

Key words: evaluation - curriculum - goals - content - third episode - Arabic language

مقدمة:

منذ عصور الإسلام الأولى انتشرت اللغة العربية في معظم أرجاء المعمورة، وبلغت ما بلغت الإسلام وارتبطت بحياة المسلمين، فأصبحت لغة العلم والأدب والسياسة، والحضارة فضلاً عن كونها لغة الدين والعبادة⁽¹⁾. واللغة العربية هي إحدى اللغات العظيمة في العالم، وذات دلالة أهمية عظيمة لدى آلاف أمة المسلمين في العالم عربي كان أم أعجمي لكونها لغة القرآن. أصبحت اللغة العربية ذات قيمة عالية على غيرها. ولكن مع تطور الزمان وفهم المجتمع في أهمية اللغة العربية من الناحية الدينية وغيرها، تطورت أهداف تعليم اللغة العربية إلى الناحية الاتصالية، أي تعليم اللغة العربية لأجل فهم العلوم اللغوية ومهاراتها، كالاستماع والكلام والقراءة والكتابة دون ترك أهدافها الأساسية في فهم الإسلام من مصادره الأصلية للكتاب والسنة⁽²⁾. على الرغم من أن الجهود المبذولة للمختصين والباحثين للعناية باللغة العربية في السودان، ما زال الأصوات ترتفع بالشكوى من ضعف التلاميذ في اللغة العربية في قدراتهم على التعبير، ومستوى التأثير بجمال اللغة، والضعف في توظيف معارفهم المكتسبة، وهذه حقيقة لا يكاد ينكرها أحد، وإن الضعف يستدعي إلى إعادة النظر في مناهج اللغة العربية والحاجة إلى تقويم طرائق وأساليب تدريسها، و اكتساب المتعلم مهارات اللغة وتمكينه من ممارسة تحدثا وكتابة وقراءة. بعد الإحساس بالضعف الواضح في اللغة العربية وعملية القراءة والكتابة الذي يعاني منه معظم التلاميذ في جميع مراحل التعليم هو الذي حرك الباحث للوقوف على أسباب هذا الضعف.

وتكمن مشكلة البحث من طرح السؤال الآتي؟
ما هي أفضل طريقة أو وسيلة لتأدية تدريس اللغة العربية لتحسين مستوى التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي؟

أسئلة البحث:

ما طرائق التدريس والوسائل والأنشطة المستخدمة في تنفيذ منهج تدريس اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي؟
هل الأساليب المتبعة تساهم في تطوير العملية التعليمية؟

1- هل يتم تدريب المعلم سنوياً عن طرائق التدريس المثلى؟ فروض الدراسة:

طرائق التدريس والوسائل المستخدمة في تدريس اللغة العربية مناسبة.
الأساليب المتبعة في تدريس اللغة العربية تساهم في تطوير العملية التعليمية.
يتم تدريب المعلمين سنوياً عن طرائق التدريس المثلى.
أهمية الدراسة:

السعي لتحليل منهج اللغة العربية الحلقة الثالثة بمرحلة الأساس لمعرفة مكامن القوة والضعف للمعالجة والتطوير.
تعدُّ فائدة لمعلمي اللغة العربية والمختصين لتطوير المناهج مستقبلاً.
تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:
التعرف على أفضل الوسائل والأنشطة التعليمية المستخدمة في تنفيذ هذا المنهج بالمدارس الأساسية.

التعرف على الأساليب المتبعة في تطوير العملية التعليمية.
إلقاء الضوء على طرق تدريب المعلمين سنوياً.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي لأنه هو المنهج المناسب لطبيعة هذا البحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: هي المدارس الأساسية الحكومية والخاصة ولاية الخرطوم محلية كروي.
الحدود الزمانية: 2018م - 2021م.

مصطلحات البحث:

تقويم:

المقصود بتقويم المنهج (إعادة النظر في جميع عناصر المنهج من الأهداف إلى المحتوى، وإدخال تجديدات ومستحدثات في مجالها؛ بقصد تحسين العملية التربوية، ورفع مستواها، بحيث تؤدي إلى تعديل السلوك)⁽³⁾.

منهج اللغة العربية:

يقصد به محتوى كتب اللغة العربية الصف السابع الذي يشمل كتاب النبراس وتدرس فيه فروع الأدب والقراءة والإملاء والتعبير، وكتاب قواعد النحو قائم بذاته. وكذلك يقصد به محتوى كتب اللغة العربية الصف الثامن الذي يشمل كتاب القبس وتدرس فيه فروع الأدب والقراءة والإملاء والتعبير وكتاب قواعد النحو قائم بذاته.

معلمو اللغة العربية:

هم المعلمون المختصون بتدريس مقرر اللغة العربية بمحلية كرري من الجنسين.

مرحلة الأساس:

هي أول مراحل التعليم العام في السودان حيث يقبل فيها التلاميذ في عمر ست سنوات ومدة الدراسة فيها ثماني سنوات وبعدها التلاميذ الناجحون ينتقلون إلى المرحلة الثانوية⁽⁴⁾.

الحلقة الثالثة:

(تعريف إجرائي) المقصود بالحلقة الثالثة مرحلة الأساس الصف السابع، والصف الثامن.

محلية كرري:

(تعريف إجرائي) هي: من ضمن محليات السبع بولاية الخرطوم والتي تقع في الجزء الشمالي بولاية الخرطوم.

مفهوم المنهج:

يعرف المنهج بأنه⁽⁵⁾:

« الطريق البين الواضح » ومنهج الطريق الواضح « والمنهاج » كالمناهج ، وفي التنزيل قال تعالى (... لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)⁽⁶⁾. والمنهاج كما يقول ابن كثير هو « الطريق الواضح السهل والسنن والطرائق » ولكن تعريف المنهج بأنه (السهل الواضح) هو تعريف عام تصلح لكل جوانب الحياة ومجالاتها، كالزراعة، والصناعة، والتجارة، والتربية وغيرها. هناك عديد من التعريفات التي تقدم بها خبراء التربية للتوصل إلى مفهوم حديث للمنهج تتمثل في الآتي⁽⁷⁾:

يرى كثير من المختصين في المناهج وطرائق التدريس، أن المنهج التربوي هو»

مجموع الخبرات والأنشطة التي تقدمها المدرسة للتلاميذ بقصد تعديل سلوكهم وتحقيق الأهداف المنشودة «. والمنهج هو» التخطيط للأنشطة المتعلمين بطريقة منظمة مقصودة سواء أكانت هذه الأنشطة داخل المدرسة أو خارجها، وسواء مرتبطة بالجوانب الفعلية أم تدريبية، وينطبق هذا التعريف على تنظيم الأنشطة لوحدة تعليمية صغيرة في إطار إحدى المواد الدراسية، أو الأنشطة المتعددة المرتبطة بعدة مواد دراسية، والتي تستغرق عدة سنوات متتالية «

تقويم المنهج:

التقويم وتجميع وتحليل منظم للبيانات والمعلومات الضرورية لصنع القرارات. وهو عملية تلجأ إليها معظم المؤسسات لتقويم برامجها منذ بداية تنفيذها وتطبيقها. أنه عملية تقييم منظمة لعمليات البرنامج ونواتجه أو لسياسة معينة يتبناها البرنامج، في ضوء مجموعة من

المحركات الصريحة والمضمرة كوسيلة للإسهام في تحسين البرنامج أو السياسة التي يتبناها البرنامج⁽⁸⁾.
التقويم عملية مستمرة شخصية وقائية علاجية شاملة لجميع نواحي النمو تهدف للكشف عن مواطن الضعف والقوة في العملية التربوية بقصد الإصلاح والتطوير وتحقيق الأهداف. أي أنه عملية تشخيص نقاط القوة والضعف في العملية التربوية وتحرير نقاط القوة، واقتراح خطة عملية لتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف للتخلص من نقاط الضعف، بالتالي يمثل عملية تشخيصية علاجية بغرض التحسين والتطوير⁽⁹⁾.

أهمية التقويم:

يعد التقويم أكثر عناصر النظام التعليم أهمية وذلك لما يترتب عليه من قرارات وإجراءات لتطوير هذا النظام أو ذاك. عمليات التقويم إن لم تكن على درجة عالية من الدقة والإتقان والموضوعية جاءت نتائجها مضللة وغير صحيحة، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ قرارات وإجراءات خاطئة تضر بالنظام التعليمي أكثر مما تفيده.

ويمكن تحديد أهمية التقويم في النقاط التالية⁽¹⁰⁾:

يُعد التقويم مهما للمتعلمين: لأنه يلقي الضوء على مدى تحصيلهم للمواد الدراسية، وتوضيح مدى التقدم الذي أحرزه، ويتعرف كذلك على جوانب الضعف لديهم للعمل على تلافيها وبهذا يعطى التلاميذ قدر من التعزيز والإثابة.

لا يقلل التقويم أهمية لدى المعلمين: فهو يلقي الضوء على تحديد نقاط القوة وجوانب الضعف لديهم، كما أنه يساعدهم على صياغة الأهداف وتحديد الطرق والوسائل والأنشطة واختيار المصادر الفعالة للتعلم.

للتقويم أهمية خاصة لدى الآباء، فعن طريقه يمكن التزود بمعلومات عن درجة التقدم الذي أحرزه أبنائهم ومعرفة جوانب القوة ومعرفة جوانب القوة والقصور لديهم. واكتشاف قدراتهم وميولهم لتحديد الطرق والأساليب التي يمكن بواسطتها مساعدتهم.

يمثل التقويم غاية في الأهمية بالنسبة لمطوري المناهج، وذلك لأنه يعرفهم على فعالية البرامج الدراسية، كما يساعد وزارة التربية على اتخاذ القرارات الصائبة في ضوء المعلومات التي يقدمها عن الظروف التي يحيط بالعملية التعليمية.

تساعد عملية التقويم في الحكم على قيمة الأهداف التعليمية التي تتبناها المدرسة، والتأكد من مراعاتها لخصائص المتعلم وطبيعته، و فلسفة المجتمع وحاجاته، وطبيعة المادة الدراسية، كما تساعد على وضوح هذه الأهداف ودقتها وترتيبها. بالتقويم يمكن الحكم على مدى فاعلية التجارب التربوية التي تطبقها الدولة على نطاق ضيق، وذلك قبل تعميمها على مستوى المجتمع. بهذا التقويم وسيلة فعالة لضبط تكلفة التعليم وتقليل الفاقد فيه.

طرق تدريس اللغة العربية بمرحلة التعليم الأساسي:

طريقة القراءة:

وكما هو واضح من اسم الطريقة فهي تركز على منشط القراءة، حيث يراه منظرو هذه الطريقة أهم مهارات اللغة، وبهذا تجئ قواعد اللغة في المرتبة أقل من القراءة.

الطريقة السمعية الشفهية البصرية:

وهي من أهم طرق المدخل البنيوي التركيبي⁽¹¹⁾:

وذلك لأنها تؤسس على الفن اللغوي الأول، وهو الاستماع على اللغة أولاً ثم تتطلب الاستجابة الشفهية التي تمثل الفن اللغوي الثاني وهو التحدث. وقد يضاف عنصر الصورة المرئية، أو الرسم لمساعد المتعلم في تكوين التصور ومن ثم معنى واقعي للصيغ اللغوية التي يتعلمها. وإذا كانت هذه الطريقة قد روعي التسلسل الواقعي لظهور اللغة لدى الإنسان: الاستماع والتحدث، فإنها لم تهمل القراءة، ولا الكتابة بل أصبحت متأخرتين في مدرج تعليم اللغة ويتقدم الاستماع والتحدث. وهي كذلك تعود للدارسين الطبيعة الصوتية، وتجعلهم يمارسون تعلمها دون اللجوء إلى في دراستها، ودون اللجوء بمعلومات عنها، ولا تزج بهم في الأشكال المعيارية.

طرق التدريس:

تمثل طرق التدريس عنصراً من عناصر المنهج، وهي ترتبط بالأهداف والمحتوى، والوسيلة، والنشاط والتقويم ارتباطاً وثيقاً. ويتفق المربون على أن المعلم لا يعلم بمادته فحسب، وإنما يعلم بطريقة في التدريس، أن تجعل أيسر وأسهل كما توفر الوقت والجهد.

وتعرف الطريقة⁽¹²⁾:

بأنها « الإجراءات التي يتبعها المعلم لمساعدة تلاميذه على تحقيق الأهداف التعليمية، وقد تكون تلك الإجراءات مناقشات أو توجيه أسئلة، أو إثارة المشكلة أو محاولة لاكتشاف أو غير ذلك من الإجراءات». ومن المسلم به أنه ليست هناك طريقة واحدة ناجمة، بل هناك طرق متعددة وتتنوع بتنوع أغراض التعلم ومحتوياته ويتنوع استعدادات المتعلمين وتعدد مستوياته، باختلاف المواد والدراسة، كما تختلف في المادة الواحدة من درس إلى آخر. والطريقة ليست منفصلة عن المادة التعليمية، بل هي جزء متكامل من موقف تعليمي يشمل المتعلم وقدراته وحاجاته والأهداف التي يتوخاها المعلم من المادة التعليمية، والوسائل إلى تتبع في تنظيم المجال التعليمي للمتعلم كي يثير دافعية نحو المتعلم، والأنشطة التعليمية المتصلة بالموقف التعليمي، وذلك لضمان تحقيق الأهداف التعليمية. وإذا كانت طرق التدريس قد تطور نتيجة لتطور الأبحاث التربوية وتطور المجتمعات وثقافتهم إلا أن الباحثين لم يتوصلوا إلى المفاضلة بين طرق تدريس المختلفة، إذ أن لكل طريقة مزايا وعيوب، ولا يمكن الاعتماد على واحدة منها في التدريس، وبإمكان المعلم أن يستعين بعضها، والتي تناسب مع الأهداف المرجوة، كما ينبغي للمعلم أن ينوع في طريقة تدريسية، لأن ذلك يقلل من مستوى اهتمام التلاميذ، ودوافعهم للتعلم.

أسس طريقة التدريس وبعض الطرق الحديثة:

الطريقة تعني بأنها «مجموعة من السبل والوسائل والنشاطات والمعدات التي بواسطتها يصل المادة من المعلم لمساعدة تلاميذه تحقيقاً للأهداف التربوية⁽¹³⁾».

أسس طريقة التدريس:

تناول علماء التربية في كتبهم هذه الأسس وضربوا لها أمثلة كثيرة حتى يسترشد المدرسون به، وهي قواعد عامة أثبتت التجارب صحتها ترسم مدارج العقل في نشوئه وتطوره وتراعي قدرات المتعلم وخياراته وإدراكه لما حوله. ويعزى سبب الإنجليزي أنه هو الذي وضع هذه القواعد وهي:

السير من المعلوم إلى المجهول:

يقصد به تشويق التلميذ لمعرفة المعلومات الجديدة وذلك بربطها بالمعلومات السابقة المعهودة لدى التلميذ، إذ أن الجديد يكون غريباً لديه ولا يؤلف بسهولة إلا بربط القديم بالجديد لتنشأ الحقائق المتناسكة.

السير من السهل إلى الصعب:

وهو أن يتعرف المعلم طبائع حتى يعلم ما يوافق ميولهم، ويستدرجهم في فهم المعلومات من السهل إلى الصعب بالنسبة إليهم... فلا يسترسل معهم من السهل استرسالاً مملاً، ولا يصدمهم بالصعب المغلق لأول وهلة في بأسهم، بل ينبغي أي يصعد بهم من السهولة إلى الصعوبة حتى يصل إلى الغاية من تعلمهم.

السير من البسيط إلى المركب:

مما لا شك أن البسيط أقرب إلى مدارك التلاميذ وأوضح لديهم من المركب، والطفل في مطلع حياته يدرك الأشياء البسيطة، ولا يدرك الأشياء المعقدة المركبة إلا بالتدرج تبعاً لأطوار نمو العقلي، ففي دروس الخط مثلاً: تبدأ بتعليمهم رسم الحروف ثم تنتقل بهم إلى الكلمات البسيطة، ثم إلى الجمل المركبة المعقدة.

4- السير من المبهم الغامض إلى المحدود الواضح:

هذه القاعدة تبين الطريق الطبيعي لنمو الأفكار في عقل الطفل، لأن إدراكه فيه الكثير من الغموض والخفاء، وبالبحث وإمعان النظر بتيسير له يتضح مبهماً وإدراك كل سماتها وأجزائها وارتباطاتها هذه الأجزاء بعضها ببعض وما بيئتها من الائتلاف والاختلاف. فعلى سبيل المثال على المدرس أن يتعرف معلومات التلاميذ عن الأشياء التي صادفوها في حياتهم في البيت أو الشارع أو المدرسة، وكلها معلومات سطحية مبهمة غامضة ويستخدمها في تعليمهم، وبتحليل هذه الأشياء إلى أجزائها، وتوضيح كل جزء منها، ثم جمع هذه الأجزاء يمكن تكوين وحدة متكاملة ليدركها التلاميذ واضحة ومنظمة.

السير من المحسوس إلى غير المحسوس أو مجرد:

مما لا شك أن الحواس منافذ العقل وأبواب تحصيل العلم وهي وسائل ارتباط الطفل بمعامله الذي يعيشون، وهذه القاعدة تؤيد ضرورة استغلال وسائل الإيضاح من الأشياء ومماذجها وصورها في عملية التعليم حتى يستطيع الطفل عن طريق هذه الوسائل أن يصل إلى الحقائق العقلية ولكن يجب على المدرس ألا يترك التلاميذ في مستوى المحسوسات أمداً طويلاً؛ حتى لا تترك

أذهانهم، بل عليه أن ينتقل بها بالتدريج إلى الإدراك المباشر للمجردات وفهم المعاني المجردة.

6 - السير من الخاص إلى العام:

فعلى المدرس أن يتدرج من الأمثلة والمسائل الجزئية إلى القاعدة والتعريف والقانون العام. ففي دروس القواعد مثلاً لا بد أن يبدأ المدرس بذكر الأمثلة حتى إذا ما تم شرحها وفحصها ومناقشتها من قبل التلاميذ ليستخلصوا منها ويستنتجون بأنفسهم.

السير من المجمال إلى المفصل:

وهذه القاعدة تتفق مع نظرية (الجستالت) في إدراك الأشياء وأنه يكون بادئ الرأي كلياً ثم يأتي بعد ذلك مرحلة إدراك جزئياته... ومما رتبته المربون على هذه القاعدة تفضيل الطريقة الكلية على الطريقة الجزئية في تعليم التهجي لصغار التلاميذ.

بعض الطرق الحديثة:

لقد تطورت طرائق التدريس نتيجة للتطورات الحاصلة في جميع مرافق الحياة فتعددت التقليدية القديمة لتشمل مجموعة من الطرق المختلفة والمتطورة وأهمها:

طريقة حل المشكلات:

هي إحدى الطرق التي يكون فيها التلميذ محور العملية التعليمية، ويكون دور المعلم فيها مقتصرًا على المراقبة والتوجيه نحو الهدف التربوي المنشود.

إيجابياتها:

تتمثل إيجابياتها هذه الطريقة فيما يلي:

اعتبار التلميذ محور العملية التعليمية حيث تعتمد على التلميذ ودوره الإيجابي في حل المشكلة.

- تصلح أن تستخدم في معظم المواد الدراسية.

- تثير التفكير العميق في نفس التلميذ

سلبياتها:

تتلخص سلبياتها في الآتي:

أنها تحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنها التلاميذ.

قد يؤدي سوء التطبيق إلى نتائج سلبية.

أنها تتطلب وجود معلم متدرب على هذه الطريقة بكفاءة عالية.

طريقة المشروع:

المشروع هو أي عمل ميداني يقوم به الفرد ويتسم بكونه عملياً وتحت إشراف المعلم على أن يكون هادفاً ويخدم المادة العلمية ويتم في البيئة الاجتماعية⁽¹⁴⁾.

إيجابياتها:

الاعتماد على النفس.

اتصال المواد الدراسية بعضها ببعض.

تنمية القدرات الفكرية والمعرفية لدى التلاميذ.

سلبياتها:

صعوبة تنفيذها.

تحتاج إلى إمكانيات ضخمة.

- تحتاج إلى معلمين مدربين.

طريقة الوحدات:

ترتبط الوحدات الدراسية، وهي تنظيم خاص للمادة التعليمية يضع المتعلمين في موقف تعليمي شامل يثير اهتمامهم ويدفعهم الى ممارسة أنشطة متنوعة تفضي إلى تعليم خاص⁽¹⁵⁾.

إيجابياتها:

تمكن التلاميذ من إدراك العلاقات بين وحدات المواد الدراسية.

تنمي قدرات الطلبة على البحث والتنقيب بأنفسهم

تعزز العلاقة الاجتماعية بين الطلبة والمدرس.

سلبياتها:

تستغرق وقتا طويلا.

عندما لا يدرك الطلبة العلاقة بين الوحدات تكون آثاره سلبية.

لا تلائم نظام الجداول اليومية لأنها تحتاج الى وقت مفتوح.

طريقة العصف الذهني:

يعني استظهار كل ما في العقل من أفكار حول قضية أو مشكلة بموجبه يوضع المتعلم في موقف يستدعي التفكير وتوليد الأفكار، يكون المتعلم فيها إيجابيا فعالا في أعمال ذهنية لمواجهة تحد ناجم عن المواقف الذي وضع فيه، فيولد أفكارا جديدة لحل المشاكل لم يكن معروفا من قبل.

لذلك فان التدريس بالعصف الذهني تهدف إلى تمكين المتعلم من التفكير الابداعي⁽¹⁶⁾.

إيجابياتها:

- إنها تثير الدافعية والنشاط والحيوية لدى الطلبة.

- تشجع التلاميذ على التفكير الإبداعي.

- ينمي الثقة بالنفس وكذلك ينمي التعاون والعمل الجماعي لدى الطلبة.

- تدرب الطلبة على احترام آراء الآخرين.

سلبياتها:

قد يتسرع البعض في طرح الأفكار وبذلك لا يأتي بأفكار جديدة.

يتطلب التزامات وقواعد يسير بموجبها، وفي حالة عدم توافرها لا يؤدي أهدافه.

رابعا: الأنشطة التعليمية:

تحتل الأنشطة التعليمية مكانا مهما في المنهج، لأن لها تأثيرا كبير في تشكيل خبرات المتعلم،

ومن ثم تعديل سلوكه، وتعمل الأنشطة في علاقات تبادلية تفاعلية مع عناصر المنهج الأخرى.

وإذا كان الاهداف تجيب عن السؤال لماذا نعلم؟ والمحتوى يجيب عن السؤال ماذا نعلم؟ فان

النشاطات التعليمية والتعلم هي التي تجيب عن السؤال كيف نعلم؟ والأهداف الصحيحة والمحتوى الجيد، لا معنى لها إذا لم تتمخض نشاطات التعليم والتعلم عن اكتساب التلاميذ الخبرات التربوية المرغوبة. ويعرف النشاط التعليمي التعلم بأنه « كل نشاط يقوم به المعلم والمتعلم، أو هما معا لتحقيق الاهداف التعليمية والنمو الشامل للمتعلم، سواء تم داخل الفصل أو خارجه، طالما أنه يتم تحت إشراف المدرسة».

أنماط الانشطة التعليمية:

لقد صنفنا أنشطة التعليم والتعلم تصنيفات متعددة تبعاً للغرض زمن أبرز هذه التصنيفات، التصنيف على أساس الأهداف وهو يلي:

نشاطات للحصول على المعلومات ومنها:

- قراءة الكتب ومواد القراءة المختلفة.
- الاستماع إلى محاضرات أو ندوات.
- نشاطات لتنمية المهارات العملية.
- نشاطات تساعد على تحقيق الأهداف الوجدانية.
- نشاطات لتكوين مفاهيم وتعميمات.

معايير اختيار الأنشطة التعليمية:

- أن يكون النشاط ملائم للأهداف.
- أن يكون النشاط ملائم للتلاميذ.
- أن يكون النشاط مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة.
- يمكن تنفيذه في حدود إمكانيات المدرسة والمجتمع.
- أن تتوازن الأنشطة التي تنمي الجوانب المعرفية والوجدانية والنفس حركية.

أهمية النشاط التعليمي:

للنشاط التعليمي أهمية كبيرة لكل عنصر من عناصر المنهج، وتساهم مساهمة فعالة في تحسين ولعل هذه الأهمية ترجع ما يلي:

تستوعب الفروق الفردية بين التلاميذ، حيث يرى أن لكل تلميذ في نشاط يقوم به مجالاً لقدرته، ويكشف قدرته الحقيقية، وميوله وإبرازها وينميها.

النشاط التعليمي يساعد على التحصيل الدراسي، حيث أنه يمد التلميذ بمجموعة من المعلومات والمعارف في مختلف العلوم والفنون والآداب، كما أنه ينمي ثقافته ويزيد خبراته إن النشاط التعليمي يحتاج إلى التخطيط والعمل والتعاون، فهناك مشروعات يقوم به المتعلمون، وزيارات، ودراسات، ومقالات يقوم بها المشاركون ويخططون لها، ويعملون على تحقيق أهدافها. إن النشاط التعليمي يساعد التلميذ على تخطي جانب الخوف والرهبة من المعلم، ويقلل من الحواجز النفسية بينهما، كما يساعد التلميذ في التغلب على الانطواء والوحدة لتكرار المشاركة مع الغير في نشاط ما.

إن النشاط التعليمي يسد الفجوة بين المحتوى وبين ما هو موجود خارج المدرسة، وذلك لأن المناهج الدراسية ثابتة بعض الشيء.

خامسا: الوسائل التعليمية:

يمثل الوسائل التعليمية عنصرا من عناصر المنهج وهي أدوات يتوصل بها المعلم لتحقيق الأهداف التعليمية، ويندرج تحت تعبير الوسائل التعليمية ما يستعان به لتسهيل التعليم من مباني ومعدات مدرسية وأجهزة، وأدوات ويتوقف جودة التعلم على نوع الوسائل لأن التعلم هو النتيجة النهائية لتفاعل التلميذ مع كل هذه الوسائل ومن أبرز المبادئ التي ينبغي على المعلم مراعاتها عند التفاعل مع الوسيلة التعليمية ما يلي⁽¹⁷⁾:

إن الوسيلة التعليمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالطريقة تؤازرها وتساندها وتساعد المعلم على تقليل الوقت والجهد.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي قد وضع الوسائل التعليمية الآن في موقف تحدي، لأن التلميذ لابد أن يرى في الوسيلة التعليمية مستوى لا يقل عما يراه في الأجهزة المستحدثة والتي يراها خارج المدرسة سواء في أجهزة الاعلام أو المؤسسات المحيطة بالمدرسة. أن كثرة الأجهزة المستخدمة في إطار الوسائل التعليمية جعلت المعلم مطالبا بفهم خصائص تلك الأجهزة والتمكن من التعامل معها حين تشغيلها والقدرة حسن استخدامها. إن دعم الطريقة بالوسيلة يضمن ملازمة الخبرة المكتسبة للتلميذ مرة أطول، وفهما عميقا، لأنه كلما زاد التفاعل مع أكثر من حاسة كلما كان القاء الخبرة أطول وارسخ. تنوع الوسائل في الدرس الواحد يساعد على مواجهة الفروق الفردية بين المتعلمين أثناء المواقف التعليمية.

ارتباط الوسيلة التعليمية بالأهداف التعليمية، مع مراعاة ملائمة الوسيلة لقدرات التلاميذ وميولهم ومستوى نضجهم، مما يجعل التعليم أكثر تأثيرا وفعالية في التلميذ.

7 - أن تتوفر في الوسيلة الدقة العلمية حتى لا يؤدي للفرد معاني خاطئة: أن تكون الوسيلة مثيرة لاهتمام التلاميذ، وجاذبة انتباههم، مرتبطة بخبراتهم السابقة.

الدراسات السابقة:

دراسة، حنان يوسف النور 2000⁽¹⁸⁾، تقويم طرائق تدريس القواعد النحوية لطلاب الصف الثالث ثانوي. هدفت الدراسة على: معرفة الأهداف التي تحققها طريقة تدريس القواعد النحوية، ومعرفة مدى مناسبة الطريقة المستخدمة للمحتوى الدراسي، والوقوف على الوسائل التعليمية وأساليب التقويم. واستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك استخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

النتائج ذات الصلة بالدراسة هي: الطريقة المستخدمة لا تحقق الأهداف المطلوبة، المحتوى لا يراعي الفروق الفردية ولا يرتبط ببيئة الطلاب، أساليب التقويم هي الاختبارات الشهرية ونصف العام ونهايته.

دراسة عالية محمد خليفة 2004م⁰، تحليل وتقويم مقرر قواعد اللغة العربية للصفين الأول والثاني من وجهة نظر المعلمين بولاية الخرطوم بالسودان. هدفت الدراسة الوقوف على آراء معلمي اللغة العربية في هذين المقررين ابيان الجوانب التي تسبب في صعوبتها. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة لجمع المعلومات. النتائج ذات الصلة بالدراسة هي: اهداف المقررين واضحة، المحتوى يؤدي الى رفع مستوى المعرفي.

دراسة عواطف موسى بابكر شنيبو 2015م⁰، تحليل وتقويم مقرر اللغة العربية الصف الثامن مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين والموجهين. هدفت الدراسة الى تحليل وتقويم مقرر اللغة العربية الصف الثامن مرحلة الأساس من وجهة نظر المعلمين والموجهين. واستخدم المنهج الوصفي واستخدم أداتي الاستبانة والمقابلة والنتائج ذات الصلة هي: أهداف المقرر واضحة، المحتوى يتناسب مع قدرات التلاميذ.

منهج الدراسة وإجراءاتها الميدانية:

اعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يلائم طبيعة مشكلة الدراسة الحالية، ويساعد على إلقاء الضوء على مختلف جوانبها عن طريق الوصف والتحليل.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي، بمحلية كرري، ولاية الخرطوم، السودان، وقد تم اختيار عدد (164) منهم بطريقة عشوائية.

عينة الدراسة:

العينة تعني اختيار بعض أفراد المجتمع، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 164 معلمة وهي عينة عشوائية، وتم تصنيفهم وفق الجنس (ذكر - أنثى)، المؤهل العلمي الأساسي (بكالوريوس تربية لغة عربية - بكالوريوس آداب لغة عربية - أخرى)، المؤهل الإضافي (دبلوم عالي - ماجستير - دكتوراه)، سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات - 5 إلى 10 سنوات - 11 وأقل من 20 سنة - أكثر من 20 سنة). جمعت المعلومات عن طريق استبيان التي بلغت (6) عبارات ويتكون من مقياس ليكرت الخماسي متدرجة وهي: (أوافق بشدة، أوافق، متردد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، مع منح كل بند الدرجات (5، 4، 3، 2، 1)، على الترتيب لمعرفة رأي المبحوثين عن تقويم أهداف منهج اللغة العربية بمرحلة التعليم الأساسي. وإجراء الدراسة الاستطلاعية للمقياس تراوحت درجات ثباته بمعامل كرونباخ (0.86) وهي درجة عالية تبين صلاحية استخدام هذا المقياس في الدراسة الحالية. استخدم الباحث حساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وحساب قيمة (ت)، لتحديد اتجاهات عينة الدراسة على عبارات الاستبيان.

تحليل البيانات الموضوعية للدراسة:

تم في هذا الجزء من الدراسة عرض النتائج التي توصلت لها الدارس من خلال تحليل البيانات المستخدمة، وذلك عن طريق عرض كل عبارة والنتائج المتعلقة به، ثم التعليق عليها.

جدول رقم (1) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (ت) عبارات أساليب وطرائق تدريس اللغة العربية الحلقة الثالثة بمرحلة الأساس

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة عند 0.05	الأستنتاج
1	تهتم الأنشطة بخطوات الأداء أكثر من نتائج الأداء	3.52	1.137	11.533	163	000.	دالة	أوافق
2	تساعد الأنشطة التعليمية التلاميذ على ممارسة مهارات اللغة العربية في الحلقة الثالثة	3.40	1.242	9.246	163	000.	دالة	أوافق
3	تساعد الأنشطة المقدمة على فهم أهداف المقرر	3.27	1.179	8.410	163	000.	دالة	محايد
4	هنالك تفاعل في الأنشطة التي تستخدم المعلم من قبل التلاميذ	3.30	1.260	8.181	163	000.	دالة	محايد
5	تسهم الأساليب المتضمنة في مقرر اللغة العربية في تعميق فهم التلاميذ وطرق تفكيرهم	3.34	1.298	8.243	163	000.	دالة	محايد
6	يتم تدريب المعلمين في استخدام الأنشطة	3.45	1.362	8.885	163	000.	دالة	أوافق

عرض نتيجة العبارة رقم (1) والتي نصها (تهتم الأنشطة بخطوات الأداء أكثر من نتائج الأداء) يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (ت) المحسوبة (11.533) ودرجة الحرية (163) وقيمة احتمالية (000.)، مما يعني وجود دلالة إحصائية من واقع الاستنتاج الإحصائي للعبارة التي تقول تهتم الأنشطة بخطوات الأداء أكثر من نتائج الأداء ويتضح من واقع الاستنتاج الإحصائي موافقة المفحوصين بدرجة كبيرة على صحة هذه العبارة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

عرض نتيجة العبارة رقم (2) والتي نصها (تساعد الأنشطة التعليمية التلاميذ على

ممارسة مهارات اللغة العربية في الحلقة الثالثة) :

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (ت) المحسوبة (19.246) ودرجة الحرية (163) وقيمة احتمالية (0.000)، مما يعني وجود دلالة إحصائية من واقع الاستنتاج الإحصائي العبارة التي تقول تساعد الأنشطة التعليمية التلاميذ على ممارسة مهارات اللغة العربية في الحلقة الثالثة، ويتضح من واقع الاستنتاج الإحصائي موافقة المفحوصين بدرجة كبيرة على صحة هذه العبارة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

3/ عرض نتيجة العبارة رقم (3) والتي نصها (تساعد الأنشطة المقدمة على فهم أهداف المقرر) :

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (ت) المحسوبة (8.410) ودرجة الحرية (163) وقيمة احتمالية (0.000)، مما يعني وجود دلالة إحصائية من واقع الاستنتاج الإحصائي العبارة التي تقول تساعد الأنشطة المقدمة على فهم أهداف المقرر، ويتضح من واقع الاستنتاج الإحصائي حيادية المفحوصين على صحة هذه العبارة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

عرض نتيجة العبارة رقم (4) والتي نصها (هنالك تفاعل في الأنشطة التي تستخدم المعلم من قبل التلاميذ)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (ت) المحسوبة (8.181) ودرجة الحرية (163) وقيمة احتمالية (0.000)، مما يعني وجود دلالة إحصائية من واقع الاستنتاج الإحصائي للعبارة التي تقول هناك تفاعل في الأنشطة التي تستخدم المعلم من قبل التلاميذ ويتضح من واقع الاستنتاج الإحصائي حيادية المفحوصين على صحة هذه العبارة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

عرض نتيجة العبارة رقم (5) والتي نصها (تسهم الأنشطة المتضمنة في مقرر اللغة العربية في تعميق فهم التلاميذ وطرق تفكيرهم)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (ت) المحسوبة (8.243) ودرجة الحرية (163) وقيمة احتمالية (0.000)، مما يعني وجود دلالة إحصائية من واقع الاستنتاج الإحصائي العبارة التي تقول تسهم الأنشطة المتضمنة في مقرر اللغة العربية في تعميق فهم التلاميذ وطرق تفكيرهم، ويتضح من واقع الاستنتاج الإحصائي حيادية المفحوصين على صحة هذه العبارة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

6/ عرض نتيجة العبارة رقم (6) والتي نصها (يتم تدريب المعلمين في استخدام الأنشطة):

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (ت) المحسوبة (8.885) ودرجة الحرية (163) وقيمة احتمالية (0.000)، مما يعني وجود دلالة إحصائية من واقع الاستنتاج الإحصائي للعبارة التي تقول يتم تدريب المعلمين في استخدام الأنشطة، ويتضح من واقع الاستنتاج الإحصائي حيادية المفحوصين على صحة هذه العبارة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

جدول رقم (2) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (ت) لجميع عبارات محاور أساليب وطرائق تدريس اللغة العربية الحلقة الثالثة بمرحلة الأساس

الاستنتاج	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة عند 0.05
أوافق	20.2805	5.54684	12.191	163	000.	دالة

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيمة (ت) المحسوبة (12.191) ودرجات الحرية (163) والقيمة الاحتمالية (<001) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) عليه فإن ذلك يشير أن الأنشطة والوسائل التعليمية لمقرر اللغة العربية الحلقة الثالثة مرحلة الأساس تهتم بخطوات الأداء أكثر من نتائج الأداء وتساعد على فهم أهداف المقرر وتسهم في تعميق فهم التلاميذ وطرق تفكيرهم.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (حنان يوسف النور، 2000) حيث توصلت تلك الدراسة إلى أن طرائق تدريس اللغة العربية لطلاب الصف الثالث ثانوي تحقق أهداف المنهج.

الخاتمة:

بعد أن ناقشنا تقويم طرائق وأساليب تدريس اللغة العربية في مرحلة الأساس توصلت الدراسة إلى نتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

طرائق ووسائل التدريس الحالية تساعد التلاميذ على ممارسة مهارات اللغة العربية في الحلقة الثالثة.

يتم تدريب المعلمين على استخدام الأنشطة والوسائل التعليمية.

تسهم طرائق التدريس الحالي المتضمنة في مقرر اللغة العربية في تعميق فهم التلاميذ وطرق تفكيرهم.

التوصيات:

- نوصي بالتمسك بالطرائق والوسائل المستخدمة حالياً في تدريس اللغة العربية وتطويرها.
- نوصي باستمرار تدريب المعلمين للتعامل مع الوسائل وطرائق التدريس الحديثة.
- إجراء مزيد من البحوث والدراسات في طرائق ووسائل تدريس اللغة العربية.

المصادر والمراجع

- (1) متعب عبد الله الزهاني (2004)، أهمية اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 34.
- (2) ماجد بن سليمان (2012)، تطوير اللغة العربية، دار وائل للنشر، مصر، القاهرة، ص: 2
- (3) عبد العزيز عبد المجيد (1985)، طرائق التدريس، دون دار نشر، ص، 206
- (4) محمد حسن أبو شنب (1993)، الوسائل التعليمية وأصولها، دون دار نشر، ص3
- (5) ابن منظور (دون سنة نشر)، لسان العرب، الجزء الخامس، دار صادر بيروت، لبنان، ص 4554
- (6) سورة المائدة الآية 48
- (7) عبد العزيز عبد المجيد (1985)، طرائق التدريس، مرجع سابق، ص14
- (8) الدسوقي، (2004)، تطوير المناهج التعليمية، دون دار نشر، مصر، ص 187
- (9) أنور عقل (2002) اداء الطالب، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص22
- (10) حسن جعفر الخليفة (2010)، المنهج المدرسي المعاصر، ط10، دون دولة نشر، ص168
- (11) محمود كامل الناقة (1985)، تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، وحدة البحوث والمناهج، دون دولة نشر، ص87
- (12) صلاح عبد الحميد مصطفى (1420هـ)، المناهج الدراسية: عناصرها أسسها وتطبيقاتها، (دون دار نشر) المملكة العربية السعودية، ص 49
- (13) عبد العزيز عبد المجيد، (1985)، طرائق التدريس، مرجع سابق، ص202
- (14) محسن عطية، (دون سنة نشر)، المناهج الحديثة وطرائق التدريس، دار المناهج، دون دولة نشر، ص214
- (15) رافد الحريري (1430هـ)، طرائق التدريس بين التقليد والتحديث، ط1، دار الفكر للنشر، القاهرة، مصر، ص 91
- (16) محسن عطية (دون سنة نشر)، مرجع سابق، ص423
- (17) محسن عطية، (دون سنة نشر)، مرجع سابق، ص424
- (18) حنان يوسف النور، تقويم طرائق تدريس القواعد النحوية لطلاب الصف الثالث ثانوي، 2000م.

(19) عالية محمد خليفة، تحليل وتقويم مقرر اللغة العربية للصفين الأول والثاني من وجهة نظر المعلمين، 2004م.

(20) عواطف موسى بابكر شنيبو، تحليل وتقويم مقرر اللغة العربية للصف الثامن بمرحلة الأساس من وجهة نظر المعلمين والموجهين بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة الفلسفية في التربية تخصص مناهج وطرق تدريس اللغة العربية (2015م)

المصادر والمراجع:

- (1) عبد العزيز عبد المجيد (1985)، طرائق التدريس، دون دار نشر، ص، 206
- (2) محمد حسن أبو شنب (1993)، الوسائل التعليمية واصولها، دون دار نشر، ص3
- (3) ابن منظور (دون سنة نشر)، لسان العرب، الجزء الخامس، دار صادر بيروت، لبنان، ص4554
- (4) سورة المائدة الآية 48
- (5) عبد العزيز عبد المجيد (1985)، طرائق التدريس، مرجع سابق، ص14
- (6) الدسوقي، (2004)، تطوير المناهج التعليمية، دون دار نشر، مصر، ص187
- (7) أنور عقل (2002) اداء الطالب، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، ص22
- (8) حسن جعفر الخليفة (2010)، المنهج المدرسي المعاصر، ط10، دون دولة نشر، ص168
- (9) محمود كامل الناقه (1985)، تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات اخرى، وحدة البحوث والمناهج، دون دولة نشر، ص87
- (10) صلاح عبد الحميد مصطفى (1420هـ)، المناهج الدراسية: عناصرها اساسها وتطبيقاتها، (دون دار نشر) المملكة العربية السعودية، ص49
- (11) عبد العزيز عبد المجيد، (1985)، طرائق التدريس، مرجع سابق، ص202
- (12) محسن عطية، (دون سنة نشر)، المناهج الحديثة وطرائق التدريس، دار المناهج، دون دولة نشر، ص214
- (13) رافد الحريري (1430هـ)، طرائق التدريس بين التقليد والحديث، ط1، دار الفكر للنشر، القاهرة، مصر، ص91
- (14) محسن عطية (دون سنة نشر)، مرجع سابق، ص423
- (15) محسن عطية، (دون سنة نشر)، مرجع سابق، ص424
- (16) حنان يوسف النور، تقويم طرائق تدريس القواعد النحوية لطلاب الصف الثالث ثانوي، 2000م.
- (17) عالية محمد خليفة، تحليل وتقويم مقرر اللغة العربية للصفين الأول والثاني من وجهة نظر المعلمين، 2004م.
- (18) عواطف موسى بابكر شنيبو ، تحليل وتقويم مقرر اللغة العربية للصف الثامن بمرحلة الاساس من وجهة نظر المعلمين والموجهين بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة الفلسفية في التربية تخصص مناهج وطرق تدريس اللغة العربية (2015م)

الضبط القضائي نظامه وأهدافه

أستاذ القانون العام المساعد- كلية الشريعة
والقانون- جامعة دنقلا

د. محي الدين إسماعيل محمد آدم

أستاذ القانون الخاص المساعد- كلية العلوم
الإدارية- جامعة دنقلا

د. عطيات هود

أستاذ أصول الفقه المشارك- كلية الشريعة
والقانون- جامعة دنقلا

د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم

مستخلص البحث:

هدفت الدراسة لتبين مفهوم الضبط القضائي والإداري، والتعرف على مأموري الضبط القضائي ومسؤولياتهم، كما تقرر الدراسة بين مأموري الضبط الإداري في القانون الإماراتي والقانون المصري، وتكمن أهمية الدراسة في توضيح كيفية تطبيق الضبط القضائي في أفضل صورة، دون المساس بهيبة القضاء وذلك بتوضيحها للمسؤوليات والأدوار الموكلة لمأموري الضبط الإداري في إطار قانوني مما يضمن حقوق الأفراد. وتتمثل مشكلة الدراسة: ما هي مسؤوليات وأدوار مأموري الضبط القضائي والإداري، وكيفية الحفاظ على حقوق الأفراد من خلال الضبط الإداري؟. المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي بالرجوع إلى أهم كتب الفقه وكتب القانون العام المصري والإماراتي. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج والتوصيات: إن الضبط القضائي نظام يعمل على استقرار الأمن والنظام بالدولة وطبيعة عمل مأموري الضبط القضائي لها أهمية كبيرة في الكشف عن المتهمين وإصدار الحكم القضائي فلا بد من جمع الأدلة ومحاضر الاستدلال التي تعتبر الأساس الذي تعتمد عليه النيابة في تحقيقاتها للكشف عن الجريمة.

كلمات مفتاحية: القضاء، الضبط، الضبط الإداري .

Abstract:

The study aimed to show the rule of Judicial control in all judicial systems is the guarantee of the realization of the right, security and safety of society as a representative and representative of society in ensuring the rule of law and preventing crime and tracking the perpetrators to receive a fair trial before the competent authorities. The judicial control authority of the UAE and the Arab Republic of Egypt has been between the subordination of the judiciary, the Ministry of Justice and the criminal police by virtue of public prosecution at the national level and the governorates. This is what the Prophet (peace and blessings of Allah be upon

him) said to us. The Prophet (peace and blessings of Allah be upon him) has assigned us the responsibility of every individual within the society within his capabilities and powers and bearing the consequences of this. The power of judicial control must be strengthened to ensure the independence of this authority by clear legislative provisions that establish any action that allows the executive branch to interfere in its work for its professional, technical and financial independence.

Keywords: judicial,tuning, Judicial control

المقدمة:

لضمان سلامة و أمن المجتمع لابد من سن التشريعات و القوانين اللازمة للحماية من وقوع أضرار. و بعد سن التشريعات يأتي دور تنفيذ هذه التشريعات، وهذا لا يتم إلا عن طريق الجهات المختصة التي أعطيت لها الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها المنصوص عليه لمنع وقوع المخالفات والضرر، والحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، وهذه الصلاحيات والسلطات التي تمنح للإدارات وموظفيها القائمين على مراقبة تنفيذ القوانين في شتى المجالات تسمى الضبطية القضائية، وقد تسبقها إجراءات الضبطية الإدارية وهي أعمال وقائية تهدف إلى منع وقوع الجريمة. وهناك سلطات مختصة بالكشف عن الحقائق وذلك عن طريق إجراءات تبدأ بتلقي البلاغات والشكاوي ثم جمع الاستدلالات والتحريات، وهنا يأتي دور مأموري الضبط القضائي، فبعد وقوع الجريمة لابد لجهة مختصة أن ترفع الستار عن الملابسات، وتظهر الحقيقة ليأخذ العدل مجراه في تطبيق العقوبات اللازمة، ولكن قبل أداء مأموري الضبط القضائي عملهم يجب عليهم معرفة أدوارهم و مسؤولياتهم و ارتباطها بالمسؤوليات الأخرى مما يضمن الحقوق الأساسية الأفراد، فعند صدور أي خطأ أو تقصير من جانب مسؤولي الضبط القضائي أثناء تأدية عملهم و هو الكشف عن الحقائق للجريمة بإتباع كافة السبل، وقد يقع على هذا الخطأ ضرراً مادياً أو معنوياً فتقوم المسؤولية المدنية و يأخذ القانون مجراه لضمان حقوق الأفراد عن طريق التعويض عن هذا الضرر. سيقدم هذا البحث تعريفاً واضحاً للضبط القضائي والفرق بينه وبين الضبط الإداري، كما سنقارن بين مأموري الضبط القضائي في القانون الإماراتي والقانون المصري، وسنوضح فيه الفرق بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية وأركان المسؤولية المدنية، كما سيتم فيه التعرف على مأموري الضبط القضائي ومسؤولياتهم، وأيضاً موضوع التعويض عن الأضرار الناجمة عن أعمال مأموري الضبط القضائي في حق المواطنين سواء كانت أضرار مادية أو معنوية.

نظام الضبط القضائي:

إن الضبط القضائي نظام يعمل على استقرار الأمن و النظام في الدولة، وإن طبيعة عمل مأموري الضبط القضائي لها أهمية كبيرة في الكشف عن المتهمين وإصدار الحكم القضائي، حيث أنها المرحلة التي تلي وقوع الجريمة، فيبدأ فيها مأمورو الضبط القضائي ممارسة إجراءات البحث

و الاستقصاء لمعرفة مرتكب الجريمة، فيقوم بجمع الأدلة و محاضر الاستدلال التي تعتبر الأساس الذي تعتمد عليه النيابة في تحقيقاتها للكشف عن الجريمة وهذا ما نصت عليه المادة (30) من قانون الإجراءات الجزائية: «يقوم مأمورو الضبط القضائي بتقصي الجرائم و البحث عن مرتكبيها و جمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق والاثهام⁽¹⁾. ونظراً لأهمية هذه المرحلة يقوم مأمورو الضبط بممارسة صلاحياتهم بشتى الطرق التي قد يكون فيها خرقاً للحريات والحقوق الشخصية و إلحاق الضرر بمختلف أنواعه على الأفراد أثناء مراحل التقصي، وكل ذلك ليتم الوصول إلى مرتكبي الجرائم، وتجهيز المعلومات التي تعتمد عليها المراحل التالية في التحقيق، حتى تجد المحكمة ما تعتمد عليه عند إصدار الأحكام بحق مرتكبي الجرائم. وهنا يعود التوازن مرة أخرى بردع الجناة و معاقبتهم على جرائمهم التي ارتكبوها، وقد نصت المادة(41) من قانون الإجراءات الجزائية لدولة الإمارات العربية المتحدة:» لمأموري الضبط القضائي أثناء قيامهم بواجباتهم، أن يستعينوا مباشرة بالقوة العامة⁽²⁾. كما يجب أن لا ننسى حدود صلاحياتهم فكما أوردنا أعلاه في المادة (30) أنهم مخولين بالتقصي و جمع المعلومات و سماع الشهود وسؤال كل من لديه معلومات عن الجريمة وذلك فقط لمساعدة النيابة في إكمال التحقيق فليس من صلاحية مأمورو الضبط القضائي استجواب الشهود و إنما عليه السؤال و عليهم الجواب و الإدلاء بمعلومات عن الجريمة فقط و يترك ما دون ذلك لذوي الاختصاص. ولكن لا ننسى أن مأموري الضبط القضائي هم أيضاً بشر وقد تحيد الطبيعة البشرية عن مسارها بانفعال، أو غلو، أو تقصير أثناء تأدية مهامهم، لذلك يجب أن تقيد هذه القوة التي منحت لهم بنص القانون حتى لا تأخذ مسار آخر وتغلو في خرق الحريات الشخصية لذلك نجد أن القانون أيضاً وضع اعتباراً لمثل هذه الخروقات وجعل للأفراد حق المطالبة بالتعويض وإصلاح الضرر الواقع عليهم من مأموري الضبط القضائي عند إثبات علاقة السببية بين الضرر والإضرار، كما ويمكن تطبيق الإجراءات التأديبية على مأموري الضبط القضائي عند عدم التزامهم بواجباتهم، وحيث أنهم يتبعون النائب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بمهامهم أصبح مسئولاً عن المطالبة بهذه الإجراءات التأديبية و ذلك ضمن ما نصت عليه المادة (32):» للنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة التي يتبعها مأمور الضبط القضائي النظر في أمره إذا وقعت منه مخالفة لواجباته أو قصر في عمله و له أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه و ذلك كله بغير إخلال بالحق في رفع الدعوى الجزائية»⁽³⁾.

أساس المسؤولية الشخصية لمأموري الضبط القضائي ووسائل دفعها:

إن طبيعة عمل مأمور الضبط القضائي من جمع الاستدلالات و إجراءات الضبط و القبض والتفتيش، وتنفيذه للأوامر الصادرة له، لا يترتب عليها أي مسؤولية ما دام ما يقوم به في حدود القانون ومن دون أي تقصير من جانبه، ولكن عند إلحاقه الضرر بالآخرين نتيجة إسراف أو خطأ أو تقصير وقعت المسؤولية المدنية الشخصية عن هذا الخطأ إذا كان مسبباً ضرراً بأي صورة من صور الضرر. وقد نصت القوانين سابقة الذكر على أن كل خطأ صدر عنه ضرراً للغير وجب فاعله التعويض عن الضرر الذي وقع⁽⁴⁾. وبعد أن ذكرنا القوانين التي تدعم التعويض عن الضرر

الصادر عن مأمور الضبط القضائي عند مباشرته الإجراءات الواجبة عليه. لا بد لنا من التعرف على مطلوبات وواجبات مأمور الضبط القضائي، فليست كل الإجراءات التي يباشرها تستوجب انعقاد مسؤوليته المدنية مهما ترتب عليها من ضرر بالأفراد ما دام لم يصل إلى حد التعسف في استعمال تلك الإجراءات⁽⁵⁾. وإنما الخطأ الشخصي الصادر عن إهمال أو تقصير أو قصد في الإيذاء لمجرد فرض سلطته على الأفراد أو خطأ جسيم ناشئ عن مأمور الضبط القضائي بشخصه، ذلك فقط يوقع المسؤولية المدنية بعد إثبات الضرر كما تم التوضيح سابقاً. فبعد وقوع الجريمة أو استلام البلاغ عنها هناك إجراءات يجب على مأمور الضبط القضائي الشروع بها و نوضحها في الآتي:-

أولاً: قبول البلاغ عن الجريمة وما يترتب عليها من معاناة مكان الجريمة لإثبات الحالة وجمع الأدلة والتحفظ عليها والمحافظة عليها في حالتها التي وجدت عليها حين إرسالها إلى النيابة العامة مع محاضر الإثبات من واجبات مأموري الضبط القضائي استلام البلاغ أو الشكوى الصادرة عن أي شخص حيث أن البلاغ يعد من الحقوق القانونية لكل فرد في الدولة. بالإضافة إلى كل شخص يعد مسئول عن الإبلاغ عن وقوع أي جريمة يعلم بها، استناداً على المادة (38) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي التي تنص على: «يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأموري الضبط القضائي».

ثانياً: إعداد محاضر الإثبات للإجراءات التي يقوم بها موضحاً بها الزمان و المكان الذي تم فيه الإجراء وموقع عليها من الشهود و المتهمين و الخبراء إذا تم الاستعانة بهم.

ثالثاً: إجراءات التحري عن الوقائع لجمع المعلومات والأدلة لتقصي الجرائم والبحث عن مرتكبيها. رابعاً: سماع أقوال كل من له علاقة بالجريمة مثل: المبلغ، المجني عليه، الجاني، الشهود... ويتم ذلك بتلقي الإفادات و الأجوبة فقط دون استجواب المعنيين.

خامساً: الاستعانة بالخبراء فبعض الوقائع والجرائم تتطلب الاستعانة بخبير فني لاستكمال إجراءات الاستدلال و التحري كالاستعانة بالطبيب الشرعي أو مهندس فني أو خبير بصمات و ما إلى ذلك حسب حاجة الواقعة من ذوي التخصصات المختلفة، حيث تندرج نتائج هذه الخبرات في مجال الإثبات بين القرينة و الدليل القاطع⁽⁶⁾. وتلك هي الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي بعد وقوع الجريمة ما لم يكلف بالتزام آخر من رؤوسيه، و هذه الإجراءات يقوم عليها الأساس الذي تعتمد عليه النيابة العامة في رفع الدعوى و متابعة التحقيق لذلك يجب أن تتسم هذه المرحلة بالدقة والنزاهة. لا بد من التفريق بين الخطأ المرفقي والذي يتبع الجهة الإدارية والخطأ الشخصي الذي يتبع مأمور الضبط القضائي. ويشترط في الخطأ الشخصي أن يكون بسبب دافع شخصي يقصد منه الإيذاء أو الإهانة لتحقيق المنافع الشخصية سواء لمأمور الضبط القضائي أو لغيره.

وسائل دفع المسؤولية الشخصية لمأمور الضبط القضائي:

أساس المسؤولية المدنية كما تم إيضاحه سابقة يتكون من ثلاثة أركان و هي الإضرار (الخطأ) والضرر الواقع و العلاقة السببية بين الضرر و الإضرار، كما أن ليس كل خطأ من مأمور الضبط القضائي يقيم المسؤولية المدنية ما لم يتم إثبات أن هذا الخطأ هو السبب الرئيسي للضرر. وتكمن مسؤولية المضرور في إثبات أن خطأ المأمور هو السبب في إلحاق الضرر الواقع عليه. ومن جهة أخرى على مأمور الضبط القضائي نفي المسؤولية المدنية من خلال نفي أحد أركان المسؤولية المدنية ألا و هي الخطأ أو الضرر أو العلاقة السببية بينهما. و طرق دفع المسؤولية الشخصية للمأموري الضبط القضائي من خلال:

دفع المسؤولية من خلال نفي خطأ مأمور الضبط القضائي:

مأمور الضبط القضائي يؤدي وظيفة قانونية من أجل أن يتخذ القانون مجراه و ليس لتحقيق منفعة شخصية له أو لغيره، وتتمثل مهام مأمور الضبط القضائي في تحقيق نتيجة أو بذل عناية في نطاق القانون. أما حدوث خطأ أثناء هذه الإجراءات وإن لم يكن مقصوداً يضع مأمور الضبط القضائي أمام مسؤولية إثبات أنه تفادى وقوع الخطأ عن طريق اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة وأنه كان على درجة عالية من الحيطة والحذر ولم بهمل في أداء وظيفته. يستطيع مأمور الضبط القضائي دفع المسؤولية المدنية من خلال نفي الخطأ إذا تمكن من إثبات أنه قام بأداء دوره بعناية تامة و أما الخطأ كان نتيجة لسبب أجنبي وهذا يعمل على نفي العلاقة السببية، و من جهة أخرى يمكن نفي الخطأ إذا ما قورن سلوك مأمور الضبط القضائي بغيره من المختصين في مجاله وثبت عدم إهماله⁽⁷⁾. يتم دفع المسؤولية المدنية عن مأمور الضبط القضائي إذا ما تمكن من تبرير الفعل الذي نجم عنه الخطأ ويتم ذلك من خلال إثبات أحد الأسباب الآتية:-

أولاً: حالة دفاع شرعي استناداً على المادة (288) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي التي تنص على: «من أحدث ضرراً وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو عرضه أو ماله أو عن نفس الغير أو عرضه أو ماله كان غير مسئولاً عن ذلك الضرر على أن لا يجاوز قدر الضرورة، وإلا أصبح ملزماً بالضمان بقدر ما جاوز». ويتضح من هذه المادة أن القانون أجاز لمأمور الضبط القضائي الدفاع الشرعي عن النفس ضمن ضوابط و شروط ومن أهمها: وجود خطر على مأمور الضبط القضائي أو ماله، و يكون هذا الخطر وشيع الوقوع ما لم يبادر إلى مواجهته و دفعه، وهذا الخطر لا يكون مستقبلاً، و لا يشترط في الاعتداء على مأمور الضبط القضائي أن يكون على درجة معينة من الجسامه، فقد يكون بسيطاً أو تافهاً و لكنه على الأقل يجب أن يقتضي قدراً من القوة لدفعه⁽⁸⁾. وان يكون الفعل الموجه لمأمور الضبط القضائي غير مشروع و ضار و مخالف للقانون.

ثانياً: تنفيذ الأمر صادر من الرئيس وفي هذه الحالة تنفي المسؤولية المدنية عن مأمور الضبط القضائي لأنه كان ينفذ أوامر شخص مخول ذو سلطة أعلى منه تسمح له بإصدار الأوامر و التي يجب تنفيذها، كما أنه كان على اقتناع تام بمشروعية العمل الذي قام به و قد اتخذ جانب الحيطة في عمله وقد ذكرت المادة (289) هذه الحالة في النص الآتي: «... لا يكون الموظف العام مسئولاً عن عمله الذي أضر بالغير إذا قام به تنفيذاً لأمر صدر إليه من رئيسه متى كانت إطاعة هذا الأمر واجبة عليه أو

كان يعتقد أنها واجبة وأقام الدليل على اعتقاده بمشروعية العمل الذي وقع وكان اعتقاده مبنيًا على أسباب معقولة وأنه راعى في عمله جانب الحيطة والحذر⁽⁹⁾.

ثالثاً: حالة الضرورة والمقصد بذلك وجود ضرر على النفس أو الغير أو المال، أو إذا كان ضرر المضرور أقل من الضرر المراد دفعه، هنا تسقط المسؤولية المدنية عن مأمور الضبط القضائي في ما أحدثه من ضرر لأن الوضع استدعى إحداث هذا الضرر من أجل دفع ضرراً أكبر استناداً على مبدأ «الضرورات تبيح المحظورات». شريطة أن يتم إثبات حسن نية مأمور الضبط القضائي وعدم التعمد أو الإهمال⁽¹⁰⁾.

دفع المسؤولية من خلال نفي العلاقة السببية بين الخطأ و الضرر:

إن العلاقة السببية هي الركن الأساسي الذي يربط الخطأ بالضرر، فإن نفيت العلاقة السببية يتم نفي المسؤولية المدنية عن مأمور الضبط القضائي. إذا كان السبب غير مباشر وكان في إمكان المضرور تفاديه فيتم نفي العلاقة السببية. ومن الحالات الأخرى لنفي العلاقة السببية أن يكون الخطأ نتيجة لسبب أجنبي كلياً أو في حالات أخرى يكون الضرر نتيجة لخطأ المأمور و سبب أجنبي مجتمعين معاً وفي هذه الحالة تقع المسؤولية الجزئية على مأمور الضبط القضائي. كما تم شرحه سابقاً عن صور السبب الأجنبي و هي كالآتي:

القوة القاهرة: وهنا لا يملك مأمور الضبط القضائي القدرة على توقع أو تفادي الخطأ حيث أن الحدث مفاجئ و خارج عن إرادة مأمور الضبط القضائي ولا يملك الوسائل الكافية لتفاديه و هنا يقوم بالتضحيات اللازمة حتى لا يكون مخطئاً إن لم يقم بذلك وما هو جدير بالذكر أن الحادث المفاجئ لا بد أن يكون هو السبب المباشر للضرر حتى لا توجد علاقة سببية بين خطأ مأمور الضبط القضائي و الضرر الواقع على المضرور.

خطأ المضرور:

ويتمثل في أربع حالات، أما أن يكون خطأ مأمور الضبط القضائي كردة فعل عن خطأ ناتج عن المضرور فتسقط المسؤولية المدنية عن مأمور الضبط القضائي، أو أن يكون خطأ المضرور هو السبب المباشر للضرر، أو أن يستغرق خطأ المضرور خطأ مأمور الضبط القضائي، و الحالة الأخيرة أن يشترك خطأ المضرور مع خطأ الغير في إحداث الضرر و هنا إذا اشترك خطأ المضرور ومأمور الضبط القضائي يتم توزيع المسؤولية على حسب درجة الضرر.

خطأ الغير:

والمقصود بالغير هنا أن يكون طرفاً ثالث غير المضرور و غير مأمور الضبط القضائي و بالتالي لا يتم مساءلة مأمور الضبط القضائي عن هذا الضرر لكن بعد أن يتم إثبات أن فعل الغير خطأ مقارنة بالسلوك الطبيعي و أن يكون سبباً مباشراً في الضرر و ليس لمأمور الضبط القضائي أي يد في تسهيل وقوع الضرر⁽¹¹⁾.

أساس مسؤولية الدولة بصفتها متبوعاً عن أفعال مأموري الضبط القضائي:

المسؤولية المدنية الخطيئة لمرفق الضبط القضائي:

تعتمد المسؤولية المدنية لمرفق الضبط القضائي على ثلاثة أركان و هي الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما. وقبل أن نوضح ما هو المقصود بالخطأ المرفقي، يمكننا تعريف الخطأ المرفقي بأنه الخطأ الغير شخمي فبغض النظر عن مرتكب الخطأ أو إخلاله بواجباته

الوظيفية التي أدت إلى الفعل الضار مهما كان نوعه ينسب هذا الخطأ للمرفق لأنه يعتبر قد أخل بالقواعد التي يفترض على المرفق القيام بها. تتشابه المسؤولية المدنية الشخصية والمسؤولية المدنية لمرفق الضبط في الأركان الثلاثة الخطأ والضرر والعلاقة السببية، بينما يأتي الاختلاف في الخطأ حيث أن خطأ مرفق الضبط القضائي ينتج عن سوء تنظيم أو تجهيز أو إدارة مرفق الضبط القضائي، كما أن هذا الخطأ قد ينتج عن ضعف في المصادر والإمكانات المادية. ومن الصعب انساب هذا الخطأ لشخص معين لذلك فهو يلحق بمرفق الضبط القضائي. ومن صور خطأ مرفق الضبط القضائي: أولاً: سوء قيام مرفق الضبط القضائي بالخدمة المطلوبة منه: إن مرفق الضبط القضائي هو من يقوم بوضع القواعد والإجراءات التي تعمل على تنفيذ القانون بصورته الصحيحة وهو ملزم بذلك، ولكن عندما يقوم بالتقصير في تنفيذ هذه الإجراءات أو إهمال في أداء واجباته المطلوبة منه بالصورة التامة التي تضمن تنفيذ الإجراءات بصورة تمنع الخطأ يكون ذلك صورة من صور الخطأ المرفقي. ثانياً: تأخر مرفق الضبط القضائي في أداء الخدمة: قد يلتزم مرفق الضبط القضائي بأداء المهام المنسوبة له على أكمل وجه ودون تقصير أو إهمال ولكن ينقصه دقة الوقت حيث أنه يتأخر في بدء الإجراءات مما ينتج عن ذلك صراً يوقع عليه المسؤولية المدنية و يلزمه بالتعويض عن ما أصاب المضرور. وهنا لا يتحمل مأمور الضبط القضائي بشخصه المسؤولية المدنية وإنما تلزم الدولة أو المرفق بالتعويض عن الضرر الناجم. ثالثاً: عدم أداء مرفق الضبط بالخدمة المطلوبة: تتمثل مهمة مرفق الضبط القضائي بتطبيق القانون و حماية الحقوق، و يقع الضرر إذا لم يحم بدوره في تطبيق القانون وتنفيذ الإجراءات وذلك عن طريق الامتناع عن التدخل أو عدم تنفيذ القانون أو عدم التواجد في المكان المطلوب تعمداً وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة مما أدى إلى إحداث ضرر أكبر وهنا تقع المسؤولية المدنية على مرفق الضبط القضائي و يتم تحمل الضمان.

مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع:

كما ذكر سابقاً بخصوص المسؤولية المباشرة لمأمور الضبط القضائي في إحداث الضرر، لكن هناك حالات يتم فيها إحالة المسؤولية للمتبوع بضمان حق التبعية للتابع. مأمور الضبط القضائي تابع لمرفق الضبط القاضي لذلك تتم مساءلة المرفق عن الخطأ الواقع من مأمور الضبط القضائي نسبة لأن المتبوع يسأل عن أعمال تابعه⁽¹²⁾، لأن من واجبات المتبوع توجيهه و رقابه تابعه. كما لديه سلطة إصدار الأوامر و التوجيهات ومحاسبته عن الإخلال بها. وإذا وقعت أي من الحالات الآتية يتحمل المتبوع المسؤولية: إذا كان الخطأ الناجم عن مأمور الضبط القضائي متصل بعمل المرفق. إذا كان الضرر ناتج عن خطأ المرفق و خطأ مأمور الضبط معاً بغض النظر عن مدى خطأ المأمور. ونتيجة لذلك تقع المسؤولية على المتبوع في حال قام التابع باستغلال الوظيفة للقيام بأي فعل ضار بغض النظر عن دراية او عدم دراية المتبوع لهذا الفعل، استناداً على المادة (313) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي: «... من كانت له على من وقع منه الإضرار سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ولو لم يكن حراً في اختياره إذا كان الفعل الضار قد صدر من التابع في حال تأدية وظيفته أو بسببها.» وتسقط المسؤولية المدنية عن المتبوع إذا قام التابع بالضمان حيث ليس من العدل أن يغرم المتبوع مرتان.

الأساس القانوني لمسؤولية الدولة عن أعمال مأمور الضبط القضائي بصفة تبعية:

كما جاء ذكره سابقاً تتم مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه مما يحقق علاقة التبعية لما للمتبوع من سلطة فعلية على التابع، ولكن إذا خرج التابع عن أوامر المتبوع و قام بالاستقلال في أفعاله دون الرجوع إلى المتبوع تنفى علاقة التبعية و تتم مساءلة التابع عما قام به. وفي هذا النطاق كثرة آراء الفقه و العلماء حول ماهية مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه كما تم تفسير مسؤولية المتبوع أنها غير مباشرة فالمسئول الرئيسي هو التابع ثم المتبوع. ولتوضيح علاقة التبعية و مسؤولية المتبوع وضعت أكثر من نظرية منها: **نظرية الخطأ المفترض**: الخطأ المفترض هو عدم دراية و معرفة المتبوع بأفعال التابع الخاطئة حيث ما نتج من خطأ ليس عن إرادة المتبوع. ومما هو جدير بالذكر عدم حرية المتبوع في اختيار تابعيه حيث ليس لديه الصلاحية التامة باختيار تابعية و إنما يتم ذلك حسب لوائح و قوانين. و المنطق يثبت صعوبة إشراف المتبوع على تابعيه في كل لحظة فضلاً على أن لكل تابع كيان و فكر و شخصية خاصة. **نظرية تحمل التبعية**: تنص هذه النظرية على أنه المتبوع يستفيد من نشاط تابعه، اعتماداً على مبدأ «الغرم بالغنم» وبالتالي يتحمل المتبوع نتيجة أفعال تابعه سواء كانت صائبة أم خاطئة و قد أعطى القانون الحق للمتبوع بالرجوع على تابعه بما عوضه. **نظرية الضمان** أساس هذه النظرية ضمان و حماية الحقوق كافة (الجسدية والفكرية والملكية) من كل الاعتداءات، فإذا حدث خطأ يمس أي من هذه الحقوق و الحريات تقع المسؤولية المدنية على المتبوع لأن دوره يتمثل في حراسة وحماية هذه الحقوق مستخدماً الأنشطة و الآلات اللازمة. إلا أن هذه النظرية تفتقر إلى الدقة حيث أن المتبوع وكما ذكر سابقاً مسئول عن التابع والتابع هنا يعرف على أنه شخص ذو كيان و فكر مستقل، ما أن هذه النظرية تثير الجدل حول مدى حدود مسؤولية المتبوع، وما هي الحالات التي يمكن للمتبوع الرجوع على تابعة لاسترداد الضمان. **فكرة النيابة**: وتعتمد هذه النظرية على أن التابع ينوب عن المتبوع ويمثله وبالتالي يرجع الخطأ على المتبوع فيحمله المسؤولية المدنية عن أخطاء تابعه وتم نقض هذه النظرية من حيث الإنابة لا تكون إلا في العقود و التصرفات القانونية وليس في الأفعال القانونية.

فكرة الحلول:

تستند هذه النظرية على مبدأ أن التابع يقوم بعمل المتبوع بحيث أن التابع و المتبوع يكونان كيان واحد، ويعد مسئولاً عن الخطأ وهذا يحمل المتبوع المسؤولية المدنية، إذا التابع يحل محل المتبوع. **نظرية التأمين القانوني**: مبدأ هذه النظرية أنه على المتبوع كفالة الغير و تأمينه ضد المخاطر خاصة الأخطاء التي قد تصيبهم أثناء أداء تابعيه لمهامهم الوظيفية، وبالتالي على المتبوع اختيار تابعيه بدقة و رقابتهم أثناء الوظيفة. إن حدوث أي خطأ من التابع يرجع إلى المتبوع باعتباره المؤمن على الحقوق. **فكرة العدالة**: تستند هذه النظرية على فكرة أن المتبوع مسئول عن تابعة لو ثبت عنه أنه أخطأ أثناء تأدية مهامه المفروضة وهذه المسؤولية مبنية على العدالة و قواعدها. وإن المسؤولية ليست مسؤولية مباشرة عن الخطأ و إنما مسؤولية عن أفعال

التابع، بناءً على قانون المعاملات المدنية الإماراتي أن سلطة المتبوع في توجيه و رقابة التابع هدفها تأمين قيام التابع بمهمة على أتم وجه، وتنظيم مجريات سير العمل⁽¹³⁾. و خلاصة القول المتبوع مسئول عن أعمال تابع، ولكن هذه المسؤولية مسؤولية غير مباشرة. كما توجه الفقه الإماراتي إلى نظرية الغرم بالغنم، و المسؤولية المدنية للضمان تكون على عاتق مرفق الضبط القضائي لأنه يعد مسئولا عن التعويض عن أخطاء مأموري الضبط القضائي. كما أن المشرع الإماراتي يعتمد مبدأ التمييز بين الخطأ الشخصي و الخطأ المرفقي. أن الخطأ المرفقي تتحمل مسؤوليته الإدارة. أما إذا حدث الضرر نتيجة لاجتماع الخطأ الشخصي لمأمور الضبط القضائي و خطأ المرفق فيتم توزيع المسؤولية حسب ما تراه المحكمة نسبة لمدى إسهام كل خطأ في الضرر الواقع.

التعويض كآثر للمسؤولية المدنية لمأموري الضبط القضائي:

تقع المسؤولية المدنية بعد اكتمال أركانها الثلاثة، وتلزم الشخص محدث الضرر التعويض عما أصاب المضرور، وقد تم شرح شروط الضرر الواجب التعويض فيما سبق، فيجب أن يكون الضرر ضرراً محققاً أو واقع لا محال. وقد ضمن المشرع الإماراتي للمضرور الحق في رفع دعوى الضمان على الشخص محدث الضرر، وللضمان طرق وأقسام عديدة، يقدرها القاضي حسب نسبة الضرر و محدثه. ومن الجدير بالذكر أن القانون أوجب التعويض على الضرر بنوعيه، الضرر الأدبي والضرر المادي استناداً على المادة (282) من قانون المعاملات المدنية سابقة الذكر في مجال الالتزام بضمان الضرر: «كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر⁽¹⁴⁾. وتقبلها المادة (163) من القانون المدني المصري:» كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض». فأقر الضمان في حالة الضرر الأدبي وقد عرفنا الضرر الأدبي هو الضرر الذي يصيب الإنسان في عاطفته و شعوره و كرامته. وذلك ليس لجبر الضرر الأدبي فالضرر الأدبي لا يزال، و لكن يمكن مواساة و إرضاء المضرور و التخفيف عما أصابه من ضرر أدبي. أما في حالة الضرر المادي وهو الضرر الذي يقع على الشخص في ماله أو مصلحة مشروعة له أو في جسمه، فيتم جبر الضرر و الضمان حسب ما يراه القانون. وتتمثل عدالة القانون في فرض التعويض عن الضرر لما له من حفظ للنظام و كفالة عدم المغالاة في التعدي على الآخرين، بل هو نظام يعمل على حماية حقوق الإنسان، كحقه في عدم التعرض لنفسه أو ماله أو شرفه أو اعتباره أو أي مصلحة مشروعة له بأي شكل من الأشكال.

طرق التعويض والأسس التي يتم بها تقدير التعويض:

طريقة التعويض و كيفية تقديره:

إن التعويض يتباين بين طريقتين إما تعويضاً عينياً ويطلق عليه التنفيذ العيني، أو تعويضاً بمقابل وهذا الأخير ينقسم إلى قسمين إما تعويض مادي أو تعويض غير مادي، كما وضع المشرع الإماراتي في المادة (295) ذلك في تقدير الضمان بالنقد: «يقرر الضمان بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالفعل الضار وذلك على سبيل التضمين⁽¹⁵⁾».

أولاً: التعويض العيني:

ويكون غالباً في المسؤولية العقدية و في بعض الحالات من المسؤولية التقصيرية. وفي حالة التعويض العيني يلزم محدث الضرر بإعادة الحالة كما كانت عليه على نفقته الخاصة حسب اتفاق المدعي أو المدعي عليه. وقد ألزم المشرع الإماراتي من أحدث ضرراً بإتلاف مال الغير بالتعويض بالمثل كما نصت المادة (300) من نفس القانون سابق الذكر في بند إتلاف مال الغير: «من أتلّف مال غيره أو أفسده ضمن مثله إن كان مثلياً وقيّمته إن كان قيماً وذلك مع مراعاة الأحكام العامة للتضمنين⁽¹⁶⁾». أما إذا تعذر التعويض بالمثل و عدم إمكانية إعادة الحالة كما كانت عليه يجوز للقاضي الانتقال إلى التعويض النقدي كما نصت المادة (380):

1. يجبر المدين بعد اعذاره على تنفيذ التزامه تنفيذاً عينياً متى كان ذلك ممكناً.
2. على أنه إذا كان في التنفيذ العيني إرهاق للمدين جاز للقاضي بناء على طلب المدين أن يقصر حق الدائن على عوض نقدي إذا كان ذلك لا يلحق به ضرراً جسيماً⁽¹⁶⁾.

ثانياً: التعويض بمقابل:

يكون التعويض بمقابل إما تعويضاً نقدياً أو تعويض غير نقدي، كما أن التعويض الغير نقدي قد يلزم المضرور بأداء أمر معين متصل بالفعل الضار. وغالباً ما يتصل هذا النوع من التعويض بالضرر الأدبي مثال ذلك قضايا السب و القذف و قد يحكم فيها القاضي بالإدانة على أن يلزم محدث الضرر بمصروفات نشر حكم الإدانة في الصحف كنوع من التعويض⁽¹⁷⁾. وقد يحكم القاضي بالتعويض النقدي عندما يتعذر التنفيذ العيني و استحالة إعادة الحالة بالمثل حيث أن التعويض يكون بجبر الضرر كاملاً لا غير. كما نصت المادة (292) في تقدير الضمان «يقدر الضمان في جميع الأحوال بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار⁽¹⁸⁾». وفي حالة التعويض النقدي يحكم القاضي بالتعويض بعد النظر في كل الظروف و الحالات كلاً على حده، ويتم سداد التعويض بطريقتين أما أن يكون دفعة واحدة أو بالتقسيط وهنا يلزم محدث الضرر بدفع تأمين تقدره المحكمة. و يوجد حالات يحكم فيها القاضي بأن يكون التعويض كإيراد مرتب مثل أن يصبح المضرور عاجز عن العمل، كما ذكرت المادة (294): « حالة اعتبار الضمان مقسطاً أو إيرادات مرتباً يصح أن يكون الضمان مقسطاً كما يصح أن يكون إيرادات مرتباً ويجوز في هاتين الحالتين إلزام المدين بأن يقدم تأميناً يقدره القاضي أو ضماناً مقبولاً⁽¹⁹⁾». وقد حدد القانون قواعد يجب الرجوع إليها ومراعاتها لتقدير الضمان وهي أن⁽²⁰⁾:

1. يضمن التعويض الضرر الواقع كاملاً.
2. يضمن التعويض النقدي الضرر المباشر المتوقع والغير متوقع، فيكون التعويض في الخسارة التي لحقت بالمضرور أو الكسب الذي فاتته ولا يضمن التعويض عن الضرر الغير مباشر.
3. يراعى عند تقدير التعويض ظروف المضرور الخاصة بحالته الصحية و النفسية والحالة العائلية للمضرور ملاسات وقوع الضرر. ويتم استبعاد جميع العناصر الأخرى يتم تقدير الضرر بغض النظر عن الظروف الشخصية لمحدث الضرر.
4. الوقت الذي يقدر فيه الضرر عند النطق بالحكم، تنص المادة (389) من قانون المعاملات المدنية

الإماراتي في تقدير التعويض: «إذا لم يكن التعويض مقدراً في القانون أو في العقد قدره القاضي بما يساوي الضرر الواقع فعلاً حين وقوعه»⁽²¹⁾.

ولكن قد يكون الضرر متغيراً لا يتيسر تحديد مداه في الوقت الذي ينطق فيه الحكم. وهنا يجوز للقاضي أن يحتفظ للمضروب بحق الرجوع للنظر في الدعوى عند تحديد مدى الضرر.

5. يشمل التعويض الضرر الأدبي الذي أصاب المضرور، ولكن لا يجوز أن ينتقل التعويض إلى الغير إلا باتفاق مسبق وينتقل للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية فقط.

6. النفقة المؤقتة بعد ثبات المسؤولية التقصيرية وقبل تقدير قيمة التعويض يجوز للقاضي أن يحكم بمبلغ مالي مؤقت لصالح المضرور ويخصم من قيمة التعويض الكلية وذلك نسبة لحاجة المضرور الملحة لهذا التعويض المؤقت وحسب ما يراه القاضي مناسباً.

الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية التقصيرية :

إن الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية التقصيرية قبل قيامها لا يصح فالشخص لا يعرف مدى الضرر الذي قد يصيب به الآخرين قبل القيام بالخطأ. إنما بعد حدوث الضرر وثبات المسؤولية التقصيرية يجوز للطرفين الاتفاق على التخفيف أو الإعفاء من أحكام المسؤولية التقصيرية ويكون ذلك بالتراضي بين الطرفين أو قد يزيد محدث الضرر على مقدار الضرر الذي أصاب المضرور رغبة منه بما يراه ملائماً للظروف.

التأمين من المسؤولية:

أن طبيعة الحال والظروف الإلزامية للإنسان الطبيعي تجعله عرضة إلى مواجهة الخطأ الناتج عنه أو عن الآخرين، مما قد يسبب الضرر الذي يجعله يتحمل المسؤولية المدنية. وما هو جدير بالذكر أن هذه الأضرار تنقسم إلى ثلاثة محاور، المحور الأول الضرر الشخصي قد يكون ضرراً نفسي أو ضرراً جسدي يؤدي إلى الأمراض أو الوفاة. ويتمثل المحور الثاني في ضرر الممتلكات مثل ضياعها أو تلفها أو فقدانها. أما المحور الأخير هو الضرر الواقع على الغير وهو ما يعرف بالمسؤولية المدنية وغالباً ما يكون نتيجة لأخطاء وظيفية. تنظيمياً لمجريات الحياة وتخفيفاً للضغوطات الإنسانية أجاز القانون التأمين عن الأخطاء. ومفهوم التأمين هو عقد بين طرفين يسمى الطرف الأول «المؤمن» ويسمى الطرف الثاني «المؤمن له» ويكون الاتفاق موثقاً في مستند رسمي يسمى «وثيقة التأمين» على أن يقوم المؤمن وغالباً يكون شركات التأمين المعتمدة بدفع مبلغاً من المال للمؤمن له لضمان الضرر الذي يصيبه في شخصه أو يصيب الآخرين منه. على أن يقوم المؤمن له بدفع أقساط ثابتة في أوقات محددة متفق عليها لشركة التأمين. كما جاء في نص المادة (1026) عن تعريف عقد التأمين وتنظيمه بأنه: «التأمين عقد يتعاون فيه المؤمن لهم والمؤمن على مواجهة الأخطار أو الحوادث المؤمن منها ومقتضاه يدفع المؤمن له إلى المؤمن مبلغاً محدداً أو أقساطاً دورية، وفي حالة تحقق الخطر أو وقوع الحدث المبين في العقد يدفع المؤمن إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيرادات مرتبة أو أي حق مالي آخر»⁽²²⁾. تتمثل فائدة التأمين في أنه نوع من التكافل المسبق الذي يخفف عبء المسؤولية المدنية سواء كانت مسؤولية عقدية أو تقصيرية بين عدة أطراف، حيث أن التعويض عن الضرر

يكون قد تجزأ بحيث لا تقع كل المسؤولية على محدث الضرر. كما أن التأمين يعطي المضرور حق الرجوع إلى شركة التأمين مباشرة و بذلك يقلل من حق الخصومة بين محدث الضرر و المضرور. ومن جهة أخرى لا يتم التأمين عن الضرر الناتج عن الخطأ العمد، وما هو جدير بالذكر أن التأمين لا يلغي المسؤولية المدنية عن محدث الضرر و لا يلغي حق المضرور، بل بالعكس يكفل حق كل من محدث الضرر و المضرور من خلال تسهيل إجراءات التعويض وتوفير المبالغ اللازمة لإزالة الضرر بغض النظر عن مدى الضرر سواء كان يسيراً أو جسيماً. و العلاقة بين المؤمن والمؤمن له (مأمور الضبط القضائي) و المضرور، كما ذكر سابقاً أن التأمين هو تكافل موثق بين طرفين المؤمن و المؤمن له وبناءً على ذلك ينشئ علاقة بين المؤمن و المضرور و فيما يلي سيتم شرح كلا العلاقتين⁽²³⁾:

علاقة المؤمن بالمؤمن له (مأمور الضبط القضائي):

تبدأ هذه العلاقة بمجرد الاتفاق و إنشاء العقد، حيث يضمن هذا العقد أن يقوم المؤمن له بدفع أقساط مرتبة إما أن تكون سنوية أو نصف سنوية أو شهرية على أن يكفل المؤمن التعويض عن الضرر المادي الناتج عن خطأ المؤمن له. و بمعنى آخر ما أن تثبت المسؤولية المدنية على المؤمن له (مأمور الضبط القضائي) تحول بموجب هذا العقد إلى المؤمن و عليه يصبح المؤمن مسئولاً عن هذه المسؤولية المدنية سواء كانت المطالبة ودية أو قانونية. علاقة المؤمن بالمؤمن له هي علاقة تأمين التي تختلف تماماً عن الادخار حيث أن المؤمن ملزم بالتعويض عن الضرر سواء كان المبلغ أقل أو أكثر عن القيمة المدفوعة من قبل المؤمن له، كما أن لا يحق للمؤمن له مطالبة المؤمن بأي مبلغ مالي يزيد عن مبلغ التعويض الفعلي للضرر. ومن جهة أخرى يلزم المؤمن له بدفع الأقساط في المدة المحددة في وثيقة التأمين حسب الاتفاق دون تأخير. **علاقة المؤمن بالمضرور:** بموجب وثيقة التأمين تتكون علاقة مباشرة بين المؤمن والمضرور. في حالة ثبات الضرر الواقع على المضرور يلزم المؤمن بالتعويض المالي للمضرور فقط حيث لا يجوز تعويض غير المضرور. ومن جهة أخرى لا يجوز للمضرور نسب المسؤولية المدنية للمؤمن ولكن عند ثبات الضرر الواقع على المضرور وثبات المسؤولية المدنية على المؤمن له و تقدير التعويض يمكن للمضرور الاتصال بالمؤمن لتحصيل قيمة التعويض المالي.

اجتماع طريقتين للتعويض:

الطريقة الأولى: اجتماع التعويض مع مبلغ التأمين:

نسبة لظروف الحياة يلجأ معظم الأشخاص إلى التأمين على حياتهم وممتلكاتهم وعلى أموالهم: وفي حالة حدوث ضرراً لهم من قبل الغير يحق لهم التعويض بالإضافة إلى مبلغ التأمين. حيث أن التعويض يكون ملزماً لمحدث الضرر بعد وقوع المسؤولية المدنية عليه أما التأمين فهو عقد ملزم بين المؤمن و المؤمن له « المضرور » بناءً على وثيقة التأمين و ما يدفعه المضرور من أقساط لشركة التأمين. مثال ذلك إذا أمن شخص على منزله ضد الحريق وقام أحد بحرق المنزل بالخطأ جاز للمضرور أن يحصل على مبلغ التعويض من محدث الضرر و مبلغ التأمين من شركة

التأمين أيضاً ولا يحق لشركة التأمين عدم دفع مبلغ التأمين بحجة أنه حصل على التعويض أما في الحلول محل المؤمن له أو المستفيد فقد وضحت المادة (1053) ذلك: «إذا دفع المؤمن في التأمين على الحياة مبلغ التأمين فليس له حق الحلول محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه قبل المتسبب في الحادث المؤمن منه أو المسئول عنه»⁽²⁴⁾.

الطريقة الثانية: اجتماع التعويض مع النفقة أو الإيراد:

يختلف الوضع هنا عن التأمين حيث تم الذكر سابقاً أن التأمين هو عقد بين طرفين يلزم الطرف الأول وهو المؤمن بتحمل التعويض النقدي المترتب على الطرف الثاني وهو المؤمن له. أما الجمع بين التعويض و النفقة فلا يجوز لأن الشخص يكون قد تقاضي تعويضين معاً ولكن يجوز له التعويض أو النفقة، مثال ذلك إذا أصاب عامل في مصنع عاملاً آخر و أحدث له ضرراً جعله عاجزاً عن العمل فيجوز له أن يحصل على التعويض من العامل لما أحدثه من ضرر أو أن يحصل على نفقة من صاحب العمل كإصابة عمل. لأنه لا يجوز الجمع بين تعويضين لضرر واحد. وفي حالة أخرى إذا أصيب موظف أثناء العمل تبعاً للقانون يحق له أن يحصل على تعويض من قبل الحكومة، ولكن يجب إنقاص مبلغ المعاش الاستثنائي من مبلغ التعويض الكامل المستحق للموظف. أما المعاش العادي لا يعتبر تعويضاً⁽²⁵⁾.

التمييز بين تأمين المسؤولية المدنية لمأموري الضبط القضائي وتأمين مسؤولية مرفق الضبط القضائي كمتبوع:

كما ذكر سابقاً التأمين هو عقد لتخفيف المسؤولية المدنية لمأموري الضبط القضائي، ومنحهم الحرية اللازمة لممارسة المهام الوظيفية و حفظ الأمن دون الاستسلام لوسواس الخطأ الذي يؤدي إلى الضرر و رجوع الغير لهم بالمسؤولية المدنية. التأمين هو وسيلة لتفادي ضرر أموال مأموري الضبط القضائي أو مرفق الضبط القضائي الذي قد يلحق بهم عن جراء خطأ يحملهم المسؤولية المدنية ضد الغير. وما هو جدير بالذكر أن التأمين هو علاقة مالية بحتة حيث تتمثل مسؤولية المؤمن في قضاء دين التعويض المفروض للمضرور من قبل المؤمن له. كما تم إيضاحه سابقاً عن علاقة مرفق الضبط القضائي بالمأمور أنها علاقة التابع للمتبوع. مما يحمل مرفق الضبط القضائي المسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن أخطاء مأموري الضبط القضائي بصفه تابعه. كما ذكر سابقاً صعوبة التحكم بمأموري الضبط القضائي لأنهم أشخاص ذو إرادة و فكر شخصي، كما هو الحال في كينونة البشر من أسلوب خاص في تنفيذ الأوامر أو تقصي الحقائق المتعلقة بالجريمة. لذلك يجوز تأمين مرفق الضبط القضائي «كمتبوع» لخطأ المأمور «كتابع» المتعمد و الغير متعمد. وبالمقابل إن تأمين مسؤولية مأمور الضبط القضائي الشخصية تجوز عن الخطأ الغير عمدي سواء كان بسيطاً أو جسيماً، أما تأمين الأخطاء العمدية لا يجوز بتاتاً⁽²⁷⁾.

سقوط دعوى التعويض:

إن المسؤولية الناتجة عن ضرر الغير نوعين: مسؤولية مدنية و مسؤولية جنائية. وقد ينتج عن الخطأ اجتماع المسؤوليتين معاً. في حالة نفي محدث الضرر للمسؤولية المدنية من خلال

نفي أحد أركانها كنفي الخطأ أو نفي الضرر أو نفي العلاقة السببية تسقط المسؤولية المدنية عنه وبالتالي لا توجد دعوى للتعويض، أما في حالة ثبوت المسؤولية يحق للمضرور اللجوء للقضاء للمطالبة بحقه القانوني سواء كان تعويضاً أو غير ذلك. وقد كفل له القانون حق ذلك ضمن قواعد و قوانين تضمن النظام العام. كما ذكرت المادة (298) مدة سماع دعوى الضمان:

1. «لا تسمع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه.
2. على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية ما تزال مسموعة بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى الضمان لا يمتنع سماعها.
3. ولا تسمع دعوى الضمان في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار⁽²⁶⁾. إذا تسقط الدعوى المدنية بعد انقضاء ثلاثة سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر. علماً بأن فتره الثلاث سنوات تبدأ منذ معرفه المضرور بالضرر الواقع عليه و محدث الضرر، ليس منذ وقوع الضرر. مثال ذلك إذا تعرض أحد إلى حادث سيارة ولم يعلم هوية السائق، ثم تمكن من معرفة السائق بعد مرور سبع سنوات، تسقط دعوى الضمان بعد ثلاث سنوات منذ معرفة المضرور للسائق أي عشرة سنوات منذ حدوث الحادث⁽²⁸⁾. أما إذا كانت الدعوى المدنية مرتبطة بدعوى جنائية فلا تسقط إلا بعد سقوط الدعوى الجنائية. وما هو جدير بالذكر أن الدعوى الجنائية لا تسمع إذا انقضت مدتها حتى وإن ارتبطت بدعوى مدنية ما زالت قائمه. وعلى ذلك أيضاً وضحت المادة (1036) من نفس القانون سابق الذكر مدة سماع دعوى التأمين حيث نصت المادة على:

1. لا تسمع الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها أو على علم ذي المصلحة بوقوعها.
2. ولا يبدأ سريان هذا الميعاد في حالة إخفاء المؤمن له البيانات المتعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديمه بيانات غير صحيحة إلا من تاريخ علم المؤمن بذلك⁽²⁹⁾.
3. وفي ضوء ما تم ذكره نستوضح أن دعوى التعويض وكذلك دعوى التأمين تسقط بالتقادم أي لا تسمع بعد انقضاء مدة ثلاث سنوات على حدوث الضرر أو علم المضرور بها. وتلك وسيلة من وسائل دفع المسؤولية حيث أن المدة المحددة لرفع الدعوى و سماع الدعوى قد انقضت حسب القانون⁽³⁰⁾.

الخاتمة:

على الرغم من أن تجارب الدول الأخرى لا تتطلب ذلك الفصل والحياد لتحقيق استقلال سلطة الضبط القضائي عن السلطة التنفيذية، ولكننا نرى أن هذا الفصل ضروري في هذه الدول وذلك من أجل إرساء مبادئ الشورى والديمقراطية وسيادة حكم القانون، أيضاً يحتاج القانون إلى تطبيق الرقابة المجتمعية وهي ممثلة في منظمات المجتمع المدني المعنية بالمسائل الدولية والناشطة في مجال حقوق الإنسان ومراقبة أعمال الضبط القضائي.

أولاً: أهم النتائج:

1. استبعاد المهام الإدارية والمالية عن النائب العام.
2. يجب أن يقتصر الضبط القضائي على الجوانب القانونية المتصلة بدوره كضابط قانوني الأول للدولة، على

أن تتبع المهام الإدارية والمالية المتصلة بذلك العمل والتي يقوم بها الكادر الإداري والمهني وزارة العدل. توسيع مهام النائب العام ليصبح المستشار القانوني الأول للدولة وهذا يتطلب أن يساعده في أداء واجباته المحامي العام ويختص بالجانب المدني من حيث النصح القانوني وتمثيل المصالح الحكومية المختلفة والوزارات في المحاكم المدنية والإدارية والدستورية، سواء بصفة معية أم مدعي عليها، والمدعي العام الذي يتولى شؤون الدولة القانونية من ناحية القوانين العقابية وعلى رأسها فتح دعاوى الجنائية وتولي إجراءات التحري والتحقيق وتوجيه الاتهام على أنه بالنسبة لشطب الدعوى الجنائية والوعد يتوقف تنفيذ العقوبة فإنه يجب اتخاذها بواسطة المدعي العام نفسه أما قرار وقف الدعوى الجنائية فإنه يجب أن يصدر من النائب العام شخصياً ويكون قراراً مسبباً يخضع للطعن فيه لدى المحكمة العليا ويكون قرارها نهائياً بشأنه.

3. رقابة القضاء: قرارات وأوامر النيابة العمومية في المراحل السابقة للمحاكمة تخضع لرقابة القضاء وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية الحالي، بل ويستقل القضاء بسلطة إصدار بعضها كتجديد الحبس بعد 72 ساعة الأولى، ولكن هذه الرقابة لا تمارس على الوجه المطلوب مما يتطلب تعديل في قانون الإجراءات الجنائية. هناك جدل بشأن القرار بشطب الدعوى لعدم وجود أدلة كافية، وهو قرار يمس حقوق الأفراد ولا يتعلق باعتبارات تخص السياسة العامة للدولة. والعجيب أن قانون الإجراءات المدنية سمح باستئناف القرار النهائي لوكالة النيابة بشطب الدعوى، ونرى ضرورة أن يسمح للمتهم من قرار شطب الدعوى الجنائية أن يرفع طعن بذلك للمحكمة العليا كجزء من الرقابة على النيابة العمومية.

5. الرقابة المجتمعية: كل الضمانات السابقة لا تكفي ما لم تتم إحاطتها برقابة مجتمعية وهذه الرقابة تعني أن تقوم منظمات المجتمع المدني المعنية بالمسائل العدلية عموماً، وبحقوق الإنسان، ومفوضية حقوق الإنسان بواجبهم في مراقبة قرارات النيابة العمومية كما ويجب منحهم بشروط معينة سلطة رفع الدعوى التأديبية ضد وكلاء النيابة، تمكينها لهم من ممارسة تلك الرقابة.

6. الرقابة المهنية: كذلك لا بد من إخضاع وكلاء النيابة والمستشارين القانونيين لدى المحامي العام للهيئات المهنية التي تراقب أداءهم المهني والتي يجوز لها أن تسحب ترخيصهم بمزاولة المهنة للأخطاء الجسمية أو التوصية بعقوبات إدارية في حالة الأخطاء أقل جسامة، وذلك يستدعي إعادة تكوين لجنة تأديب المحامين الحالية وتوسيع اختصاصاتها مع إخضاع قراراتها لسلطة المراجعة القضائية.

7. دائرة الإصلاح المؤسسي: الإصلاح المؤسسي لا يؤدي الغرض المطلوب منه إذا اقتصر على مؤسسة واحدة من المؤسسات الحكومية لأن تلك المؤسسات تعمل سوياً، لذلك فإن الإصلاح المطلوب للنسبة العمومية يتطلب تقوية أداء الهيئات الرقابية وأهمها البرلمان والقضاء واستقلالها عن السلطة التنفيذية.

8. نظم مشروع القانون الأحكام المالية للنسبة العامة بأن تكون لها موازنة مستقلة يعدها النائب العام ويجيزها المجلس الأعلى للنسبة العامة ويوافق عليها رئيس الجمهورية لتعتمد ضمن الموازنة العامة كرقم واحد تصرف وفق الأصول المحاسبية بواسطة المراجع العام.

ثانياً: أهم التوصيات:

1/ فصل النيابة العامة عن وزارة العدل عن طريق إصدار قانون للنسبة العامة يضمن استقلالية النيابة العامة فنياً ومالياً وإدارياً.

- 2/ استبعاد وكلاء النيابة الذين يثبت تورطهم في انتهاكات جسمية.
- 3/ تكثيف التعليم والتدريب لأعضاء النيابة العامة، بالأخص فيما يتعلق بتوعيتهم إلى المثل والواجبات الأخلاقية لوظائفهم، والحماية الدستورية، والقانونية لحقوق المشتبه فيهم والضحايا، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يعترف بها القانون الوطني والدولي.
- 4/ يجب تضمين معايير اختيار أعضاء النيابة العامة، وغيرهم من الضباط القانونيين العاملين في الإدارات الأخرى في ديوان النائب العام ضمانات تحول دون تعيينهم على أساس التمييز أو المحاباة، بحيث تستبعد أي تمييز ضد الأشخاص يستند إلى العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغيره من الآراء أو المنشأ الوطني والاجتماعي أو الأصل العرقي أو الملكية أو المولد أو الحالة الاقتصادية أو أي وضع آخر.
- 5/ رغم ضرورة الضوابط التي تبناها مشروع قانون النائب العام تحصين النائب العام ووكلاءه من العزل بحيث ينتهي عمل النائب العام فقط لانتهاه فترته أو باختياره وإلا أن قواعد الخضوع للمحاسبة تتطلب أن النص على جواز عزله بإجراءات عزل بواسطة مجلس البرلمان بالنسبة لوكلاء النيابة فإن تحصينهم ضد العزل لا يجب أن يصل لتلك الدرجة ولكن يجوز أن يتم عزلهم فقط بقرار من لجنة مختصة من مجلس القضاء العالي بعد سماع دعوى تأديبية يقيمها وزير العدل أو النائب العام بناء على شكوى تقدم له.

فهرس المصادر والمراجع:

- (1) المادة (30) قانون الإجراءات الجزائية الإمارات لسنة 1992م.
- (2) المادة (36) قانون الإجراءات الجزائية الإمارات لسنة 1992م.
- (3) محمد الزحيلي: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج3، دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2006م، ص319.
- (4) المرجع السابق: ص-320 ص322.
- (5) عماد محمود أبو سمرة: المسؤولية المدنية لمأمور الضبط القضائي: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2008م، ص97.
- (6) المادة (36) قانون الإجراءات الجزائية الإمارات لسنة 1991م.
- (7) عماد محمود أبو سمرة: المسؤولية المدنية لمأمور الضبط القضائي: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2008م، ص97.
- (8) المرجع السابق: ص99.
- (9) المرجع السابق: ص102.
- (10) المادة 289 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (11) محسن عبد الحميد: المسؤولية المدنية للمعلم: ج1، دار القضاء - الأردن، الطبعة الأولى 1988م، ص151.
- (12) المرجع السابق: ص-152 ص153.
- (13) عماد محمود أبو سمرة: المسؤولية المدنية لمأمور الضبط القضائي: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2008م، ص97.
- (14) رضا متولي : الوجيز في المسؤولية المدنية: ج1، دار الفكر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ طبع، ص170.
- (15) المادة 282 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (16) المادة 295 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (17) المادة 300 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (18) المادة 380 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (19) عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1952م، ص967.
- (20) المادة 292 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (21) المادة 294 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (22) محمد المرسي زهرة: المصادر غير الإرادية للالتزام في قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة: ج1، دار الفكر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ طبع، ص479.
- (23) المادة 389 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (24) المادة 1026 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (25) عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1952م، ص983.
- (26) المادة 1053 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

- (27) بشار طلال المومني وآخرون: شرح مصادر الالتزام غير الإرادية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، مطبعة الجامعة- الإمارات، الطبعة الأولى، 2015م، ص166.
- (28) المادة 298 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- (29) عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1952م، ص942.
- (30) المادة 1063 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

بركة يد النبي ﷺ الشريفة

أستاذ مشارك – قسم الدراسات الإسلامية – كلية التربية – جامعة الزعيم الأزهري

د. حسان صديق الفاضل

مستخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوع البركة النبوية ، ببيان خصوصية يد النبي ﷺ الشريفة التي ما مس بها شيئاً إلا و ظهرت البركة و آثارها و ثبت الخير الالهي تكريماً لقدر النبي ﷺ و شريفاً. و تبرز أهمية هذه الدراسة في تناول محاور عديدة و مواقف مشهودة ، تتعلق بمس النبي ﷺ بيده للمياه و الالبان فيبارك فيها بالزيادة و الخير و النماء و ما مسح النبي ؟ بيده الشريفة على أي مريض من أصحابه إلا و شفي من مرضه و زال في الحال ما به من و جع ، فسبحان الذي باركه و صلى عليه الذي باركه . كما ثبتت البركة النبوية للأطعمة التي يتناولونها ، و الثمار التي يحرقونها ، فتزيد و تنمو بفضل دعاء النبي؟ و مس يده . و هذا من جملة ما اختص النبي (ﷺ) زيادة في شرفه و فضله .

Abstract:

This study dealt with the subject of the Prophet's blessing, by explaining the privacy of the honorable hand of the Prophet (may God's prayers and peace be upon him), which was not touched by anything except that the blessing and its effects appeared, and the divine goodness was established in honor of the Prophet (may God's prayers and peace be upon him) and in honor. The importance of this study is highlighted in dealing with many axes and well-known situations, related to the Prophet (may God's prayers and peace be upon him) touching water and milk with his hand, so he blesses it with increase, goodness and development. What did the Prophet wipe? With His honorable hand over any sick of his companions, except that he was cured of his illness and the pain in him went away immediately. The prophetic blessing of the foods they eat and the fruits they plow has been proven, so that they increase and grow thanks to the supplication of the Prophet? And touch his hand. And this is among the sum total of what the Prophet (may God bless him and grant him peace) singled out for an increase in his honor and grace.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين سيدنا محمد النبي المبارك الزكي النبي وعلى آله وصحبه أجمعين . اختص النبي ﷺ بالبركة وهي من أبرز خصائصه ، فما مسَّ بيده شيئاً إلا وظهرت آثار البركة بالزيادة والنماء وكثرة الخير وعاجل الشفاء . وتبدو مظاهر هذه البركة في جوانب عديدة في حياته ﷺ ، فكان يمَسُّ بيده المياه والأتبان فيبارك الله فيها ، وتتم الفائدة و الانتفاع بالزيادة والخير ، وثبتت بركة النبي ﷺ في الأطعمة والثمار فتكثر وتتضاعف بفضل مسِّ يده الشريفة ﷺ ودعاءه المستجاب ، فمن بين أصابعه ينبع الماء النّмир ، ويدرّ الصّرع باللبن فيشبع به الزهط من القوم . ويعود رسول الله ﷺ المرضى والمكروبين من أصحابه يواسيهم ويخفّف عليهم ويمسّ بيده وجوههم ومابهم فتزول أوجاعهم ويذهب ما بهم من بأس ، فما مسّ منهم أحداً إلا وظهرت آثار البركة وشفي به المريض من مرضه فسبحان الذي باركه . وتبدو أهمية هذا البحث بالنظر إلى تعلقه بالذات النبوية ، فهو ﷺ أفضل الذوات المخلوقة طراً ، بل هو صفوة الأنبياء والمرسلين وسيد الأولين والآخرين ، وزاده الله شرفاً أن اختصه بالخصائص الكبرى وجعله مباركاً ميموناً .

نبع المياه ودرّ الألبان

معاني البركة وما تصرف منها :

البركة في اللغة : بَرَكَ الباء والراء والكاف أصل واحد ، وهو ثبات الشيء ، يُقال : بَرَكَ البعير يزكُّ بُروكا⁽¹⁾ . وفي الصحاح : كلُّ شيء ثبت وأقام فقد بَرَكَ⁽²⁾ . جاء في لسان العرب : بارَكَ الله الشيء ، وبارَكَ فيه وعليه : وضع فيه البركة ، وطعام بَرِيك : كأنه مُبارك⁽³⁾ . وفي الشرع قال ابن القيم : حقيقة اللفظة : أنَّ البركة كثرة الخير ودوامه⁽⁴⁾ . وقيل البركة : ثبوت الخير الإلهي في الشيء⁽⁵⁾ . والتبرُّك مصدر تبرَّك ، وهو طلب البركة ، والتَّبرُّك بالشيء : طلب البركة بواسطته .

وصف يد النبي ﷺ الشريفة :

التبرُّك بالنبي ﷺ حال حياته فعل قام به الصحابة بحضرته وأقرههم رسول الله ، وثبت بعد انتقاله قول العلماء العاملين والأئمة العارفين ، عن أبي جحيفة رضي الله عنه أنه قال : « خرج رسول الله ﷺ بالهجرة إلى البطحاء ، فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين ، وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم » ، قال : فأخذت بيده فوضعتها على وجهي ، فإذا هي أبرد من الثلج ، وأطيب رائحة من المسك⁽⁶⁾ . وكان الصحابة رضي الله عنهم يحرصون على تقبيل يده ﷺ ، وفي حديث جابر بن سُمرة قال : فوجدتُ ليدِه برِّداً وريحاً كأنهما خرجت من جُونة عطَّار⁽⁷⁾ . وقال جابر بن يزيد بن الأسود أتيت رسول الله ﷺ وهو همني ، فقلت له : يدك ، فناولنيها ، فإذا هي أبرد من الثلج ، وأطيب ريحاً من المسك⁽⁸⁾ . وقال أنس : وما مسستُ حريراً ولا ديباجاً ألين مساً من كفِّ رسول الله ﷺ ، ولا شممتُ مسكاً ولا عنبراً أطيّب رائحة من رسول الله ﷺ⁽⁹⁾ . وعن المستور بن شداد عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ فأخذت بيده فإذا هي إلين من الحرير وأبرد من الثلج⁽¹⁰⁾ . أجمع أهل العلم - من خلال هذه النصوص - على خصوصية

جسد النَّبي ﷺ ، وامتياز يده الشَّريفة بنعوت الحُسْن والجمال البديع ، وذلك من جُملة ما اتصف به النَّبي ﷺ من الخيرية والأفضلية على سائر البشر .

بركته ﷺ للمياه والألبان :

حفلت السُّنة النَّبوية بنماذج كثيرة من تبرُّك النَّبي ﷺ البركة الحسيَّة بأفعاله ممَّا أكرمه الله تعالى من خوارق العادات ، حصل منها نماء وخير وزيادة لكثير من ضروريات الحياة الإنسانية من الماء والأطعمة بأنواعها ، فانتفع المسلمون من ذلك نفعا محسوسا عظيما ، لأنَّ النَّبي ﷺ مبارك في ذاته وآثاره . وكثيرا ما كان الماء يتفجَّر من كفي النَّبي ﷺ فيروي القوم ويشهدوا له بالبركة ، عن جابر رضي الله عنه قال : عطش النَّاس يوم الحديبية ، وكان بين يدي النَّبي ﷺ ركوة فتوضَّأ وجهش النَّاس نحوه فقال : مالكم ؟ قالوا : ليس عندنا ماء نتوضَّأ ولا نشرب إلَّا ما بين يديك يا رسول الله ، فأدخل يده فيه وفرَّج بين أصابعه وتفجَّر الماء كأمثال العُيون ، فتوضَّأ النَّاس وشربوا منه ، يقوت جابر : فجعلتُ لا ألو ما جعلتُ في بطني منه إذ علمت أنَّه بركة . ويقول ابن مسعود : فجعلتُ لا همَّ لي إلَّا ما أجعل في بطني التمس البركة لقوله : والبركة من الله . قيل لجابر : كم كنتم يومئذ؟ قال : لو كُنَّا مائة ألف لكُنَّا مائة خمسة عشر مائة⁽¹¹⁾ . وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « رأيتُ رسول الله ﷺ وحانت صلاة العصر ، فالتمس الوضوء فلم يجده ، فأتي رسول الله ﷺ بوضوء فأرأيتُ الماء ينبع من تحت أصابعه ، فتوضَّأ النَّاس حتَّى توضَّأوا من عند آخرهم⁽¹²⁾ . وثبت في غير ما موقف أنَّه ﷺ بمسِّ يده الشَّريفة على الصُّرع فيجود باللبن ، كما جرى لشاة (أم معبد) عاتكة بنت خالد بن مُنقذ الخزاعية في طريق الهجرة ، فمسح رسول الله ﷺ بيده الشَّريفة ضرعها ، وسمَّى ودعا فتفاحت عليه ودُرَّت فدعا بإناء لها يربض الرَّهط ، فحلب حتَّى علوت الرَّغوة فسقاها فشربت حتَّى رويت وسقى أصحابه حتَّى رواء. ثمَّ شرب وحلب فيه ثانيا حتَّى ملأ الإناء ثمَّ غادر عندها⁽¹³⁾ . وببركة يد النَّبي ﷺ الشَّريفة خرج اللَّبن من الشاة العجُوف الَّتِي لم يَنْزِرْ عليها الفحل ، قال ابن مسعود رضي الله عنه : « كنت غلاما يافعا أرعى غنما لعقبة بن أبي مُعيط بمكة ، فأتى رسول الله ﷺ وأبو بكر فقالا : يا غلام أعندك لبن تسقينا ؟ قلت : إيَّ مؤمِّن ، فقالا هل عندك من جذعة لم ينز عليها الفحل بعد ؟ قلت : نعم ، فأتيتهما بها فاعتقلها أبوبكر وأخذ رسول الله ﷺ الصُّرع فمسحه ودعا ، فحفل الصُّرع فاتاه أبوبكر بصخرة مُقَعَّرة فحلب فيها ، ثمَّ شرب هو وأبو بكر وسقاني ، ثمَّ قال للصُّرع : أقلص فقلص ، فعاد كما كان⁽¹⁴⁾ . ومن الشَّياه الَّتِي حلبت وأروت القوم - وكانوا أربعمائة - ما جاء عن أبي هاشم الرماني عن نافع قال : كُنَّا مع رسول الله ﷺ في سفر لنا كُنَّا أربعمائة رجل ، فنزلنا في موضع ليس فيه ماء ، فشقَّ ذلك على أصحابه فقالوا : رسول الله ﷺ أعلم ، قال : فجاءت شويهة لها قرنان فقامت بين يدي رسول الله ﷺ فحلبها فشرب حتَّى روي وسقى أصحابه حتَّى رواء ، ثمَّ قال : « يا نافع ! أملكها الليلة وما أراك تملكها » . قال : فأخذتها فوَتَدت لها وتدا ثمَّ قمت في بعض من اللَّيل فلم أر الشاة ، ورأيت الحبل مطروحا ، فجئت النَّبي ﷺ فأخبرته قبل أن يسألني ، فقال : « يا نافع ذهب بها الَّذِي جاء بها »⁽¹⁵⁾ . ومن

ذلك أيضا موقف مولى لأبي بكر ، عن الحسن بن سعيد يعني مولى أبي بكر قال : قال لي رسول الله ﷺ : « احلب لي العنز » قال : وعهدي بذلك الموضع لا عنز فيه ، قال : فأُتيت بعنز حافل ، فاحتلبتها واحتفظت بالعنز وأوصيت بها ، قال : فاشتغلنا بالرحلة ففقدت العنز ، فقلت : يا رسول الله ! فقدت العنز ، قال فقال : إنَّ لها ربًّا »⁽¹⁶⁾ . وكانت بركة النبي ﷺ في الألبان ينتفع بها أهل الديار وجيرانهم ، عن زهير بن إسحاق عن ابنته الخباب أنها أتت رسول الله ﷺ بشاة فاعتقلها وحلبها النبي ﷺ وقال : « اتنني بأعظم إناء لكم » ، فأُتيناها بجفنة العجين ، فحلب فيها حتى مَلأها ، ثم قال : « اشربُوا أنتم وجيرانكم »⁽¹⁷⁾ . وفي كل هذه المواقف دلالة على تشريف وتكريم الخالق سبحانه وتعالى لصفوة خلقه ، النبي ﷺ في يده الشريفة التي ما مسَّ بها على ضرع إلا امتلأ باللبن فسبحان الذي باركه .

تكثر الأطعمة والثمار

بسر دعاء رسول الله ﷺ وبركته بارك الله لأصحابه ما شاء الله لهم من الأطعمة والثمار ، فجادت بالنفع لهم والزيادة في الإنتاج والنماء والبركة في المحصول ، ومن ذلك ما جاء في الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال أبو طلحة لأم سليم : قد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفا أعرف في الجوع ، فهل عندك من شيء ؟ فقالت : نعم ، فأخرجت أقراصا من شعير ثم أخذت خمارا لها فلقت الخبز ببعضه ثم دسته تحت ثوبي وردتني ببعضه ، أرسلتني إلى رسول الله ﷺ ، فذهبت به فوجدت رسول الله ﷺ جالسا في المسجد ومعه الناس ، فقمتم عليهم ، فقال رسول الله ﷺ : « أرسلك أبو طلحة ؟ » فقلت : نعم ، فقال : « الطعام ؟ » فقلت : نعم ، فقال رسول الله ﷺ لمن معه : « قوموا » ، قال : فانطلق وانطلقت بين أيديهم ، حتى جئت أبا طلحة فأخبرته ، فقال أبو طلحة : يا أم سليم ، قد جاء رسول الله ﷺ بالناس ، وليس عندنا ما نطعمهم ، فقالت : الله ورسوله أعلم . قال : فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله ﷺ ، فأقبل رسول الله ﷺ معه حتى دخلا ، فقال رسول الله ﷺ : « هلمِّي ما عندك يا أم سليم » ، فأنت بذلك الخبز فأمر به رسول الله ﷺ ففُتَّ وعصرت عليه أم سليم عكَّة لها فأدمته ، ثم قال فيه رسول الله ﷺ ما شاء الله له أن يقول ، ثم قال : « إنذن لعشرة » فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ، قال : « إنذن لعشرة » حتى أكل القوم كلهم وشبعوا ، والقوم سبعون رجلا أو ثمانون⁽¹⁸⁾ .

ومن بركات مس النبي ﷺ بيده الشريفة ما جاء في الصحيح من حديث جابر أنَّ رجلا أتى النبي ﷺ يستطعمه ، فأطعمه شطر وسق شعير ، فما زال يأكل منه وامراته وضيغه حتى كاله ، فأتى النبي ﷺ فأخبره ، فقال : « لولم تكله لأكلتم منه ولقام بكم »⁽¹⁹⁾ . وعن سُمرة بن جندب : أتى النبي ﷺ بقصعة فيها لحم ، فتعاقبوا من غداة حتى الليل ، يقوم ويقعد آخرون .⁽²⁰⁾

وفي الصحيح عن عبدالرحمن بن أبي بكر قال : كُنَّا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة ، فقال النبي ﷺ : « هل مع أحد منكم طعام ؟ » فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه ، فعُجِنَ ثم

جاء رجل مشعان طويل بغنم يسوقها ، فقال النبي ﷺ « أبيع أم عطية ، أو قال هبة » ، قال : لا بل بيع ، فاشترى منه شاة ، فأمر بها فصنعت ، وأمر رسول الله ﷺ بسواد البطن أن يُشوى ، وقال : وأيم الله ما من الثلاثين ومائة إلا وقد حزّله رسول الله ﷺ من سواد بطنها ، إن كان شاهدا أعطاه ، وإن كان غائباً خبأ له ، قال : وجعل فيها قِصعتين ، فأكلنا منها أجمعون ، وشبعنا وفَضّ من القِصعتين ، فحملنا على البعير ، أو كما قال ⁽²¹⁾ . ومن عظيم بركة النبي ﷺ في نماء وزيادة الزرع والثمار ما جرى لسلمان الفارسي في نخله : أن سلمان لما قَدِم المدينة أتى رسول الله ﷺ بهدية على طبق فوضعها بين يديه فقال : « ما هذه يا سلمان ؟ » قال : صدقة عليك وعلى أصحابك ، قال : « إني لا أكل الصدقة » فرفعها ثم جاء من الغد بمثلها ثم وضعها بين يديه ، فقال : « ما هذه ؟ » قال : هدية لك ، قال فقال رسول الله ﷺ لأصحابه : « كُلوا ، قال : لمن أنت ؟ » قال : لقوم ، قال : « فاطلب منهم أن يُكاتبوك ، قال : فكاتبوني على كذا وكذا نخلة أغرسها لهم ويقوم عليها سلمان حتّى تطعم . فجاء النبي ﷺ النخل كلّهُ إلا نخلة واحدة غرسها عمر ، فأطعم نخله من سنته إلا تلك النخلة ، فقال رسول الله ﷺ : « من غرسها ؟ » قالوا : عمر ، فغرسها رسول الله ﷺ بيده فحملت من عامها ⁽²²⁾ . وتباركت الثمور بالثماء ولزيادة بدعاء ﷺ و بمسّ يده الشريفة لها ، ففي الصحيح : عن جابر بن عبد الله أن أباه استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه ديناً كثيراً ، فلما حَضَرَ جذاذ النخل قال : أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله ! قد علمت أن والدي استشهد يوم أحد ، وترك عليّ ديناً كثيراً ، وأنا أحبُّ أ، يراك الغُرماء ، قال : « اذهب فيبدر كُلّ تمر على ناحية » ، ففعلت ثم دعوته فلمّا نظرُوا إليه أعزوا بي تلك الساعة ، فلمّا رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها بيدرا ثلاث مرات ثم جلس عليه ثم قال : « أدع أصحابك » ، فما زال يكيل لهم حتّى أدّى الله أمانة والدي ولا أرجع إلى أخواني بتمرة ، فسلم الله البيادر كلّها حتّى أنظر إلى البيدر الذي عليه ﷺ كأنّه لم ينقص منه تمرّة واحدة ⁽²³⁾ .

الاستشفاء بالمسح على الأعضاء

ومن بركات النبي ﷺ الحسية بركة أفعاله وآثاره الحسية والانتفاع بها في إبراء المرضى وذوي العاهات ، ولهذا كان الصحابة يتسابقون أيّهم يمسّ رسول الله ﷺ ، بل يحرصون على تقبّي ل يده الشريفة إيماناً منهم بمردود الآثار الحسية والاستشفاء بذلك .

اشتكى سعد بن أبي وقاص شكوى شديدة فجاءه رسول الله ﷺ يعوده ، ثم وضع يده على جبهته ثم مسّ بها وجهه وبطنه وقال : « اللَّهُمَّ اشْفُ سَعدا وَتَمِّمْ له هجرته » ، فشفاه الله وعاش بعدها مدّة ، وكان سعد يقول : ما زلت أجد برد يده على كبدي فيمكا يُخال إليّ حتّى الساعة تدبّ ديبب البرء في كلّ مفصلي ⁽²⁴⁾ . ونال علي بن أبي طالب يوم خيبر منقبة عظيمة ، في الصباح عن سهل بن سعيد رضي الله عنه أنّه سمع النبي ﷺ يقول يوم خيبر : « لأعطينَ الزّاية رجلاً يفتّح الله على يديه » ، فقاموا يرجون ذلك أيّهم يُعطى ، فغدوا كلّهم يرجو أن يُعطى ، فقال : « أين علي ؟ » ، فقبل يشتكي عينيه ، فأمر فدعي ، فبصق في عينيه حتّى كأنّه لم يكن به شيء ⁽²⁵⁾ . وثبت عن النبي ﷺ جباراً للكسور يضمّد الجراح ويُبْرِئُ العاهات ، ففي قصّة عبد الله

بن عتيك حين انكسرت ساقه ، فعصبتها بعُمامة ، وانتهى إلى النبي ﷺ فقال له : « ابسط رجلك » يقول عبدالله : فبسطت رجلي ، فمسحها فكأنها لم أشتكها قط⁽²⁶⁾ . وأصيب عائذ بن عمرو في وجهه يوم حُنين ، فسال الدّم على وجهه وصدره ، ثم دعا له ، فكان أثر يده إلى مُنتهى ما مسح من صدره عُرة سائلة كعُرة الفرس⁽²⁷⁾ . ومن الرؤوس مسح رسول الله ﷺ رأس حنظلة بن حُذيم بيده ، وقال له : « بُورك فيك » ، فكان يُؤقى بالشاة الوارم ضرعها والبعير والإنسان به الورم ، فيتفل في يده ثم يمسح موضع الورم فيذهب الورم⁽²⁸⁾ . ومن أعظم بركات مسّ يد النبي ﷺ الشريفة للأعضاء ردّ عين قتادة بن النُعمان الأنصاري فكانت أحسن عينيه : عن عمر بن قتادة عن أبيه قتادة بن النُعمان أنه أصيبت عينه يوم بدر ، فسالت حدقته على وجنته ، فأرادوا أن يقطعوها ، فسألوا النبي ﷺ فقال : « لا » فدعا به فغمر حدقته ، فكان لا يذري أي عينيه أصبت⁽²⁹⁾ . وفي الصحيح عن جابر رضي الله عنه قال : زارني رسول الله ﷺ في بني سلمة فوجدني لا أعقل ، فدعا بماء فتوضأ فرشّ منه عليّ فأفقت فقلت : كيف أضنع في مالي يا رسول الله ؟ فنزلت : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ سورة النساء : 11 (30) .

الخاتمة

- وبعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذه الدُراسة أختتم باستخلاص أبرز النّتائج منها فيما يلي :
- أُخْتُصَّ النَّبِيُّ ﷺ بالبركة وثُبُوت الخير الإلهي فيه ، زيادة في شرفه ﷺ وتقديرا له وتكرما .
 - النَّبِيُّ ﷺ مُبارك في ذاته وأفعاله وآثاره ، فما مسّ بيده شيئا إلا وظهرت آثار البركة وشفي به المريض من مرضه .
 - ثُبُوت بركة النَّبِيِّ ﷺ في المياه والألبان ، وانتفاع الصّحابة بزيادة خيراته وبركاته .
 - تواترت الأدلّة والنّقول تثبت بركة النَّبِيِّ ﷺ فيما مسّه بيده على المرضى وذوي العاهات وبدعائه لهم فشفّوا من كلّ العِلل .
 - ليد يد النَّبِيِّ ﷺ صفة وخصوصية في كلّ ما مسّ بها ، فكان الصّحابة يحرضون على تقبيلها وذلك وجوههم بآثارها فأقرّهم ولم يُنكر فعلهم .

المصادر والمراجع :

- (1) معجم مقياس اللغة / ابن فارس 352/4 .
- (2) الصحاح / الجوهري 1574/4 .
- (3) لسان العرب / ابن منظور 395/10 .
- (4) بدائع الفوائد / ابن القيم 186/2 .
- (5) المفردات في غريب القرآن / الراغب الأصفهاني ص : 44 .
- (6) البخاري في صحيحه 4 / 165 كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ .
- (7) مسلم ح رقم (2329) في الفضائل ، باب طيب رائحة النبي ﷺ ولين مسكه .
- (8) البيهقي / دلائل النبوة 1 / 282 .
- (9) مسلم 4 / 1815 / 2330 .
- (10) الهيثمي في المجمع 8 / 282 .
- (11) البخاري في صحيحه 4 / 170 ، كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام .
- (12) متفق عليه ، أخرجه البخاري في صحيحه 50/1 كتاب الوضوء ، باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة . ومسلم 4/784 كتاب الفضائل ، باب معجزات النبي ﷺ .
- (13) الهيثمي في مجمع الزوائد 6 / 58 .
- (14) الحافظ السيوطي / الخصائص الكبرى 1 / 203 .
- (15) الخطيب/ تاريخ بغداد 12 / 286 .
- (16) البيهقي / دلائل النبوة 6 / 119 .
- (17) أبوداود الطيالسي / المسند 1 / 231 ح رقم (1663) .
- (18) البخاري في صحيحه 4 / 170 كتاب المناقب ، باب علامات النبوة . ومسلم 3 / 1612 كتاب الأشربة ، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك .
- (19) مسلم 9 / 2281 .
- (20) صحيح الترمذي ، ح رقم (3625) ، في الفضائل .
- (21) البخاري 5 / 272 كتاب الهبة ، باب قبول الهدية من المشركين . ومسلم 3 / 1626 كتاب الأشربة ، باب إكرام الضيف وفضل إثارة .
- (22) الحاكم في المستدرك 2 / 20 ح رقم (2183) . وأحمد في المسند 5 / 354 ح رقم (23047)
- (23) البخاري 3 / 1023 ح رقم (2625) كتاب الوصايا ، باب قضاء الوصي ديون الميت .
- (24) المصدر السابق 2 / 844 ح رقم (2266) كتاب الاستقراض ، باب إذا قاضى أو جازفه في الدين ثمرا بثمر .
- (25) نفس المصدر ح رقم (5659) في المرض ، باب وضع يده على المريض .
- (26) أنظر صحيح البخاري 5 / 27 كتاب المغازي ، باب قتل أبي رافع .
- (27) الحاكم / المستدرك 3 / 677 . والطبراني في الكبير 18 / 20 .

(28) ابن الأثير / أسد الغابة 618/1 .

(29) البيهقي / دلائل النبوة 3 / 252 .

(30) البخاري 1669/4 ح رقم (4301) كتاب التفسير ، بابيوصيكم الله في أولادكم ومسلم 1235/3 كتاب الفرائض ، باب ميراث الكلاله .

المصادر :

- (1) البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله ، الجامع الصحيح ، ط (3) ، دار ابن كثير ، اليمامة
- (2) مسلم ، ابن الحجاج أبو الحسين ، صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- (3) البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، دلائل النبوة ، ط (1) ، دار الكتب العلمية ، دار الرّيان للتراث .
- (4) النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، سنن النسائي الكبرى ، ط (1) ، دار الكتب العلمية، بيروت .
- (5) الإمام أحمد بن حنبل ، المسند ، شرح ووضع فهرسه أحمد محمد شاكر 1368 هـ - 1949م
- (6) السجستاني ، أبو داود سليمان بن أشعث ، سنن أبي داود ، دار الفكر .

أثر تطبيق الشفافية علي الأداء الإداري بشركة النيل الأزرق للتأمين (دراسة حالة شركة النيل الأزرق للتأمين لفترة من 2015 - 2020م)

كلية العلوم الإدارية- قسم إدارة أعمال
جامعة نجران - المملكة العربية السعودية

د. أماني سليمان أحمد

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر تطبيق الشفافية علي الأداء الإداري دراسة تطبيقية علي شركة النيل الأزرق للتأمين وتمثلت مشكلة الدراسة في وجود بعض القصور في أداء العديد من المؤسسات من الناحية الإدارية، ولعل السبب يعود إلى غياب الشفافية والوضوح المؤسسي الذي له دور هام في التقييم الأدائي لموظفي الهيئات الإدارية والمؤسسية. هدفت الدراسة إلي بيان أثر تطبيق الشفافية علي الأداء في شركة النيل الأزرق للتأمين وللدور الذي تلعبه الشفافية والوضوح المؤسسي في التقييم الأدائي لموظفي الهيئات الإدارية والسيادية والتأمينية والمؤسسية، ومدي ارتباطها ببعضها البعض والوقوف علي تأثير كل منها علي الآخر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. من أهم النتائج وجود علاقات ارتباطية قوية وموجبة ودالة إحصائيًا بين الشفافية وتحسين فاعلية تقييم الأداء الإداري، وتعد عملية الشفافية عملية مؤثرة علي النمو والأداء المستقبلي للمؤسسات وكافة أنشطتها، وتتطلب تخصيص موارد اقتصادية كبيرة وإدارة رشيدة، عملية تقييم الأداء الإداري هي عملية معقدة وتؤثر فيها العديد من العوامل الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: تطبيق، الشفافية، الأداء الإداري، النيل الأزرق للتأمين.

Abstracts:

The study dealt with the impact of applying transparency on administrative performance, an applied study on the Blue Nile Insurance Company. The problem of the study was the presence of some shortcomings in the performance of many institutions in terms of management, and perhaps the reason is due to the absence of transparency and institutional clarity, which has an important role in the performance evaluation of the employees of administrative and institutional bodies . The study aimed to show the impact of the application of transparency on the performance of the Blue Nile Insurance Company and the role that transparency and institutional clarity play in the performance evaluation of the employees of administrative, sovereign, insurance and institutional bodies, and the extent to which they are linked to each

other and to determine the impact of each on the other. The study used the descriptive analytical method, and the historical method. One of the most important results is the existence of strong, positive and statistically significant correlations between transparency and improving the effectiveness of administrative performance evaluation. The process of transparency is a process that affects the growth and future performance of institutions and all their activities, and requires the allocation of large economic resources and rational management. The administrative performance evaluation process is a complex process and affects many Internal and external factors.

Key words: application, transparency, administrative performance, Blue Nile Insurance

المقدمة:

أن مفهوم الإدارة لم يعد قاصراً على مراحل اتخاذ القرارات والرقابة على أعمال القوى الإنسانية أو القيادة الحازمة، بل يتضمن المفهوم اتخاذ القرارات وحسن التنظيم والتوجيه والقيادة الحازمة القادرة على التعامل مع المرؤوسين بأسلوب يخلق فيهم روح التجاوب والاحترام والشعور بالرضا والحرص على تحقيق أهداف المؤسسة بالوضوح والشفافية. أثار موضوع الشفافية منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي ولا يزال اهتمام الكثير من الباحثين في حقول المعرفة بهدف سبر أغواره المختلفة وإلقاء الضوء على مضامينه المتعددة، وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من تغيرات في شتي مجالات الحياة. تغيرات النظرة إلي دور الدولة من دولة حارسة ينحصر اهتمامها بوظائفها التقليدية من تخطيط وإدارة وتأمين. إلي دولة خدمات تتحمل مسؤولية تحقيق مستوى معيشي راقى لمواطنيها، وهذا لا يتحقق إلا بوجود إصلاحات إدارية مؤسسية ذات شفافية وأداء مخطط تقني وعلمي. وبما ان الشفافية تتطلب من الهيئات العامة الإفصاح عن كل ما من شأنه زيادة الوعي الأمني والمؤسسي وتحقيق الرقابة على عملياتها من الأطراف الداخلية والخارجية، فإنها من جهة أخرى تتطلب الإفصاح عن جميع المهام التي تقوم بها وبالتالي فان هناك مسؤوليات متبادلة للهيئات والمكلفين على السواء في تطبيق هذا المفهوم ولا يمكن قصر هذا المفهوم بجهة واحدة فقط.

في ظل كل المتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والإدارية «المؤسسية»، والبيئية والنفسية كانت كل الآليات المستخدمة سابقاً في تقييم الأداء في المؤسسات التي تركز علي مدي إلتزام موظفي الإدارات والمؤسسات بالقوانين والأنظمة غير كافية، خاصةً مع ظهور العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات والإدارات التأمينية كالروتين والترهل الإداري، وعليه كان لابد من تطبيق مبدأ الشفافية في تقييم أداء موظفي الشركات التأمينية.

المشكلة:

تعد مسألة تطبيق أسس أو معايير الشفافية الأكثر تعقيداً في المجالات الادارية، والسبب في ذلك أنها تحتوي على مجموعه من العناصر والعلاقات المتداخلة التي لا توجد في المجالات الأخرى. فالشفافية تعنى بكشف الاهتمامات والأهداف والدوافع، أي توفير المعلومات الدقيقة في وقتها وإتاحة فرصة الاطلاع على هذه المعلومات من قبل الجميع، الأمر الذي يوسع دائرة الرقابة ويحاصر الفساد الإداري والمالي باعتبار ذلك الخطوة الأولى في محاربة الفساد والدفع تجاه جودة الاداء الاداري. فوجود الشفافية يساهم في تطوير الأداء بشركة النيل الأزرق للتأمين بصورة خاصة والشركات الأخرى بصورة عامة، نسبةً للدور الذي تؤديه الشفافية والوضوح المؤسسي في التقييم الأدائي لموظفي الهيئات الإدارية والسيادية والتأمينية والمؤسسية، وتمثلت مشكلة البحث في وجود بعض القصور في أداء العديد من المؤسسات من الناحية الإدارية، ولعل السبب يعود إلى غياب الوعي بضرورة الشفافية والوضوح المؤسسي ولما لها من أثر ودور هام في التقييم الأدائي لموظفي الهيئات الإدارية والمؤسسية. ويمكن تحديد المشكلة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر تطبيق مبدأ الشفافية علي الأداء الإداري بشركة النيل الأزرق للتأمين؟

الاهمية:

تبرز أهمية هذه الدراسة من أن تنمية القدرات التنافسية لشركات التأمين تتطلب وجود آلية جديدة وغير تقليديه لتسهيل قدرتها على الوصول إلى الأهداف التي أنشئت من أجلها، ويعتبر تطبيق مبادئ وأسس الشفافية الإدارية الآلية المناسبة لتحقيق هذا الهدف، وكذلك تجنب الوقوع في الفساد الإداري الذي قد يعوق تحقيقها لتلك الأهداف. كما تتجلى أهميتها في أن شركات التأمين بحاجة إلى وضع أنظمة تكون صمام أمان لتطبيق مفهوم الشفافية، بهدف دمجها في المفاهيم العامة للعادات والتقاليد الإدارية، وتصبح منهجا معتمدا لتعزيز الثقة وحماية حقوق العملاء وتخفيض المخاطر، وتحسين مستوى دقة وشفافية البيانات والمعلومات التي تساعد على تحسين الأداء الاداري لها.

الأهداف:

ترمي هذه الدراسة لتحقيق التالي:

1. التعرف علي الارتباطات بين درجة تطبيق الشفافية بأدبياتها ومجالاتها المختلفة من جهة ومستوي الأداء الإداري من جهة أخرى عبر الحزم الإحصائية.
2. التعرف علي تصورات المبحوثين «أفراد عينة الدراسة» لدرجة تطبيق مبدأ الشفافية وأثرها علي الأداء الإداري في شركة النيل الأزرق للتأمين.
3. تقديم التوصيات التي قد تسهم في تحسين فاعلية وزيادة كفاءة أداء الإدارات التأمينية إذا ما طبقت الشفافية بكل ما جاء في الأدب الإداري.

فرضيات الدراسة:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تطبيق الشفافية تُعزي إلي متغيرات ديموغرافية مثل النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والدرجة الوظيفية.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تأثير الشفافية علي الأداء الإداري في شركة النيل الأزرق يُعزي إلي متغيرات الملاءمة والفاعلية والكفاءة والقيم المضافة.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تأثير الشفافية علي الأداء الإداري في شركة النيل الأزرق يُعزي إلي متغيرات الملاءمة والفاعلية والكفاءة والقيم المضافة.

منهج الدراسة:

تم أتباع الأسلوب الوصفي التحليلي والإحصائي.

مفهوم الشفافية:

الشفافية من المصطلحات الشائعة والمتداولة في عدد من المؤتمرات والمنظمات في الوقت الحالي، بل تُعد واحدة من المعايير العالمية المهمة في تصنيف الدول وترتيبها، وكذلك في تنقية المؤسسات والحكم على واقعيته. إذ إنها آلية لقياس درجة الحاكمية في المجتمع وهي عملية اتخاذ القرار وصناعته إذ هي التي تجيز للأفراد الحصول على المعرفة والمعلومة المتعلقة بالحاكمة بحيث يُمكنهم من اتخاذ القرارات ذات التأثير المشترك. وهي تعني الوضوح لما يجري ويدور داخل المؤسسات التي تدير الشأن العام مع سهولة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدامها من قبل العاملين⁽¹⁾.

فهي من المفاهيم الإدارية الحديثة المتطورة التي يجب على جميع المنظمات الإدارية الاخذ بها لما لها من أهمية في إحداث إدارة ناجحة تحاول معالجة العديد من المشاكل الإدارية كغموض في القوانين واللوائح المعمول بها ومحاولة إيجاد سبل لتبسيط الإجراءات من اجل مكافحة الفساد الإداري، وان زيادة الشفافية تساهم في زيادة درجة الثقة التي تمنحها المنظمات لموظفيها والمواطنين المراجعين للحصول على الخدمات التي يردونها⁽²⁾. والشفافية في اللغة تعني الشيء الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه فمعنى شف أي رق حتى يرى ما خلفه أي تعنى الوضوح وهي عكس التعتيم والسرية ولعل استخدام هذه الكلمة اصطلاحا لا يختلف كثيراً عن معناها اللغوي.

فالشفافية هي الصدق في حياتنا والصدق يعني قيمة وليس شعاراً وهي قيمة موجودة ويجب أن تكرر في حياتنا على صعيد المنزل والعمل والمجتمع والوطن. وعُرفت اصطلاحاً على أنها الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية في مراقبة أداء الدولة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسات للمحاسبة والمراقبة المستمرة⁽⁴⁾ كما تُعرف أنها وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل هذه التنظيمات وإتباع

تعليمات وممارسات واضحة وسهولة الوصول إلى اتخاذ القرارات على أساس درجة كبيرة من الدقة والوضوح. وتُعرف الشفافية بأنها وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها ، وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع⁽⁵⁾. ويُقصد بالشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد و توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة. والقائد ذو الشفافية يجب أن ينأى بنفسه عن مقاربة دوائر الشبهات عموما والمالية خاصة ويبعد تماما عن كل ما يمس أمانته ويخدش كرامته من تصرفات مادية ومعنوية ويكون ذو شفافية في كل ما يقدمه من معلومات صادقة للمستفيدين منفتحاً لكل من يطرق بابه⁽⁶⁾.

مبدأ الشفافية :

أصبح مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للقضاء على الفساد بمختلف مجالاته وأشكاله.. ويمكن تحقيق ذلك عندما يطبق هذا المبدأ بآلية عمل فاعلة. وللمزيد من إلقاء الضوء على مفهوم (الشفافية) نورد أهم التفسيرات. فقد فُسر بالمصادقية ، وهي المبدأ الذي حث عليه الدين الإسلامي حيث أكد على تحري الصدق في القول والعمل وفي جميع التعاملات. كما تم تفسيره بالانفتاح وعدم الغموض أو التضليل، والتزام الوضوح والصراحة التامة.. بحيث يُنظر إلى كافة الأمور بشفافية والتعامل معها بعقلانية وحكمة، وهناك من يؤكد أن تطبيق مبدأ الشفافية صار مطلباً حضارياً وإنسانياً في سبيل القضاء على الفساد وأعوانه وأذاليه. وبالفعل فإن تطبيقه في مختلف الأطر المؤسسية يخدم الأهداف التنموية والنهوض بها، ويعزز الثقة في التعامل بين أبناء الشعب وبين مختلف المؤسسات في الدولة. ولهذا أصبحت الشفافية مثاراً لاهتمام الجميع ومطلباً للشعب ولجهات تقييم الأداء المؤسسي بأجهزة الدولة والمنظمات الخاصة والجهاميرية⁽⁷⁾.

الآثار الاقتصادية لتطبيق الشفافية:

تتمثل هذه الآثار في التالي⁽⁸⁾:

1. تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق.
2. تخفيض تكاليف المشروعات.
3. زيادة كفاءة الاقتصاد.
4. حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظراً إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات.
5. زيادة جاذبية المناخ الاستثماري: يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة.
6. التخفيف من حدة الأزمات: أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة.

مفهوم الأداء الإداري:

يعتبر تقييم الاداء هو العملية المستمرة لتقييم وتقويم وإدارة كل من السلوك والنتائج الخاصة بمكان العمل . وتستخدم المنظمات مصطلحات وعبارات عديدة لوصف هذه العملية ، فيُعرف الأداء الإداري بأنه ما يقوم به موظف أو مدير من أعمال وأنشطة مرتبطة بوظيفة معينة، ويختلف من وظيفة لأخرى وإن وجد بينهما عامل مشترك. ومفهوم الأداء يتضمن معايير أخرى إضافة إلى معياري الكفاءة والفاعلية مثل: معدلات دوران الموظفين والحوادث والغياب والتأخير عن العمل، حيث أن الفرد العامل الجيد هو الذي تكون إنتاجيته عالية، وكذلك يسهم أداؤه في تقليل المشاكل المرتبطة بالعمل كالانتظام في العمل وقلة حوادثه، لذلك يمكن القول أن الأداء المرضي يتضمن مجموعة من المتغيرات من حيث أداء العمل بفاعلية وكفاءة مع حد أدنى من المشاكل والمعوقات والسلبيات الناجمة عن سلوكه في العمل⁽⁹⁾.

تقييم الأداء الإداري:

لإعطاء صورة عن مفهوم تقييم الأداء الإداري، لابد من التعرف على مكونات هذا المفهوم والتي يبدو أن المكون المحوري فيها هو (الأداء الإداري) الذي يمكن تعريفه بأنه «المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، وهو يشتمل على ثلاثة أبعاد هي⁽¹⁰⁾:

1. أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة.
 2. أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة.
 3. أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ويمكن تحديد مفهوم تقييم الأداء الإداري بأنه «مدى تحقيق المنظمة للأهداف المحددة لها، أو هو عملية تحليل وقياس الأعمال المنجزة خلال فترة زمنية معينة.
- وبشكل أكثر شمولاً يمكن تعريف مفهوم تقويم الأداء المؤسسي بأنه عملية تهدف إلى قياس ما تم إنجازه من قبل منظمة ما خلال فترة زمنية محددة، مقارنة بما تم التخطيط له كماً ونوعاً وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات مع تحديد أوجه القصور والانحراف إن وجدت وسبل علاجها في الحاضر والمستقبل⁽¹¹⁾.

ويشير هذا التعريف إلى أن مفهوم تقويم الأداء الإداري يعكس الجوانب الرئيسة التالية:

- أ. إن تقويم الأداء عملية هادفة للتعرف على مدى تحقيق المنظمة لأهدافها المقررة والخطط الموضوعة.
- ب. أنها عملية استمرارية تهدف إلى استخلاص النتائج التي يتعين إتباعها لتصحيح الانحرافات وتحسين الأداء خلال الفترات الزمنية التالية.
- ج. إن هذه العملية تساعد في وضع أهداف جديدة وتعديل الخطط القائمة لتخدم أفضل مستوى من الإنجاز الممكن.

يمكن تعريف التقويم على أنه عملية قياس مدى منهجية وموضوعية ملاءمة المشاريع الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها، حيث يعد أداة إدارية لإرشاد صانعي القرارات ومديري

المشاريع عما إذا كان التخطيط والتنفيذ للمشروع تم وفق ما هو مخطط له، وعادة ما تكون محددة بزمان معين بحسب توقيت التقييم، ويجري التقييم عادة لتحقيق هدف معين وللإجابة عن أسئلة محددة تزود صانعي القرار ومديري المشاريع بالمعلومات حول النظريات والفرضيات المستعملة في التنفيذ فيما إذا كانت فعالة أم لا، ولماذا؟ للتمكن من اتخاذ القرار الصحيح بشأن تعديل السياسات والإجراءات الجارية بالتنفيذ، والاستفادة منها مستقبلاً في تنفيذ مشاريع أخرى. ويهدف التقييم بصورة عامة إلى تحديد مدى ملاءمة المشروع بالنسبة إلى الأهداف الموضوعية، وفاعليته وكفاءة إنجازه ومدى تأثيره واستدامته⁽¹²⁾.

عملية تقييم الأداء وعلاقته بمستويات الأداء الأخرى:

يبدأ التقييم بعملية جمع البيانات عن المشروع أو سماته ليتسنى اتخاذ قرارات مهمة بشأنه، فمن الممكن أن تتضمن عملية التقييم أنواعاً مختلفة، إذ تتجاوز أنواع التقييم الـ 35 نوعاً، وإن اختيار نوع التقييم يعتمد بالدرجة الأساس على ما نريد التوصل إليه حول المشروع، وما هي المعلومات التي نحتاج إلى جمعها. وتشمل عملية التقييم الخطوات التالية⁽¹³⁾:

1 - تحديد الغرض من التقييم:

من الضروري معرفة غرض التقييم، وما الجهة التي ستقوم باستعمال نتائجه ولأي سبب، والتأكد من أن خطة التقييم الموضوعية تحقق الغرض منه. ينبغي أن تكون أسباب التقييم وغاياته محددة تحديداً واضحاً قبل البدء بتقييم أي مشروع. فإذا لم يكن الغرض واضحاً، فقد يركز التقييم عندئذ على اهتمامات خاطئة، ويتوصل إلى استنتاجات خاطئة أيضاً، ويقدم توصيات لمستخدمي نتائج التقييم لن تكون مفيدة.

2 - وضع أسئلة التقييم الرئيسة:

المسائل المركزية التي يفترض أن يُعالجها التقييم، حيث يعالج التقييم الأسئلة التي يتحقق بإجابتها الغرض أو الغاية منه، وعادة لا تكون هذه الأسئلة من النوع الذي يتطلب إجابات مثل «نعم» أو «لا»، بل غالباً ما تتصف هذه الأسئلة بالموصفات التالية:

أ. تحفز التفكير.

ب. تتحدى الافتراضات.

ج. تركز على الاستعلام والانعكاس.

د. تقود إلى أسئلة أخرى.

وتتطلب مثل هذه الأسئلة من فريق التقييم التعامل مع طائفة عريضة من عناصر المشروع، أو العناصر التنظيمية، حتى يمكن الإجابة عنها⁽¹⁴⁾.

3- عملية جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها:

تُجمع المعلومات والأدلة للإجابة عن أسئلة التقييم باستخدام أدوات جمع البيانات. والبيانات التي تجمع هي نتائج التقييم. وتتوقف قوة الاستنتاجات على كمية المعلومات التي تجمع، وجودتها ومصداقيتها. كما تتوقف أيضاً على جودة تحليل بيانات التقييم وتفسيرها.

والتفسير هو محاولة تحديد معنى النتائج ويشكل جزءاً من الجهود الكلية التي تُبذل لجعل الأدلة التي تُجمع في تقييم ما ذات معنى. وبعد ذلك يجري تجميع استنتاجات التقييم المفصلة في استنتاجات تقييم عامة ودروس مستفادة. وهذه الدروس هي ما يُتعلَّم من التجربة، فهي تعميمات بشأن ظرف محدد.

4- التوصيات:

هي تدابير توضع استناداً إلى نتائج تحليل البيانات وتفسيرها، ويُقصد بها أن يأخذها مستخدمو نتائج التقييم بعين الاعتبار. وتعد صياغة التوصيات مرحلة قائمة بذاتها من مراحل تقييم المشاريع.

الشفافية المؤسسية وتقييم الأداء الإداري:

يشير مفهوم الشفافية إلى الوضوح داخل المؤسسة وفي العلاقة مع أصحاب المصالح وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة والمؤسسات غير الحكومية. وتعتبر الشفافية عكس الغموض والسرية بحيث تتضمن إيجاد بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية من حيث التخطيط والتمويل والتنفيذ متاحة ومنظورة ومفهومة، وجعل القرارات المتصلة بالسياسات المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح على جميع الأطراف ذوي العلاقة. هذا وقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة أن الشفافية هي حرية تدفق المعلومات والمعرفة والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب العلاقة بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء. كذلك تمثل الشفافية الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية في مراقبة أداء الدولة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسات للمحاسبة والمراقبة المستمرة⁽¹⁵⁾.

إن أهمية الشفافية بالنسبة للمؤسسات تساهم في تحسين فعالية وكفاءة إدارة العمليات الإدارية واستغلال الموارد العامة وتوظيفها في المجالات التي تحقق العائد على المجتمع وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وكذلك بناء ثقافة مشاركة العاملين والمتعاملين في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتقييم العمليات والخدمات، والالتزام بالقوانين، وبناء ثقافة تنمية الولاء المؤسسي والشعور بالمسؤولية نحو تحقيق الأهداف، والاستجابة لمتطلبات واحتياجات المتعاملين بجودة عالية وسرعة مناسبة بما يضمن تحقيق رضاهم، ومن ثم تحقيق ثقافة المساءلة والشفافية وإيجاد أسس لتحديد مسؤولية الانجاز والنتائج، ومحاربة ومكافحة الفساد بأشكاله وممارساته، وإيجاد نظام وتعليمات تضمن وتؤدي إلى توثيق الإجراءات والانظمة وتحديد المسؤوليات والحقوق والصلاحيات والعلاقات في إطار منهجية عمل واضحة.

فمن أهداف الأداء المؤسسي أنه وسيلة لتقييم المؤسسة وكذلك الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وقاعدة معلومات لرسم السياسات والخطط وتحليل نقاط القوة والضعف وربط الأداء المؤسسي بالاقتصاد الوطني. ومن سمات المؤسسات ذات الأداء الجيد هي أن تكون واضحة الأهداف وتحدد المدخلات والمخرجات وتركز على النتائج لا على الإجراءات وتكون ذات صلاحيات واسعة وقادرة على المنافسة وتراجع باستمرار إجراءاتها وتواصلها الدائم مع المعنيين والشركاء والمستفيدين وتتعلم وتتغير وتكون قياداتها من الداخل وقراراتها جماعية، وقياس الأداء هنا هو التحقق من كفاءة وفعالية المؤسسات في استخدام مواردها وإمكاناتها المتاحة باستخدام نموذج أو نماذج معينة، ومن أهداف قياس الأداء هي تحسين مستوى الخدمات وتحديد المشكلات وتخفيض التكاليف وتشخيص أسباب انخفاض الإنتاجية، وفترات التقييم تكون إما سنوية أو نصف سنوية أو فصلية أو ما تراه المؤسسة مناسباً لها، وفريق التقييم في المؤسسة يجب أن لا يقل عن خمسة أشخاص والشروط الواجب توافرها في عضو فريق التقييم هي الرغبة الأكيدة والقدرة على قيادة المهمة داخل المؤسسة والاستقرار النسبي لعضو الفريق والإيمان بالتغير والمعرفة العلمية والخبرة الوظيفية والقدرة على التحليل والاستنتاج، وهناك قيم يجب أن يؤمن بها عضو الفريق هي الحيادية والمهنية والعلمية والعمل الجماعي واحترام الآخرين والتواضع.

بصورة عامة يمكن تحديد أثر الشفافية في تقييم الأداء المؤسسي في أنها هيكلية مجلس الإدارة وممارساته، من خلال تحديد الوضع القانوني والمحاسبة والمسألة، والامتثال للقوانين الداخلية والتشريعية، وتفويض السلطة، ووضع الرؤية والخطة الاستراتيجية للمشاركة، وترسيم الرؤية، ومن ثم القياس للأداء بصورة عامة، وكل ذلك يؤدي إلى تحقيق الاتصال الفعال والتقليل من التعقيدات الإدارية، وخلق بيئة عمل أفضل أي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية⁽¹⁶⁾.

الدراسة الميدانية:

تكون مجتمع الدراسة لهذا البحث من الإداريين والعاملين في شركة النيل الأزرق للتأمين، حيث قامت الباحثة بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على المبحوثين باستخدام أسلوب العينة القصدية بنسبة بلغت أكثر من (66%) من مجتمع الدراسة، وقد استجاب كامل العدد. وتم عرض التكرارات والنسب المئوية للعبارات التي وردت في قائمة الاستبيان التي تحمل صفة البيانات الأساسية، إبتداءً من عبارات الفرضيات، ومن ثم تحليل البيانات الأساسية التمكن من معرفة مدى تصور مجتمع الدراسة للعبارات التي وردت، وسوف تقدم الباحثة إحصاءاً وصفيّاً للبيانات الأساسية لأفراد مجتمع الدراسة بجداول توضح قيم كل متغير. وفيما يلي تحليل للبيانات الشخصية لأفراد مجتمع البحث حسب خصائصهم المختلفة.

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري لأفراد مجتمع الدراسة وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	19	38.0
أنثى	31	62.0
المجموع	50	100.0

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يبين الجدول رقم (1) أن (38%) من مجتمع الدراسة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم (19) ، وبلغ عدد الإناث (31) بنسبة (62%) من المجتمع الكلي.

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري لأفراد مجتمع الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	9	18.0
من 30 إلى 40 سنة	23	46.0
من 40 إلى 50 سنة	14	28.0
من 50 إلى 60 سنة	2	4.0
أكبر من 60 سنة	2	4.0
المجموع	50	100.0

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يبين الجدول رقم (2) أن (18%) من أفراد مجتمع الدراسة هم من الفئة العمرية من (أقل من 30) سنة، أما الأفراد الذين هم من (30 إلى 40) سنة فقد بلغ عددهم (23) فرداً بنسبة (46%)، بينما أفراد مجتمع الدراسة الذين هم من (40 إلى 50 سنة) فعددهم (14) فرداً بنسبة (28%) ، أما الفئة العمرية (50 إلى 60 سنة) فنسبتهم (4%)، وهنالك عدد (2) أفراد يتجاوز عمرهم 60 سنة بنسبة (4%) أيضاً.

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري لأفراد مجتمع الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

النوع	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	18	36.0
عازب	27	54.0
مطلق	4	8.0
أرمل	1	2.0
المجموع	50	100.0

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يبين الجدول رقم (3) أن (36 %) من أفراد مجتمع الدراسة متزوجون، إذ بلغ عددهم في المجتمع (18) فرداً، بينما غير المتزوجين فقد بلغ عددهم في المجتمع (27) فرد ونسبة (54%)، والمطلقين بلغ عددهم (4) ومن فئة الأرامل بلغ عددهم (1)

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري لأفراد مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	3	6.0
جامعي	27	54.0
فوق الجامعي	20	40.0
المجموع	50	100.0

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يظهر الجدول رقم (4) أن (6 %) من أفراد مجتمع الدراسة متحصلون على الشهادة الثانوية، بينما (54%) منهم جامعيون، كما تضمن مجتمع الدراسة على (20) فرد ونسبة (40%) متحصلون على شهادات علمية فوق الجامعية.

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري لأفراد مجتمع الدراسة وفق متغير الدرجة الوظيفية

النوع	التكرار	النسبة المئوية
إدارة تنفيذية	23	46.0
إدارة وسطى	24	48.0
إدارة عليا	3	6.0
المجموع	50	100.0

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يظهر الجدول رقم (5) أن الدرجة الوظيفية لـ (46 %) من أفراد مجتمع الدراسة هي «الإدارة التنفيذية»، بينما الأفراد من الدرجة الوظيفية «الإدارة الوسطى» فبلغ عددهم (24) بنسبة (48 %)، بينما أفراد مجتمع الدراسة من «الإدارة العليا» فبلغت نسبتهم (6%).

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري لأفراد مجتمع الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النوع	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	20	40.0
من 5 و اقل من 10 سنوات	16	32.0
أكثر من 10 سنوات	14	28.0
المجموع	50	100.0

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يبين الجدول رقم (6) أن عدد 20 من أفراد مجتمع الدراسة سنوات خبرتهم أقل من خمس سنوات، وعدد 16 خبرتهم من (5-10) ، ، في حين أن من تعدت خبرتهم العشرة سنة فبلغ عددهم 11 فردا.

تحليل عبارات الفرضية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الشفافية وومعايير جودة الأداء الإداري في شركة النيل الأزرق للتأمين.

جدول رقم (7) ملخص نتائج الفرضية الأولى:

فرضية الدراسة الأولى	نسبة الموافقة	المتوسط العام	التفسير	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية
توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الشفافية وومعايير جودة الأداء الإداري في شركة النيل الأزرق للتأمين.	68.7%	4.07	أوافق	27.7	0.002

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2021م .

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الاولى والتي نصت على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الشفافية وومعايير جودة الأداء الإداري في شركة النيل الأزرق للتأمين). قد تحققت في جميع عبارات الفرضية بنسبة موافقة بلغت (69%).

تحليل عبارات الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تطبيق الشفافية تُعزي إلي متغيرات ديموغرافية مثل النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والدرجة الوظيفية.

جدول رقم (8) ملخص نتائج الفرضية الثانية

مستوى المعنوية	قيمة كاي تربيع	التفسير	المتوسط العام	نسبة الموافقة	فرضية الدراسة الثانية
0.001	33.7	أوافق	4.08	72.4%	توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تطبيق الشفافية تُعزي إلى متغيرات ديموغرافية مثل النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والدرجة الوظيفية.

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2021م .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تطبيق الشفافية تُعزي إلى متغيرات ديموغرافية مثل النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والدرجة الوظيفية) قد تحققت في جميع عبارات الفرضية بنسبة موافقة بلغت (72.4%).

تحليل عبارات الفرضية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تأثير الشفافية علي الأداء الإداري في شركة النيل الأزرق للتأمين يُعزي إلى متغيرات الملاءمة والفاعلية والكفاءة والقيم المضافة.

جدول رقم (9) يوضح ملخص نتائج الفرضية الثالثة

مستوى المعنوية	قيمة كاي تربيع	التفسير	المتوسط العام	نسبة الموافقة	فرضية الدراسة الثالثة
٠,٠٠٣	٣٥,٠١	أوافق	٤,٠٦	٥٤,٩%	توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تأثير الشفافية علي الأداء الإداري في شركة النيل الأزرق يُعزي إلى متغيرات الملاءمة والفاعلية والكفاءة والقيم المضافة.

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2021م .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة «المبحوثين» لدرجة تأثير الشفافية علي الأداء الإداري في شركة

النيل الأزرق للتأمين يُعزي إلي متغيرات الملاءمة والفاعلية والكفاءة والقيم المضافة) قد تحققت في جميع عبارات الفرضية بنسبة موافقة بلغت (55%).

الخاتمة

إن مسألة الشفافية والمشاركة الإدارية في إدارة الشؤون العامة أضحت من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها كافة أنظمة هذه الدول، وأصبحت السرية مجرد استثناء محدود ومحصور وقابل للجدل والانتقاص يوماً بعد يوم لصالح الشفافية كمبدأ عام، ذلك المبدأ الذي يحكم ويسود كافة الأنشطة ووظائف وأعمال الحكومة وجهازها الإداري، لذلك أن استخدام الشفافية في مختلف النواحي الإدارية يحتاج إلى وقت من أجل الحكم له أو عليه في الإدارة، وهو بالتأكيد موضوع له العديد من المحاور والآثار، ويعتبر من بين المبادئ الأساسية التي تقوم عليها كافة أنظمة العمل الإداري وحتى أنظمة الحكم، وأصبحت السرية مجرد استثناء محدود ومحصور وقابل للجدل والانتقاص يوماً بعد يوم لصالح الشفافية كمبدأ عام، فكلما زادت درجة الشفافية والمشاركة في إدارة الشؤون العامة في أي مؤسسة ما، ارتفعت معدلات النمو والتنمية، والأداء بصورة عامة، لذلك تبقى الإدارة بالشفافية أحد الشروط والمقومات الأساسية لتطوير الأداء وقياسه.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقات ارتباطية قوية وموجبة ودالة إحصائية بين الشفافية وتحسين فاعلية تقييم الأداء الإداري.
2. تعد عملية الشفافية عملية مؤثرة على النمو والأداء المستقبلي للمؤسسات وكافة أنشطتها، وتتطلب تخصيص موارد اقتصادية كبيرة وإدارة رشيدة، وعملية تقييم الأداء الإداري هي عملية معقدة وتؤثر فيها العديد من العوامل الداخلية والخارجية.
3. يغلب على المؤسسات الاقتصادية والإدارية الغير مطبقة للشفافية عدم الاهتمام بالأدوات الحديثة لدعم تقييم الأداء الإداري، وإنما تتوافر لديها قاعدة بيانات تقوم بتخزين المعلومات التاريخية مما يُمكن متخذي القرار من الرجوع إليها في الحالات المشابهة.
4. هناك هدر في الجهد والوقت وكثرة الورقيات، عند جمع البيانات الخاصة في عملية تقييم الأداء الإداري، وهذا يعود إلى ضعف التقنيات المستخدمة عند دعم القرار الإستراتيجي ومتطلبات تحقيق الشفافية المؤسسية.
5. تعتمد شركة النيل الأزرق للتأمين في عملية تطبيق مبدأ الشفافية على إجراءات تحريرية وتقييمية بشكل أوامر إدارية وتعليمات تُنظّم عملية تقييم الأداء الإداري بالشركة ويتولى مجلس الإدارة دراسة الأفكار الجديدة. وتكون الموافقة على أي قرار إداري هو من اختصاص مدير الشركة ولا يمتلك مجلس الإدارة أي سلطة لاتخاذ أي من القرارات الإدارية حتى بالنسبة للمشاريع الممولة ذاتياً.
6. إن نقص المعرفة النظرية والخبرة لدى المعنيين بعملية تقييم الأداء، أدى إلى تركيز شركة

النيل الأزرق للتأمين على استخدام معايير محددة في عملية تقييم الأداء، وترك معايير أكثر فائدة مثل أسلوب الشفافية والوضوح والنزاهة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل توصي الباحثة بالاتي:

1. ضرورة قيام شركة النيل الأزرق للتأمين باستخدام إجراءات محددة عند اتخاذ انتهاج مبدأ الشفافية في تقييم أداء عمليات الشركة، وذلك باستحداث قسم مستقل يتولى هذه العملية.
2. ضرورة قيام شركة النيل الأزرق للتأمين بإدخال عامل المخاطرة وعدم التأكد عند اتخاذ قرار تقييم الأداء لان عدم اخذ العامل المذكور بنظر الاعتبار في عملية التقويم سوف يؤدي الى احتمال تحويل المقترحات الإدارية الخاسرة الى مقترحات جذابة.
3. إعادة تقويم شاملة للنظم المستخدمة في عملية التقييم المعتمدة علي الشفافية والنزاهة والوضوح المؤسسي، نظراً لأهمية هذا النظم في توفر المعلومات الملائمة وبكلفة مناسبة، وبما يساعد في تقييم المقترحات الإدارية على أسس علمية وعملية سليمة.
4. الاستعانة بنظم وأساليب أخرى فضلاً عن النظام الإداري. لدعم عملية اتخاذ قرار بتقييم الأداء مثل الاستفادة من التحليلات الإحصائية لمعالجة المخاطرة وعدم التأكد، والاستعانة بأساليب بحوث العمليات عند المفاضلة بين البدائل.
5. إدخال الأفراد المشاركين في عملية اتخاذ قرار بتقييم الأداء في دورات تدريبية بشكل مستمر، لاطلاعهم على آخر الطرق والأساليب المستحدثة في عملية اتخاذ القرارات .
6. ضرورة إدراك مراكز القرار الإستراتيجي لأهمية الشفافية في عملية دعم القرارات الإستراتيجية ومنهجية تقييم الأداء الإداري، وإيلائها أهمية أكبر لما تحققه من استغلال أمثل لمواردها.

قائمة المراجع والمصادر:

- (1) محمود العلاق، الوضوح المؤسسي في الدول العربية، اليرموك، دار غطار للنشر، 1999م، ص 7
- (2) عبد الله الفيتوري المرابط، الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين، بحث منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005م، ص 24
- (3) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد - كتاب المرجعية، إصدار منظمة الشفافية الدولية، والمركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005م، ص 53.
- (4) محمد محمود الأمام، مداخل في مؤتمر (آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية) - منظور استراتيجي ومؤسسي، القاهرة، 2001م، ص 72.
- (5) محمد جمال باروت، خلاصة تنفيذية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، ص 220.
- (6) Ashour, A.S(2004), " Integrity, Transparency, and accountability in Public Sector", (6) UNDP, Concept Paper, p 33
- (7) أحمد عبد العظيم إبراهيم الجزار، قياس مدى تحقق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية دراسة تطبيقية في الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية، مجلة الاقتصاد والعلوم، العدد السابع، 2005م، ص 95.
- (8) عبد الله الفيتوري، مرجع سابق، ص 88.
- (9) أحمد محمد المصري، التخطيط وتقييم الأداء الإداري، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2004م، ص 43.
- (10) محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، عمان : دار وائل للطباعة والنشر، 2008م، ص 102.
- (11) كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، 2003م، ص 49.
- (12) عبد الغفار حنفي، إدارة الأفراد بالمنظمات مدخل وظيفي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص 60.
- (13) عادل محمد زايد، الأداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003م، ص 18.
- (14) أماني جرار عليان، الشفافية في الخدمة المدنية، مفاهيمها معاييرها، ديوان الخدمة المدنية بعمان، الأسبوع العلمي الخامس، 1997م، ص 52.
- (15) زينب حسين، نموذج استراتيجي متعدد الأبعاد لتقييم الأداء ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، القاهرة، 8-6 نوفمبر 2001م، ص 36.
- (16) محمود أبو النادي، تصورات رؤساء الأقسام الإدارية والأكاديمية في جامعة اليرموك لبعض الممارسات الإدارية ذات العلاقة بالشفافية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2001م، ص 84.

دولة القانون (دراسة تحليلية)

باحثة

أ. عوضية حسن طيفور محمد

مستخلص:

تناولت الدراسة الدولة القانونية. تمثلت مشكلة الورقة في وجود دولة القانون في أي دولة يعني ان الاجهزة العدلية والمؤسسات القضائية تمارس واجبها بصورة جيدة وأن كل مواطن يعرف متي يطلب حقه ومن أين يؤدي واجبه وعليه فإن الدراسة تعالج قضايا المساواة والعدالة وفق القانون في دولة ما كما انها تعالج توجه المواطن أن يقوم بمطالبة حقه عبر القانون وتعالج التخلق القانوني والحروب من تطبيق قواعد العدالة بمشكلة الدراسة هي معالجة عدم وجود القانون في أي دولة . نبعت اهمية الورقة في عكس التطور القانوني لدولة القانون حيث تطبيق وإرساء قواعد العدالة وتطبيق القانون في دولة القانون يحقق الاطمئنان للمواطن يعكس وجود القانون في دولة ما تطور الدولة حضاريا داخليا وخارجيا مما يجلب العمالة الخارجية من القدوم عليها من اجل العمل أو الاستثمار. هدفت الدراسة إلى تطبيق مبادئ القانون في الدولة وأن يؤدي وجود الدولة القانونية إلى تطور وبناء أساسها الداخلي بصورة قوية وبناء العلاقات الخارجية مع العمال وفق القانون في كل المجالات . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج اهمها ضرورة العمل ايجاد صيغ قانونية واضحة تحدد للدولة مدى قانونيتها وسلطة القانون الذي تعمل وفقا له . من توصيات الدراسة العمل على دراسة الموضوع بصورة أشمل وأوسع وإضافة مادة جديدة لرفد المكتبة بمواضع غاية في الأهمية.

الكلمات المفتاحية: الدولة القانونية، المؤسسات القضائية، قواعد العدالة.

Abstract:

The paper dealt with the topic of the legal state. The problem of the paper in the existence of the rule of law in any country means that the judicial organs and judicial institutions exercise their duty in a good voice and that every citizen knows when to ask his right and where to perform his duty and so the research addresses the issues of equality and justice according to the law in a country, By claiming its right through law and addressing legal creation and wars from the application of the rules of justice

to the problem of research is to address the absence of law in any country. The importance of the paper is in contrast to the legal development of the state of law. The application and establishment of the rules of justice and the application of the law in the state of law ensures the safety of the citizen. The presence of the law in a country reflects the development of the state internally and externally, bringing foreign workers to come for work or investment. The study aimed to apply the principles of law in the state and lead to the existence of the legal state to develop and build its internal basis in a strong manner and build external relations with workers according to law in all fields. The study reached a number of results, the most important of which is the necessity of working to find clear legal formulas that determine the state's legality and the authority of the law according to it. One of the recommendations of the study is to study the subject in a more comprehensive and broader manner and to add a new material to the library in a very important position.

Keywords: legal state, judicial institutions, rules of justice.

مقدمة :

يقصد بالدولة القانونية خضوع الدولة للقانون. ويتحقق خضوع الدولة للقانون من خلال التزام السلطات العامة في الدولة بإحكام القانون، فالسلطة التشريعية وهي تضع القواعد القانونية ينبغي ألا تخالف أحكام الدستور وإلا عدت هذه القواعد غير دستورية، ويمكن الطعن بعدم دستورتها أمام المحكمة المختصة إذ يوجد في بعض البلدان محكمة دستورية تختص بالفصل في دستورية القوانين. وتجدر الإشارة إلى إن مفهوم الدولة القانونية اكتسب أهمية استثنائية في العصر الحديث، ذلك إن المجتمعات في القدم عاشت ولفترة طويلة من الزمن تحت مفهوم نظرية الحق الإلهي التي يكون بمقتضاها الحاكم مفوضاً من الإله لايصال عما يفعل.

أهمية الدراسة :

1. عكس التطور القانوني لدولة القانون حيث تطبيق وإرساء قواعد العدالة
 2. تطبيق القانون في دولة القانون يحقق الاطمئنان للمواطن
 3. يجعل تطبيق قواعد العدالة ونصوص القانون في مختلف انواعه ومعرفة كل مواطن دوره وحقه تجاه الدولة.
- أسباب اختيار الدراسة :

1. ضرورة تطبيق قواعد القانون لأن ذلك يحقق للدول كثير من عدم حدوث أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية.
2. لإكمال الدور بين أفراد الدولة أي بمعنى آخر التعاون بين أفراد الدولة والمؤسسات العدلية التي تقوم بالتطبيق للقانون، هنا يكتمل الادوار وتكون المسألة سهلة.

أهداف الدراسة :

1. تفعيل آليات ومنفذي القانون بصورة جيدة
2. أن يؤدي وجود الدولة القانونية إلى تطوير وبناء أساسها الداخلي بصورة قوية وبناء العلاقات الخارجية مع باقي الدول وفق القانون في كل المجالات

مشكلة الدراسة :

وجود دولة القانون في أي دولة يعني ان الاجهزة العدلية والمؤسسات القضائية تمارس واجبها بصورة جيدة وأن كل مواطن يعرف متي يطلب حقه ومن أين يؤدي واجبه وعليه فإن الدراسة يعالج قضايا المساواة والعدالة وفق القانون في دولة ما كما انها تعالج توجه المواطن أن يقوم بمطالبة حقه عبر القانون وتعالج التخلف القانوني والهروب من تطبيق قواعد العدالة بمشكلة الدراسة هي معالجة عدم وجود القانون في أي دولة

الدراسات السابقة :

دراسة علي محمد جعفر بعنوان : نشأة القوانين وتطورها ؛ مدخل إلى دراسة: القوانين القديمة، القانون الروماني، الشريعة الإسلامية، رساة لنيل درجة الكتوراه في الدراسات الاسلامية ، جامعة غزة ، فلسطين ، 2013م

تناولت هذهالدراسة تطور الفكر القانوني عبر العصور المختلفة، ودوره في ضبط سلوك الأفراد وتنظيم المجتمعات باعتباره المرأة المعاكسة لقيمها وريقها وحضارتها. فالنظم القانونية المعاصرة ما هي إلا تهذيب لنظم سابقة، كما أن الكثير من القواعد القانونية الوضعية نشأت في الأساس في عمق التاريخ القديم، وما زالت تحكم جانب من العلاقات الإنسانية، وبالتالي لا يمكن تبريرها أو فهمها إلا بالرجوع إلى أصولها التاريخية. والدراسة في هذا المجال لا تقتصر على المراحل المختلفة التي مرّت بها النظم القانونية

إنما تتعداها إلى الكشف عن حقيقة ووسائل تطورها، فالقوانين في أي عصر هي وليدة الظروف المحيطة بالإنسان، وثمره تطور اجتماعي متلاحق، وتفاعل عوامل سياسية واقتصادية وفكرية متصلة الحلقات.

تأتي الرسالة في ثلاثة أقسام ومقدمة عامة تتناول نشأة أهم القوانين القديمة عند الفراعنة والهنود والصينيين واليونانيين واليهود والبابليين باعتبار أن هذا النهج يلقي الضوء على واقع القوانين في المجتمعات القديمة. ثم خصص القسم الأول لدراسة القانون الروماني مقارنةً في بعض الحالات مع التشريع/الأنجلوسكسوني/لدوره البارز في بناء علم القانون. ويتناول في القسم الثاني دراسة مراحل التشريع الإسلامي ومصادره الأصلية والتبعية باعتبار طبيعته الدينية الثابتة وملامته لكل زمان ومكان هذا وخصص القسم الثالث للبحث في بعض النظم القانونية والاجتماعية في الشريعة الإسلامية والتشريع الروماني متبعاً أسلوب المقارنة بين التشريعين.

تعريف الدولة القانونية :

لا تخلو معظم الدراسات حول موضوع الدولة من ذكر مصاعب تحديد وتعريف الدولة، والاختلاف في الفقه، والفكر السياسيين حول تعريف هذه الظاهرة التي تتسم بالتعقيد، والغموض، والتنوع، وإذ يرى الباحثون صعوبة في الاتفاق على تعريف واحد للدولة، لذلك فإن هناك من يعدّ تعريفات كثيرة للدولة⁽¹⁾، عبد الرزاق عبد الفتاح ، (2007م)، ولا يشمل اختلاف التعريفات فحسب، وإنما يمتد أيضاً إلى تحليل وتفسير هذه الاختلافات، فهناك آراء مختلفة حول سبب هذا الاختلاف والتعدد والتنوع في تعريف الدولة، وهناك من يرجع الاختلاف في تعريف الدولة إلى الاختلاف في النظرة لتكوين وبناء، ووظيفة الدولة، وتأسيساً على ذلك ظهرت ثلاثة آراء بهذا الصدد: يقول الرأي الأول بأن الدولة عبارة عن منظمة تسعى لتحقيق أهداف محددة لمصلحة الجماعة؛ ويقول الرأي الثاني بأن الدولة عبارة عن جمعية ضمن الجمعيات الأخرى تؤدي عملها وفقاً لأحكام القانون الذي وضع من قبل الحكومة صاحبة السلطة والتي تستطيع عن خلالها، أي السلطة، إرساء دعائم النظام في المجتمع؛ ويرى الرأي الثالث بأن الدولة مؤسسة، وهي مؤسسة الأصل، وتتفرع عنها مؤسسات أخرى أقل منها شأنًا كالحكومة، والأحزاب⁽²⁾.

تعريف الدولة القانونية في الفكر السياسي والقانوني:

تعريف الدولة في الفكر السياسي:

يظهر الاختلاف في تعريف الدولة في الفكر السياسي أيضاً عند استعراض التعريفات المختلفة لها عند المفكرين، والفقهاء القانونيين، فالدولة عند (جان بودان)، وهو يطلق عليها (الجمهورية)، لا تعد دولة إن لم تكن فيها قوة سيدة توحد كل أعضائها، وأجزائها، وكل أسرها وهيئاتها في جسم واحد، تلك هي، بالنسبة ل (بودان) النقطة الرئيسة والأكثر ضرورة، وإنطلاقاً من ذلك يُعرف (الجمهورية) بالقول «إن الجمهورية هي الحكم المستقيم لعدة أسر⁽³⁾ ولما هو مشترك لديها، بشرط أن تتوفر لديه قوة سيدة» ويرى جون، أوستن، في كتابه (قراءات حول الاجتهاد)، أن الدولة «هي نظام قانوني توجد فيه سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي للقوة». وفي كتابه (أصل العائلة

والملكية الخاصة والدولة)⁽⁴⁾، يعرف (انجلز) الدولة بأنها «علاقة قهر اجتماعية، أي أنها سيطرة طبقة على مجتمع؛ حيث وصلت فيه الطبقات إلى مستوى تهدد فيه صراعاتها على المصالح، والمنافع وجود ذلك المجتمع، ويؤذن بانهيائه وانحطاطه، ولذلك تنشأ الدولة كسلطة قمعية لتلطيف حدة التناقضات والصراعات ولتكون أداة بيد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج لغرض سيطرتها وسلطتها على الطبقات الأخرى والدولة عند كارل ماركس هي عميل البرجوازية، وأن جميع أجهزة الدولة تصبح عيوناً وأذاناً، وسواعد، وأرجلاً تمكن المالكين من التأثير، وهو أي (ماركس) يرى بصورة عامة بأنه «ليست السلطة الحديثة سوى لجنة تدير الشئون المشتركة لكامل الطبقة البرجوازية وفي نفس الإطار الفكري وبنفس المنهجية»⁽⁵⁾، جاء تعريف الدولة في دائرة المعارف الاجتماعية المعبرة عن الفكر الماركسي لمفهوم الدولة بقولها إن الدولة هي أداة للسلطة السياسية في المجتمع الطبقي وعرفت الدولة الاشتراكية بأنها دولة عموم الشعب، وأنها هيئة سياسية للشعب بأسره، وأداة لبناء الشيوعية، وجعل الطبقة العاملة هي القاعدة لعموم الشعب. وجاء أيضاً في قاموس المصطلحات السياسية المعبر عن الفكر الماركسي، بأن الدولة هي «شكل تاريخي للتنظيم السياسي، يقسم المجتمع إلى مستغلين ومستغلين، أو إلى مستغلين وشغيلة»، ويرى الفكر الماركسي بصورة عامة، أن الدولة طالما كانت شكلاً من أشكال دكتاتورية الطبقة السائدة، فإنها تمارس سلطتها كقوة قمعية بمساعدة القوات المسلحة والمؤسسات القمعية الأخرى مثل الشرطة والمحاكم والسجون، وجوهر فط الدولة واحد في جميع الحالات، أي حالات (الجمهورية، البرجوازية، الملكية الدستورية...)، هو دكتاتورية الطبقة المسيطرة اجتماعياً واقتصادياً. تنعكس هذه الأفكار بطبيعة الحال وجهة النظر الماركسية لمفهوم الدولة، حيث تتناول جوهر فكرة الدولة من منظور وتحليل طبقي، دون أن تتناول الدولة كواقع قانوني وسياسي أو اجتماعي معاش، وتعتقد أن عند تحقيق المجتمع الشيوعي الكامل لن تكون هناك حاجة إلى الدولة⁽⁶⁾

يستعرض الباحث بعض التعريفات لفقهاء القانون حول الدولة، لتبين مدى اختلاف هذه التعريفات عن بعضها البعض. يعرف بونار (Bounnar) الدولة بأنها «وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة على شعب أو أمة مستقرة، على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها، قدور»⁽⁷⁾، ويعرف (اسمان Esmein) الدولة بأنها «التشخيص القانوني لأمة ما» وعند (كاريه دي مالبرج) (Carre de Malberg) الدولة هي «مجموعة من الأفراد، مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل الجماعة في مواجهة الأفراد، سلطة عليا أمر وقاهرة»، ويعرفها (اندرية هوريو) بأنها «مجموعة بشرية مستقرة على أرض معينة، وتتبع نظاماً اجتماعياً وسياسياً وقانونياً معيناً، يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه»⁽⁸⁾ ويعرف (هولاند) (Holand) الدولة، بأنها «مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً، ويخضعون لسلطات أغلبية أو سلطات طائفة منهم»، أما (بلنتشلي) يعرف الدولة بأنها «جماعة مستقلة من الأفراد، يعيشون بصورة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة»، ويعرفها معهد

القانون الأمريكي في إطار القانون الدولي بأنها «كيان له إقليم محدد وسكان دائمون يخضعون لسيطرة حكومة لها القدرة للعمل في العلاقات الرسمية مع الكيانات الأخرى»⁽⁹⁾

أما الفقه القانوني العربي يتضمن مجموعة من التعاريف، القريبة من الفقه الغربي والمستوحاة منه، فنأخذ بعض من هذه التعريفات على سبيل المثال: يعرف (حميد الساعدي) الدولة بأنها «جماعة من الناس، تقطن بقعة محددة من الأرض في ظل نظام سياسي». أما عند (اسماعيل غزال) الدولة هي «مجموع أفراد المنظمة في وسط اجتماعي تسيطر عليه سلطة سياسية، منبثقة عن هذا المجتمع، تتميز بقدرة اصدار القوانين، واتخاذ القرارات التي من شأنها تنظيم حياة المجموعة وتنفيذ القواعد القانونية واحترامها»، وعند (عبد الحميد متولي) الدولة هي «عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل قانون أمة ما، تقطن أرضاً والذي بيده سلطة عامة»، وهذا تكرار لنفس تعريف (اسمان) ولكن بصيغة مختلفة قليلاً. ويعرف (طعيمة الجرف) الدولة بأنها «مجموعة من الأفراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين، تحت تنظيم سياسي معين، كذلك لبعض أفراد الدولة بالتصدي لحكم الآخرين»⁽¹⁰⁾

ويلاحظ بأن الفقهاء القانونيين يعرفون الدولة بصورة عامة بأنها «مجموعة من الأفراد، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، تسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة، أو أنها عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليماً معيناً، وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه وقال بعضهم أن الدولة يجب أن تكون مستقلة وذات سيادة حتى يُعترف بها كدولة. والفقهاء القانونيون يركزون على ذكر عناصر الدولة الحديثة وفقاً للمعايير القانونية ودستورية حديثة»⁽¹¹⁾.

تعريف الدولة في القواميس السياسية والفلسفية:

في حين جاء في القواميس السياسية والفلسفية، بأن الدولة مصطلح فلسفي وتاريخي يدل على كيان تاريخي كما يدل على فكرة فلسفية أي صورة دائمة للجماعات الإنسانية، فالدولة تقتضي علاقات ثابتة بين جماعة وإقليم معينين وجاء في موسوعة علم السياسة بأن الدولة «هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلق إرادة الدولة فوق كل الإرادات الأخرى الفرعية ضمنها»⁽¹²⁾ ومن التعريفات البارزة والمتميزة عن التعاريف الفقهية السابقة تعريف (العميد دوجي) (Duguit)، حيث يقول بأن «الدولة هي كل تنظيم للجماعة السياسية القديم منها والحديث، المتأخر والمتمدن، أي أن كل مجتمع سياسي أياً كانت صورته يسمى الدولة، وعلى ذلك فإن الدولة توجد حيث تقوم جماعة معينة بالترقية بين الحكام والمحكومين وما يترتب على ذلك من نشأة سلطة حاكمة تحكم هذه الجماعة»⁽¹³⁾. ولا يتفق معظم الباحثين وعلماء السياسة والفقهاء على هذا التعريف، لأنه لا يميز بين الدولة كنمط حديث للسلطة السياسية والنظام السياسي وبين باقي الأشكال والأنماط الأخرى للتنظيمات السياسية والاجتماعية والسلطة السياسية، لأنه يقتصر فقط على عنصر وجود الحكام والمحكومين من العناصر الضرورية لوجود الدولة، مثل وجود أرض وشعب وسيادة. ونرى من

فقهاء العرب (منذر الشاوي) يؤيد هذا التعريف للدولة، حيث يعرفها بأنها، «تمثل الإطار الذي تمارس في حدوده السلطة، أي سلطة الدولة، على أشخاص مقيمين فيه دون استثناء» وهو أيضاً يركز فقط على وجود الحكام والمحكومين كشرط لوجود الدولة⁽¹⁴⁾

عناصر الدولة:

يلاحظ في غالبية التعريفات التي أوردناها، حول الدولة بصورة عامة، والتعريفات القانونية بصورة خاصة، التركيز على مجموعة من العناصر تكاد تكون موحدة ومتفق عليها لدى الجميع، وهي (السكان، الأرض، التنظيم السياسي)⁽¹⁵⁾ أو السلطة السياسية ذات سيادة، بالإضافة إلى الاعتراف الدولي بهذه الدولة. ويورد رايهوند كارفيلد مثل الباحثين الآخرين العناصر التالية للدولة:-

- (السكان) - الشعب.
 - الأرض - الإقليم (معينة ومحدودة - ذات حدود واضحة).
 - الحكومة - سلطة ونظام سياسي.
 - السيادة: سيطرة الدولة وعلو وسمو سلطاتها على جميع الأفراد والمنظمات التابعة لها واستقلالها النسبي عن سيطرة خارجية ويورد زهير شكر أيضاً (السكان، السلطة، الإقليم، السيادة) ويعتبر البعض بأن السيادة ليست عنصراً وإنما هي خاصية لسلطة الدولة التي تميزها عن باقي الأنواع الأخرى من السلطات داخل الدولة⁽¹⁶⁾
- أما ما يتعلق بالنظريات التي تفسر نشأة الدولة، فيشير الباحثون بصورة عامة إلى عدة نظريات مختلفة، ولكن أغلب الباحثين في إشارتهم إلى هذه النظريات لا يميز بين نظريات نشأة الدولة كتنظيم سياسي حديث متميز وبين نشأة السلطة السياسية بصورة عامة والتنظيمات السياسية المختلفة في التاريخ الإنساني، وتنقسم هذه النظريات بصورة عامة إلى: نظريات ديمقراطية؛ نظرية العقد الاجتماعي بصيغ مختلفة وجوهر ومضمون واحد (هوبز، لوك، روسو)، والنظريات غير الديمقراطية؛ (نظرية القوة، نظرية الحق الإلهي، «التيوقراطية والتفويض الإلهي المباشر وغير المباشر»، والنظريات المعتمدة على التحليلات الاقتصادية والتطور الاجتماعي،...)⁽¹⁷⁾

الخاتمة :

نستخلص من كل التعاريف التي أوردناها حول الدولة وعناصرها، بأن الدولة هي «كيان سياسي، قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة». ونتفق مع (سعد الدين إبراهيم) أيضاً على أن؛ أول عنصر من العناصر الواردة في أغلب التعريفات حول الدولة هي، أنها كيان سياسي قانوني، وينطوي هذا على حقيقة أنها بناء أو هيكل ب- (القوة) تحكمه مجموعة من القواعد المقننة ويتجسد هذا الهيكل في جهاز بيروقراطي، مدني عسكري وأمني. والعنصر الثاني، هو أنها ذات سلطات سيادية، وينطوي هذا على أن هيكل القوة الذي تمثله الدولة هو نظرياً على الأقل، أعلى هياكل القوة في المجتمع، والعنصر الثالث هو الاعتراف بشرعية هذا الكيان السياسي القانوني، داخلياً وخارجياً، والاعتراف داخلياً يعني أن أغلبية أفراد المجتمع يقرون بحق هذا الكيان في ممارسة السلطة عليهم، وهذا الإقرار قد يتراوح بين

الحد الأدنى، وهو الإذعان لها، والحد الأقصى وهو التأييد والاعتزاز، إذاً الإقرار بالحد الأدنى يعني عدم مقاومة ومناهضة سلطة الدولة، أما الحد الأقصى فهو التهيؤ والاستعداد لحماية هذه الدولة والتضحية في سبيلها. أما الاعتراف الخارجي فيعني قبول الدولة في الأسرة الدولية والعنصر الرابع هو شرط توافر إقليم (الأرض) محدد بحدود واضحة ومعترف بها والذي تمارس عليه وفيه سلطة هذا الكيان

النتائج :

1. أن الدولة هي عبارة عن مجموعة من الأفراد تقطن بصفة دائمة إقليم معين و تخضع لسلطة عليا
2. شكل الدولة وأنواعها يرتبط بنوع الهيئة الحاكمة إذا كانت واحدة أو موزعة على عدة مراكز داخل الدولة أي التركيب الداخلي للسلطة السياسية، والتي تكون أما سلطة واحدة أو سلطات متعددة.
3. تعرف الدولة الموحدة هي الدولة التي لا توجد فيها غير سلطة حكومية واحدة تمارس اختصاصاتها على كل أفراد شعبها في جميع أجزاء إقليمها بطريقة موحدة.
4. اذا كانت السلطة الحكومية في الدولة تتفرع عادة الى ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية. فأن المقصود بوحدة السلطة الحكومية في الدولة الموحدة أساسا وحدة السلطتين التشريع والقضاء.

التوصيات :

1. لكي تكتمل عناصر الدولة القانونية لابد من وجود رقابة على أعمال السلطات في الدولة، إذ لا يكفي تكريس مفهوم الدولة القانونية نظريا (عن طريق النصوص القانونية) .
2. العمل على إضافة إلى ذلك أن يتجسد ذلك عملا وواقعاً، ويتحقق ذلك عن طريق الرقابة على أعمال السلطات العامة، وتتخذ هذه الرقابة صورا مختلفة فهي قد تكون سياسية وإدارية وقضائية
3. ضرورة أن تكون ان الرقابة القضائية هي أكثر أهمية في حماية مبدأ المشروعية كونها تمارس من قبل جهة تتمتع بالاستقلال والحياد، فضلا عن النتائج التي تترتب عليها من إلغاء التصرف غير مشروع أو التعويض عنها .
4. لوجود دولة قانون لابد أن يكون هنالك فصل بين السلطات العامة الثلاث - ويقصد بالفصل الفصل من الناحية الشكلية أي أن يكون لكل سلطة هيئات خاصة بها.

المصادر والمراجع:

- (1) أسعد، مفرج، (2006)، موسوعة عالم السياسة (تعريف شامل بالسياسة فكراً وممارسة)، ج23، ط1، القاموس السياسي (Nobilis)، بيروت، لبنان. ص 112
- (2) أندريه، هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (1974)، ج1، ترجمة: علي مقلد (شفيق حداد؛ عبد المحسن سعد)، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ص 32
- (3) برتران بادي، بيار بيرنبوم (2008)، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح، ط1، مركز الإغواء القومي، لبنان ص 65
- (4) حميد، الساعدي (2008)، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ص 78
- (5) سعد الدين، إبراهيم (1988)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان. ص 98
- (6) طعيمة، الجرف، (1964) نظرية الدولة (الأسس العامة للتنظيم السياسي)، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة ص 14
- (7) عبد الغني، بسيوني عبد الله (1992)، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ص 75
- (8) عبد الفتاح، عبد الرزاق محمود (2007)، الإعلان عن الدولة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة صلاح الدين-أربيل ص 27
- (9) عمر، أحمد قدور (1997)، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة. ص 82
- (10) منذر، الشاوي (2000)، الدولة (الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: فكر الديمقراطية)، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان ص 94
- (11) غداويه رشيد، مبدأ خضوع الدولة للقانون وتطبيقاته في النظام الدستوري الاسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 67-68.
- (12) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة سنة 1970 - ص 230.
- (13) المستشار الدكتور عز الدين المحمدي، بحث بعنوان (أعمدة الاعتدال في الدولة المدنية الحديثة) المقدم للمؤتمر العلمي الأول لجامعة كربلاء المقدسة حول الاعتدال في الدين والسياسة 2016
- (14) سعيد السيد على، المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2005، ص 16.

- (15) د. عبدالجليل محمد علي - القانون الدستوري - منشأة المعارف - الطبعة الثانية - 1997 ص103 .
- (16) ميثم الجنابي، فلسفة الاعتدال السياسي الأمثل في العراق المعاصر، مقالة في الحوار المتمدن (العدد1244
- (17) عصام الدبس، النظم السياسية: اسس التنظيم السياسي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص21.

المسؤولية المدنية عن العقود الالكترونية

أستاذ القانون الخاص المساعد- كلية العلوم
الإدارية- جامعة دنقلا

أستاذ القانون العام المساعد- كلية الشريعة
والقانون- جامعة دنقلا

أستاذ أصول الفقه المشارك- كلية الشريعة
والقانون- جامعة دنقلا

د. عطيات هـود

د. محي الدين إسماعيل محمد آدم

د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم

مستخلص البحث:

هدفت الدراسة إلى بيان العقد الالكتروني، فهو عقد مستجد وبما أنه مستجد توجد مشاكل في التكييف القانوني والشرعي له، والنقص في التشريعات الحاكمة، وضوابط إقرار الإيجاب والقبول ووثائق العقد، والأدوات الالكترونية التي يركز عليها العقد الالكتروني، وذلك في الفقه الإسلامي ونصوص القانون المعاملات المدنية لسنة 1984م، وقانون المعاملات الالكترونية لسنة 2007م، والقوانين المعاصرة. وتتمثل أهمية الدراسة في سرعة إبرام العقود وتوفير الزمن والجهد في إبرام العقد. وقد تم تعريف العقد بصورة عامة وتعريف العقد الالكتروني شرعاً وقانوناً وخصائص العقد الالكتروني والمسؤولية المدنية، إبرام العقد الالكتروني في قانون المعاملات الالكترونية السوداني لسنة 2007م وإجراء العقود الالكترونية في الفقه الإسلامي، والمنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلّصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات: منها أن محل العقد الالكتروني من حيث الإطار القانوني العام لا يختلف عن محل العقد التقليدي ومع ذلك تبرز خصوصية المحل في العقد الالكتروني في أنه موجود على الشبكة بشكل افتراضي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية، العقود، المدنية، الالكترونية.

Abstract:

The aim of this research is to present the electronic contract as it is a new contract. As it is new, there are problems in the legal and legal adaptation to it, the lack of legislation, the rules of affirmation, acceptance and contract documents, and the electronic tools on which the electronic contract is based. For the year 1984, the Electronic Transactions Act of 2007, and the contemporary laws. The contract has been defined in general and the definition of the electronic contract in law, the law and the characteristics of the electronic contract and the civil liability, the conclusion of the electronic contract in the electronic transactions law, For

the year 2007 and the conduct of electronic contracts in Islamic jurisprudence, the research concluded that the place of electronic contract in terms of the general legal framework is no different from the traditional contract place, yet the uniqueness of the shop in the electronic contract shows that it exists on the network by default.

Keywords:responsibility, contracts, civil, electronic

مقدمة:

قد ربط عصر المعلومات الذي نعيش فيه الآن مستقبل المجتمعات البشرية بالحاسب الالكتروني خاصة بعد اختراع الانترنت، وهذا الأمر أدى بدوره إلى تغيير الكثير من أنماط الحياة، وتغيير العديد من الوظائف، وساهم في انفتاح المجتمعات البشرية عبر الانترنت التي ألغت تماماً الحواجز الصناعية والطبيعية التي تفصل بين الدول، وهذا ما أدى إلى إمكانية تحاور العالم مع بعضه البعض وكأنه يعيش في قرية صغيرة محصورة ضمن بقعة معلومات الحدود والمساحة لميادين العمل أو في مجال إبرام العقود اللازمة لاستمرار سير الحياة عليه، يمكن القول أن موضوع العقود الالكترونية من أهم المواضيع التي تصدر الاهتمام في هذا العصر، وأصبح التطور الحاصل حقيقة كاملة واضحة المعالم بفضل وسائل الاتصال الفوري عن بعد كالهاتف والانترنت، وظهرت الأسواق الالكترونية والنقود الالكترونية والحكومة الالكترونية، وظهرت نظير الكتروني لكل ما هو تقليدي، ومع ثروة المعلومات يكون العالم قد دخل عصر جديد ولكن في المقابل لا بد من مواجهة ما يترتب عليه من مشكلات قانونية، مما جعل الدول تسن التشريعات القانونية لمواكبة هذه الثروة المعلوماتية من خلال إصدار القوانين التي تنظم التجارة الالكترونية.

نطاق المسؤولية عن العقد الإلكتروني وآثاره:

المسؤولية المدنية للعقد الإلكتروني في قانون المعاملات الالكترونية السوداني لسنة 2007م :

يتحدد نطاق المسؤولية المدنية بشرطين أساسين : الأول: قيام عقد صحيح ينشئ التزاماً بين المسئول والمتضرر، والثاني: أن يكون الضرر ناتجاً عن الإخلال بذلك الالتزام .

الأول: قيام عقد صحيح ينشئ التزاماً بين المسئول والمتضرر:

يشترط أن يكون هناك عقد وأن يكون هذا العقد صحيحاً، ومن البديهي أنه حيث لا يوجد عقد لا تقوم المسؤولية العقدية، والعقد هو اتفاق إرادتين على ترتيب أثر قانوني أو زواله⁽¹⁾. غير أنه قد توجد أحياناً صعوبة في بعض الأحوال حول التحقق من وجود عقد أو عدم وجوده وذلك في الحالات التالية:

1. العلاقات المجانية:

يدور البحث حول وجود العقد من عدمه، إذا كانت العلاقة مجانية، وخاصة في النقل المجاني، حيث يكون النقل بغير أجر لا يكون هنالك عقد. غير أن هذه القاعدة ليست على

إطلاقها، فالتبرع قد يكون عدا ملزماً، كما، أن المقابل قد يتمثل في شيء آخر غير الأجر النقدي فيكون العقد مفاوضة، ومن ناحية أخرى فإن المتضرر يحرم من الدعوى العقدية إذا قضى بإبطال العقد، لأنه متى تقرر إبطاله يزول وينعدم وجوده القانوني.

2. المسؤولية في المدة السابقة على انعقاد العقد والمدة التالية لانقضائه:

في المدة السابقة على تكوين العقد لا تقوم المسؤولية التعاقدية، إنما تكون مسؤولية تقصيرية، إذ من المقرر أنه لا يترتب أي أثر قانوني على ما يجري بين طرفي التعاقد في مرحلة المفاوضات، تمهيداً لإبرام العقد، إذ يجوز لكل منهما أن يعدل على إتمام العقد، دون أن يكون مسئولاً عن ذلك. غير أنه قد تنشأ المسؤولية في حالة ما إذا كان عدم إتمام العقد راجعاً إلى سلوك أحد المتعاقدين مما يسبب ضرراً للآخر الذي اقتنع بجدية المفاوضات، وتحمل في سبيل إتمام العقد بعض الإجراءات التي كلفته مالا ووقتاً⁽²⁾.

الثاني:

أن يكون الضرر ناتجاً عن الإخلال بذلك الالتزام: حيث لا يكفي أن يبرم المتعاقدين عقداً حتى تعتبر مسؤولية عقدية تترتب لأحدهما قبل الآخر إنما يجب أن تتوافر رابطة قانونية بينما حدث عنه الضرر وبين عدم الوفاء بالالتزامات العقدية⁽³⁾.

أركان المسؤولية المدنية:

أولاً: الخطأ العقدي:

إذا لم يقم المدين في العقد بتنفيذ التزامه، كان هذا هو الخطأ العقدي، ويستدعي ذلك أن يكون عدم قيام المدين بالالتزام ناشئاً عن عمد أو عن إهماله بل أن الخطأ العقدي يتحقق حتى لو كان عدم قيام المدين بالالتزام ناشئاً عن سبب أجنبي لا يد له فيه، كالقوة القاهرة، ولكن يلاحظ في هذه الحالة الأخيرة، أنه إذا تحقق الخطأ العقدي، فإن علاقة السببية تنعدم ولا يتحقق المسؤولية، لأن القوة القاهرة تنفي علاقة السببية بين الخطأ والضرر⁽⁴⁾.

ثانياً:

الضرر:

هو الركن الثاني في المسؤولية المدنية، وهو إما أن يكون مادياً أو أدبياً، والتعويض عن المسؤولية المدنية محدود، فلا تعويض إلا عن الضرر المتوقع وهما نوعان.

المسألة الأولى: الضرر المادي والضرر الأدبي:

قد يصيب الدائن في المسؤولية المدنية ضرر مادي في ماله من جراء خطأ المدين، وهذا الضرر المادي، وهو الأكثر وقوعاً ويجب أن يكون واقعاً أو محقق الوقوع، فالضرر الواقع هو ضرر الحال الذي وقع فعلاً، إما إذا لم يقع ضرر أصلاً فلا تعويض. فإذا كلف الموكل وكيله أن يقيده رهنًا لمصلحته ثم لا يقوم الوكيل بقيد الرهن ويتبين بعد ذلك أن العقار المرهون كان قبل الرهن مستغرقاً بالدين، فلا تعويض للموكل، إذا لم يلحقه ضرر، وإذا لم يقع الضرر في الحال يجب أن يكون محقق الوقوع في المستقبل. أما الضرر الأدبي، فهو كثير الوقوع في المسؤولية التعاقدية أكثر منه

في المسؤولية التقصيرية، إن الأصل أن الشخص يتعاقد على شيء ذي قيمة مالية، ولكن قد تكون للمتعاقد مصلحة أدبية في تنفيذ العقد، فإذا أخل المدين بالتزامه لحق الدائن من ذلك ضرر أدبي، فالناشر إذا نشر كتاباً مؤلف، فشرحه قد لا يصيب المؤلف بضرر مادي، ولكن المحقق أن يصيبه بضرر أدبي⁽⁶⁾.

المسألة الثانية: مدى التعويض عن الضرر:

الضرر الغير مباشر لا يعرض عنه أصلاً في المسؤولية العقدية ولا في المسؤولية التقصيرية، فلا يعرض إذا في المسئوليتين إلا عن الضرر المباشر. ولكن في المسؤولية التقصيرية يعرض عن كل ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع، أما في المسؤولية العقدية فلا يعرض إلا عن الضرر المباشر المتوقع، في غير حالي الغش والخطأ الجسيم، وذلك مثل أن يضطر المستأجر لإخلاء المنزل قبل انقضاء مدة الإيجار لعدم قيام المؤجر بالتزامه بعمل ترميمات اشترطه عليه المستأجر، فينتقل إلى منزل مساوي للمنزل الأول ولكنه أعلى أجرة، وتتلّف بعض المفروشات أثناء النقل. والذي يبرر قصر التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المتوقع، أن المتعاقدين، يتعاقدان إلا على ما يتوقعانه من ضرر وبالتالي، فالضرر غير المتوقع لا يدخل في دائرة التعاقد، أما إذا كان هناك غش أو خطأ جسيم، فمسئولية المدين تتقلب إلى مسؤولية تقصيرية تشمل الضرر غير المتوقع⁽⁶⁾.

ثالثاً: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر:

بالإضافة للخطأ والضرر يجب أن يكون الخطأ هو السبب في حدوث الضرر، بمعنى أن تكون هناك علاقة سببية ما بين الخطأ والضرر، فقد يكون هناك ضرر أصاب الدائن، دون أن يكون ذلك الخطأ هو السبب في هذا الضرر، وذلك مثل أن يقود عامل النقل الركبة التي ينقل فيها بضائع الدائن بسرعة أكبر مما يجب.

إبرام العقد الإلكتروني في قانون المعاملات الالكترونية السوداني لسنة 2007م:

يعتبر السودان من أوائل الدول التي أدخلت أحدث التقنيات في مجال الاتصالات من أوائل الستينات من القرن الماضي، حيث أدخلت أجهزة الاتصالات عن طريق استخدام العملات المعدنية في السودان في ذلك العهد، بينما دخلت في معظم الدول العربية والأفريقية في أواخر الثمانيات وفي العصر الحاضر، بدأ عصر الاتصالات الحديثة في السودان من انتهى الآخرون، وتم تصنيف السودان كأول دولة متقدمة في نطاق العالم العربي والأفريقي في مسابقة تلفزيون (MBC) مما كانت مفاجأة لكثير من شعوب العالم العربي ودول العالم الأخرى. ولم يختلف الأمر في السودان عن غيرها من دول العالم بشأن بدء بزوغ منظومة التجارة الالكترونية، فقد بدأ أولاً بدخول وانتشار الانترنت واستعمال أجهزة شبكة الانترنت، وبعد سنوات تعرف المجتمع السوداني على التجارة الالكترونية على شبكة الانترنت. وبعد ذلك ظهرت شركة «سودانت» لتقديم خدمات الانترنت، موفرة خدمات الانترنت الأول في السودان عام 1996م وهي الشركة الأولى التي ربطت السودان بشبكة الانترنت العالمية وتميزت بامتلاكها محطة ربط في السودان من أحدث أنواع الأجهزة والمعدات التي تعمل بأرفع التقنيات.

التعبير عن الإرادة في قانون المعاملات الالكترونية:

ذهب قانون المعاملات الالكترونية السوداني، إلى اعتبار رسالة البيانات عبر وسائل الاتصال الحديثة تمثل إعلان عن تقديم خدمة أو سلعة، وهذا يعني أن ذلك يعتبر عرض للتعبير عن الإرادة المنفردة من طرف واحد، وإحدى طرق الإثبات عبر وسائل الاتصالات الحديثة، ولا يكتمل هذا العرض إلا بتوافق الإرادتين فهو مظهر للتعبير عن الإرادة كلياً أو جزئياً يقابله من الناحية الأخرى القبول المبدئي المنشئ للالتزام التعاقدي، حيث جاء في نص المادة (3) قانون المعاملات الالكترونية لسنة 2007م. تعتبر رسالة البيانات وسيلة-1 للإعلان عن تقديم خدمة أو سلعة-2. للتعبير عن الإرادة كلياً أو جزئياً لإبداء الإيجاب والقبول بقصد إنشاء التزام تعاقدي⁽⁷⁾.

الإعلان الالكتروني والتعبير عن الإرادة:

التجارة الالكترونية نشاط تجاري تشمل التعاقد حول طلب المنتجات والخدمات باستخدام وسائل الكترونية وضمن بيئة الكترونية، وجاء نص قانون المعاملات الالكترونية لسنة 2007م مطابقة له، كان من المفيد لو حصر قانون اليونسترال نفسه في التعاقدات الحديثة التي تتم عبر الانترنت، باعتبار أن معظم المشاكل التي ظهرت مؤخراً مرتبطة بالتعاقد الالكتروني عبر الانترنت⁽⁸⁾، وعلى ذلك فإن التجارة الالكترونية هي: «كافة الأنشطة التجارية للمنتجات والخدمات التي تتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات وعبر شبكة اتصال دولية» وباستخدام التبادل الالكتروني للبيانات لتنفيذ العملية التجارية. وعلى ذلك فإن التجارة الالكترونية هي «كافة الأنشطة التجارية للمنتجات والخدمات التي تتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات وعبر شبكة اتصال دولية، وباستخدام التبادل الالكتروني للبيانات لتنفيذ العملية التجارية. ونص قانون المعاملات الالكترونية السوداني لسنة 2007 م الرسالة الالكترونية باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلان عن تقديم خدمة أو سلعة، حيث أصبحت شبكات الاتصالات والمعلومات، مراكز وأسواق تجارية تنافس بإمكاناتها الضخمة وقلة تكاليفها الأسواق التقليدية، وانتشرت شبكة الانترنت بمواقع الإعلان عن السلع والخدمات وغيرها من القيم المالية المنقولة وغير المنقولة التي يدعو أصحابها المستهلكين إلى التعامل بشأنها معهم من خلال العقود الالكترونية. ويعتبر عقد الإعلان الالكتروني مطابقة للعقود التي تبرم وتنفذ عبر الانترنت، وهو ينشأ بتبادل التعبير عن إرادتين متطابقتين بين طرفي العقد، المعلن وكالة الإعلان، وهو من العقود الرضائية، وليس هناك بشكل محدد لهذا العقد، ولم يشترط المشرع السوداني شكل معين لإبرامه ولم يضع تنظيمًا خاصًا له، عليه فهو من العقود الغير مسماه.

صحة العقود الالكترونية:

إن تطوير التجارة الالكترونية ونجاحها يتطلب الاعتراف بسلامة ونفاذ عقود التجارة الالكترونية، الأمر الذي يتطلب تغيير كثير من المفاهيم القانونية السائدة، وثيقة الصلة بإبرام العقود والتي من أهمها ما يلي: نص مشروع قانون المعاملات الالكترونية السوداني لسنة 2006م في المادة (4/ب): تعتبر رسالة البيانات وسيلة للتعبير عن الإرادة كلياً أو جزئياً لإبداء الإيجاب والقبول بقصد إنشاء التزام تعاقدي. ونص مشروع القانون في المادة (5) على ما يلي: مع مراعاة أحكام

قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م يكون العقد صحيحاً إذا اتفق أطرافه على أن ينعقد كلياً أو جزئياً إلكترونياً⁽⁹⁾. وجاء نص المادة (1/4) من قانون المعاملات الالكترونية لسنة 2007م تكون العقود الالكترونية صحيحة ونافذة عند ارتباط الإيجاب بالقبول على وجه يثبت أثره في المعقود عليه التزامه كل منهما بما وجب عليه للآخر⁽¹⁰⁾.

الإيجاب والقبول في قانون المعاملات الالكترونية:

التعير عن الإرادة:

التراضي هو تطابق الإيجاب والقبول كتعبيرين عن إرادتي طرفي العقد، يلزم توافر الرضا بالعقد، حتى ولو كان الكترونياً وأن تتجه لإحداث الأثر القانوني المقصود منه. ويشير التعاقد الالكتروني العديد من التحديات للنظم القانونية القائمة، حيث أن الأمر يختلف بالنسبة إلى العقد الالكتروني لأن كل طرف في مكان مختلف عن مكان الطرف الآخر ويفصل بينهما بعد جغرافي ولا يجمعهما مجلس عقد، مع توارد تعدد المتعاقدين عبر التعاقد الالكتروني .

صدور الإيجاب واستلامه:

عندما يتم إبرام العقد الالكتروني عبر شبكات الاتصال مثل الانترنت، حيث تنتقل إرادة أحد طرفي العقد إلى الطرف الآخر الكترونياً، حيث أن أطراف العملية التجارية إذا رغبوا في إجرائها في إطار الكتروني، فإن مصلحتهم تقتضي أن يكون التعامل الالكتروني مستوفياً لأركانه وشروط صحته. إسناد إرسال البيانات:

وجاء في قانون المعاملات الالكترونية لسنة 2007م في المادة (1/5): يعتبر الإيجاب قد صدر عبر رسالة البيانات عند إرسالها أو إدخالها في نظام المعلومات لا يخضع لسيطرة منشئ الرسالة أو من ينوب عنه. 1/ قد استلم بواسطة المرسل إليه عند دخول رسالة البيانات نظام معلومات سبق واتفق بين طرفي العقد على استخدامه أو دخل نظام معلومات يتبع للمرسل إليه⁽¹¹⁾. ونص المادة (6) من قانون المعاملات الالكترونية لسنة 2007م حيث يعتبر القبول قد صدر عبر رسالة البيانات وقت دخولها لنظام معلومات لا يخضع لسيطرة منشئ الرسالة أو من ينوب عنه، قد استلم بواسطة المرسل إليه عند دخول رسالة البيانات لنظام معلومات سبق واتفق بين طرفي العقد على استخدامه أو دخل نظام معلومات يتبع للمرسل إليه⁽¹²⁾.

مفهوم العقد وماهية العقود الالكترونية:

تعريف العقد لغة:

يدل تعريف العقد على المعاني التالية:

1 - الربط والشد:

وهو نقيض الحل، يقال عقدت الحبل، أي ربطت طرفيه وشدتها⁽¹³⁾ والعقد قد يأتي بمعنى العزم والعهد.

تعريف العقد اصطلاحاً:

هو كل تصرف قولي يفيد التزاماً، سوى نشأ عن ارتباط إرادتين، كالبيع والشراء، أم نشأ بإرادة منفردة، كالنذر والطلاق والهبّة والوصية، فإنه يصدق عليه مسمى العقد، حيث قال

الجصاص: العقد ما يقصده العاقد على أمر يفعله، أو يقصد على غير فعله على وجه إلزامه إياه⁽¹⁴⁾.

الحنفية: (العقد عبارة عن ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محله) فالعقد عند الحنفية هو ما يتم بإرادتين مع توفر الشروط الشرعية فيه وظهور الحكم الشرعي في المحل، (العوذين) كانتقال الملكية من البائع إلى المشتري وسداد الثمن⁽¹⁶⁾.

المالكية:

(ارتباط إيجاب بقبول)⁽¹⁷⁾ وهذا يدل على أن العقد يحصل بتوافق إرادتين من طرفيه، لكن التعريف غير مانع، إذ يدخل فيه العقود الصحيحة والعقود الباطلة التي لم تتوافر بها الشروط الشرعية.

الشافعية والحنابلة:

(ارتباط إيجاب بقبول على وجه معتبراً شرعاً)⁽⁷¹⁾ وعليه فإن العقد يتم ارتباط إرادتين كلامين من طرفين، بحيث تتوافر فيه الشرعية اللازمة.

التعريف المختار:

هو ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محله وذلك للأسباب الآتية⁽¹⁸⁾:
وضوح عبارته وبيانه، يعتبر تعريفاً شاملاً لجميع أفرادها مانعاً لما دونها، وقصور التعريفات الأخرى من بعض الوجوه.

مفهوم العقد في القانون:

استخدم القانون كلمة (عقد) للدلالة على توافق إرادتين أو أكثر على إنشاء التزام يخلق أثر في المعقود عليه ويعبر وصفه القانوني، سواء كان الالتزام إعطاء الشيء أم أداء لعمل أم امتناع عن تنفيذ عمل لذلك فقد أورد قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م في المادة (33) في تعريف العقد: (هو ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه ويترتب عليه التزام كل منهما بما وجب علي للآخر)⁽¹⁹⁾. تجدر الإشارة إلى أن قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م، قد فرق بين العقد والإرادة المنفردة كمصدرين مختلفين للالتزام، وجعل الإرادة المنفردة قادرة على خلق التزامات إرادية في بعض الأحوال وفق شروط يحددها القانون جاء ذلك في المواد (136، 137) من قانون المعاملات المدنية وهي تقرأ على النحو التالي: نصت المادة 136 من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م على الآتي:

1. للالتزام بالإرادة المنفردة إلى صاحبها في الأحوال التي ينص فيها القانون على ذلك.
2. تسرى على الإرادة المنفردة أحكام العقد إلا إذا كانت هذه الأحكام تنقيد بوجود إرادتين مطابقتين لإنشاء الالتزام إذا كانت تتعارض مع نص القانون، عليه فإن الإرادة المنفردة قاعدة عامة لا تصلح لأن تولد التزاماً في حق صاحبها أو تنشئ حقاً للطرف الآخر ولكن شيء من هذه القاعدة بعض الأحوال التي يسمح فيها القانون أن تكون الإرادة المنفردة مصدراً للالتزام⁽²⁰⁾. وبهذا المعنى فإن الإرادة المنفردة مصدر استثنائي

للاللتزام وتجب التفرقة بين الإرادة المنفردة والقانون كمصدرين مختلفين للالتزام، ذلك أن الالتزام الناشئ عن القانون ينشأ دون اعتبار إلى إرادة الملتزم ويقع على عاتقه قصوراً، مثل التزام السائقين. أما الالتزام الناشئ عن الإرادة المنفردة فهو التزام إرادي في الأحوال التي يقررها قانون فينشأ عن إرادة الملتزم وليس بحكم القانون كما يجب التمييز بين الإرادة المنفردة للعقد كمصدرين للالتزام، فالعقد يتم بارتباط إرادتين صادرين من طرفين بحيث يتطابق الإيجاب والقبول بينما الإرادة المنفردة تلزم صاحبها بغض النظر أن تبين الطرف الملتزم له غيره عن تلك النية. أما المادة (137) فقد أورد فيها قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م تطبيقاً خاصاً الإرادة المنفردة وهو الوعد بالجائز فنص فيها على الآتي: ومن وجهة الجمهور وعد بجائزة يعطيها عن عمل معين التزم بإعطاء الجائزة لمن قام بالعمل ولو قام به دون النظر إلى الوعد بالجائزة أو دون علم بها. إذا لم يعين الواعد أجلاً للقيام بالعمل جاز له الرجوع في وعده بإعلان الجمهور على أن لا يؤثر ذلك في حق من أتى بالعمل قبل الرجوع في الوعد ولا تسمع دعوى المطالبة بجائزة إذا لم ترفع خلال ستة أشهر من تاريخ العدول للجمهور. فبناءً على هذا النص فإن الوعد بالجائزة الموجه للجمهور هو إرادة منفردة تتجه إلى الواعد بالجائزة لمصلحة شخص يقوم بأداء عمل معين. وقد عرفها هذا التوجيه بأنه أية وسيلة تستخدم في التعاقد ما بين المورد والمستهلك بدون التواجد المادي والمتزامن لهما وذلك حتى إتمام التعاقد بين الأطراف. ويتميز بكونه عقد يبرم عن بعد، بين غائبين وذلك باستخدام وسائط الكترونية من أجهزة وبرامج معلوماتية وغيرها من الوسائط التقليدية الحديثة التي تعمل آلياً وتلقائياً بمجرد إصدار أوامر التشغيل. مما سبق يمكن أن نعرف العقد الالكتروني بأنه: (العقد الذي يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول عبر شبكة الاتصالات الدولية باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات، وبقصد إنشاء التزامات تعاقدية، أي التقاء إيجاب صادر من الموجب بشأن عرض مطروح بطريقة الكترونية، سمية أو مرئية أو كلاهما على شبكة الاتصالات والمعلومات بقبول مطابق له صادر من الطرف القابل بذات الطرق بهدف تحقيق عملية أو صفقة معينة يرغب الطرفان في إنجازها. وتشتمل عملية التعاقد الالكتروني على العديد من المعاملات الالكترونية بخلاف الإيجاب والقبول الالكتروني مثل العروض والإعلان عن السلع والخدمات وطلبات الشراء الالكترونية، والفواتير الالكترونية، وأوامر الدفع الالكترونية. ويدخل في نطاق العقد الالكتروني الاتصالات والرسائل والبيانات الالكترونية المتبادلة بين منشأة تجارية ومنشأة تجارية أخرى ولكن لا يشمل الاتصالات داخل المنشأة الواحدة، إذ لا تعدو أن تكون الأخيرة مرد تبادل للبيانات والمعلومات لا ترقى إلى مستوى التعاقد الالكتروني. يمكننا أن نعرف العقد الالكتروني بأنه العقد الذي تطابق في الإيجاب بالقبول عبر شبكة الاتصالات الدولية باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات ويقصد إنشاء التزامات تعاقدية.

خصائص العقد الالكتروني:

يتميز العقد الالكتروني بدوره بمزايا إضافية عن العقود العادية ومن أهمها سهولة تبادل الوثائق والمستندات عبر الوسائط الالكترونية حيث تتم هذه العمليات الكترونياً بطريقة فورية وأمنه على شبكة الانترنت الذي يخلق العنصر الأهم للعقد الالكتروني وهو عنصر الوقت الذي يعتبر جوهرها في المعاملات الاقتصادية. مما يجعل التجاذب التجاري بين رجال الأعمال وقدراتهم ومتطلباتهم المبنية على تحقيق أعلى وأسرع ربحية من الأموال وإنجاز المصالح من جهة وبين رجال القانون والتشريع من جهة أخرى، أما القانونيون فيعملون على ضبط الأداء وإخضاعه إلى أصول وقواعد تضيي عليه الشرعية والعدالة وتحول بينه وبين إنكار حقوق ومصالح الغير وهو ما ينشده ويتمناه رجل الأعمال. إن العقد الالكتروني يتميز بعدة مسماة تميزه عن العقود التقليدية وتتمثل فيما يلي:

1. يتم إبرام العقد الالكتروني بدون التواجد المادي لأطرافه، أي يتم بين عاقدين لا يجمعهما مجلس عقد حقيقي حيث يتم التعاقد عن بعد بوسائل اتصال تكنولوجية، ويتم تبادل الإيجاب والقبول الالكتروني عبر الانترنت فيجمعهم بذلك مجلس عقد حكمي افتراضي. ولذلك فهو عقد فوري معاصر، وقد يكون العقد الالكتروني غير معاصر أي أن الإيجاب غير معاصر للقبول، وهذا التعاصر هو نتيجة صفة التفاعلية، وتلاقي الأطراف بصورة مسموعة مرئية عبر الانترنت، ويسمح بالتفاعل بينهم⁽²¹⁾.
2. يتم استخدام الوسائط الالكترونية في إبرام العقد، ويعد ذلك من أهم مظاهر الخصوصية في العقد الالكتروني، فالعقد الالكتروني لا يختلف من حيث الأطراف والموضوع عن سائر العقود التقليدية، ولكنه يختلف من حيث طريقة إبرامه باستخدام الوسائط الالكترونية وهي التي دفعت إلى انتشار الكتابة التقليدية التي تقوم على الدعائم الورقية لتحل محلها الكتابة الالكترونية التي تقوم على دعائم الكترونية. وشبكة الاتصالات الالكترونية يأخذ مفهومها واسعا في مجال العقد الالكتروني، فهو ينطبق على كل أنواع الاتصالات التي تعبر فيها عن الإيجاب بطريقة الصورة والصوت، وينطبق على الاتصالات التي تجرى بالوسائل السلكية، كما يشمل أجهزة الاتصالات التي تعمل بالموجات، كما ينطبق على عروض الإيجاب التي تنقل عبر الأقمار الصناعية⁽²²⁾.
3. يتصف العقد الالكتروني بالطابع التجاري والاستهلاكي، لذلك يطلق عليه عقد التجارة الالكترونية، حيث أن عقود البيع الالكترونية تستحوذ على الجانب الأعظم من مجمل العقود، ويترتب على ذلك أن العقد الالكتروني يتسم بطابع الاستهلاك ويعتبر في الغالب من قبيل عقود الاستهلاك⁽²³⁾.
4. العقد الالكتروني يتسم غالبا بالطابع الدولي، وذلك لأن الطابع الدولي لشبكة الانترنت وما يترتب عليه من جعل دول العالم في حالة اتصال دائم على الخط، يسهل العقد بين طرف في دولة والطرف الآخر في دولة أخرى ويثير الطابع الدولي الالكتروني العديد من المسائل، كمسألة

بيان مدى أهلية المتعاقد للتعاقد وكيفية التحقق من شخصية المتعاقد الآخر، ومعرفة حقيقة المركز المالي وتحديد المحكمة المختصة، وكذلك القانون الواجب للتطبيق على منازعات إبرام العقد الالكتروني.

5. من حيث الوفاء فقد حلت وسائل الدفع الالكترونية في التعاقد الالكتروني محل النقود التقليدية، وتتضمن وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في التجارة الالكترونية عدة وسائل منها البطاقات البنكية، والأوراق التجارية الالكترونية والنقود الالكترونية والتي تتمثل في نوعين هما النقود الرقمية والمحفظة الالكترونية. بالإضافة إلى الوسائط الالكترونية الجديدة التي ظهرت حديثاً مثل الذهب الالكتروني والشيك الالكتروني وتتم عملية تحويل الأموال إلكترونياً بين أطراف العقد الالكتروني عبر شبكة الانترنت بواسطة جميعه الاتصالات المالية العالمية بين البنوك أو عن طريق شبكة الاتصال بين البنوك.

6. من حيث الإثبات، فالدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للعقد التقليدي، ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات، إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، أما العقد الالكتروني فيتم إثباته عبر المستند الالكتروني، فالمستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، والتوقيع الالكتروني هو الذي يضيف حجية على هذا المستند⁽²⁴⁾.

إجراءات العقود الالكترونية في الفقه الإسلامي:

يجب من توفر ثلاثة أركان للعقد الصحيح في الفقه الإسلامي، فلا بد من إيجاب يتم قبول دون تردد، ومحل العقد، تتوفر فيهما أهلية التعاقد بقصد إنشاء التصرف، هل تتغير هذه الأركان في العقود الالكترونية: الإيجاب في العقود: الإيجاب أو كلام يصدر من أحد المتعاقدين لأجل إنشاء التصرف وبه يوجب ويثبت التصرف.

المسؤولية العقدية عن الإخلال بالعقد الالكتروني:

يتم إبرام العقد في الالكتروني بتبادل التعبير عن إرادتين متطابقتين ويصدر من أحد الطرفين المتعاقدين التعبير في صورة إيجاب ويسمى الموجب، ويتخذ التعبير من الطرف الآخر القبول ويسمى القابل، وفي ظل هذه المستجدات تبرز أهمية الفقه والتشريع لوضع ضوابط محددة لإمكانية التراضي عبر الوسائل الالكترونية المعاصرة أو ما يسمى بإشكالية الإيجاب والقبول الالكتروني- لينتج عن ذلك نصوص قانونية يمكن تطبيقها على مستخرجات الوسائل الالكترونية المعاصرة، وتضفي إطاراً من الحماية التشريعية على كافة التعاملات الالكترونية خاصة تلك العقود التي تبرم بين مهني محترف وبين مستهلك يضعف مراكزهم إذ يتسم المحترف بالقوة المفرطة حيث انه يتفوق اقتصادياً ومعلوماتياً على من يتعاقد معهم من مستهلكين⁽²⁵⁾.

المسؤولية أثناء التعاقد الالكتروني وعند تنفيذه:

ويثور التساؤل فيما إذا كان عرض المنتجات والمعلومات على الموقع الالكتروني ينشئ عرضاً قانونياً قادراً على الاقتران بقبول آتي لتكون عقد ملزم للطرفين المتعاقدين ويخضع للقواعد وللوائح الحاكمة للإيجاب والقبول من خلال النصوص القانونية:

1. الإيجاب الالكتروني وخصائصه.
2. القبول الالكتروني وفاعليته الإيجاب الالكتروني وخصائصه. يعرف الإيجاب بأنه (التعبير آلياً عن إرادة شخص يعرض على الآخر أن يتعاقد معه)⁽²⁶⁾ أو هو تعبير عن إرادة التعاقد يصدر من أحد الأشخاص مفصلاً من خلاله عن نيته في إبرام عقد بشروط أساسية محددة وإذا اقترن الإيجاب بقبول بدون تعديل أو تحفظ انعقد العقد قانوناً⁽²⁷⁾. ولما كان العقد يتم تكمينه بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين فإن الإيجاب كتعبير بات مقترن يقصد الارتباط التعاقدى يكون صادراً عن إرادة شخص تم التعبير عنها بداءة بحيث يكون هو التعبير الأول الذي ظهر في العقد بصرف النظر عن الوسيلة إلى إخراجها من حيث النفس إلى حيز الوجود، وتحديدًا للأركان الجوهرية للعقد المراد إبرامه، فضلاً عن كافة الأركان الأخرى والتي يقرها القانون لانعقاد صنف من العقود دون الآخر. ولكي يكون الإيجاب قانونياً وفعالاً يلزم⁽²⁸⁾ أن يكون الإيجاب موجه إلى شخص محدد أو إلى مجموعة من الأشخاص أو إلى العالم الطليق عبر شبكة الانترنت.

خصائص الإيجاب الالكتروني:

من الجدير بالذكر انه يلزم التنبيه إلى أن وصف الإيجاب بالالكتروني لا يغير من ذاتية الإيجاب لمجرد انه تم عبر وسيط الانترنت، وفضلاً عن الخصائص العامة التي تميز الوسيط الالكتروني عن غيره من الوسائط التقليدية كاللامادية والطابع العالمية والآنية أو الفورية وكذلك تنوع المتعاملين من خلال هذا العالم الافتراضي - ضرورة حماية الجانب الضعيف اقتصادياً ومعلوماتياً هناك خصائص أخرى تجعل التعاقد تشمل افتقار الإيجاب الالكتروني إلى اليقين القانوني. وهذه الأداة الالكترونية - أو الرقمية- الجديدة تجعل منها وسيطاً يتسم بالوهن عن طريق افتقاده إلى اليقين القانوني بصدد ما يثبت من خلاله من وإلى المشتركين وثمة خطر حقيقي في بث معلومات أو تقديم عروض لأداء خدمات غير موثوقة عن طريق التقنيات، ولا يمكن إغفال احتمالية الاعتداء على خصوصية المستهلك، لا سيما وأن تقريراً يؤكد بأن اثنين من كل ثلاثة مستهلكين يتعرضون لمخاطر سوء استعمال معلوماتهم الشخصية من قبل مشغلي موقع الانترنت. وما فيه قبول مطابق فقد يفاجأ المستهلك بعد تكون العقد، وفقاً لضوابط الملائمة لخصوصيته الالكترونية- بمنتهى غير مطابقة أو مقلدة ولعل هذا هو السبب الذي من أجله واجه المجلس الفرنسي للاستهلاك هذه الاحتمالية بان استلزم ضرورة وجود شهادة تؤكد حقيقة المنتج وفقاً للمستوى الدولي:

1 / الإيجاب الالكتروني والشروط التعسفية:

وأيضاً فإن الإيجاب الالكتروني قد يحمل في طياته شروطاً تعسفية كأثر للموقع الالكتروني والذي لا يتمكن المستهلك من خلاله من مناقشة شروط العقد وبحثها بحرية، بحيث يكون في مركز مساوي للمهني المحترف، والذي ينفرد بتحديد شروط العقد استناداً إلى تفوق مركز الاقتصادي والمعلومات بدرجات تنبئ عن تفاوت ملموس وبون شاسع بينه وبين هذا المستهلك. وحيث أن

المستهلك يذعن للإيجاب الالكتروني بما يتضمنه من شروط مطبوعة لا يملك احتمالية تعديلها مما يوجد اختلافاً عقدياً بين طرفي العقد، ومن ثم عدم التوازن في الحقوق والالتزامات ضد مصلحة المستهلك وبما يحقق مصلحة المهني. ومن الواجب حماية المستهلك من الشروط التعسفية في العقد الالكتروني ويكون للقضاء دوراً محورياً في هذا في نطاق توافر عدم قبول المستهلك للشرط المعني، كقرينة مبدئية على عدم توافر رضا حقيقي بالشرط غير المعقول⁽²⁹⁾.

2/ اتساع نطاق العروض الالكترونية:

ويتميز الوسيط الالكتروني بإمكانية التجميع لمصنفات مختلفة وخدمات متعددة، كما أن للناسخ عبر الوسيط الالكتروني له أن يتمكن من نشر كتل ضخمة من بيانات رقمية هي ملايين من المنتجات والخدمات بل وتتسع نطاق العالم الافتراضي لإقامة المزادات العالمية، وقد اعتبرت العروض في المزاد الالكتروني مجرد دعوة للتفاوض ويعامل كعرض للشراء بالسعر الذي يرسو عليه المزاد، وعندئذ الدلال (الشخص الذي يقوم بتنظيم المزاد العلني) يرجع للبائع الذي يقبل أو يرفض العرض ويعتمد القانون على التفريق بين حالتين:

الأولى: عندما يكون هناك سعر احتياطي-كحد أدنى يجب أن يصل إليه المزايدون على الشراء حتى يتم البيع- فيتطلب القانون موافقة البائع على العرض الأعلى ويكون للبائع الفرصة في قبول العرض الأخير أو رفضه إذا لم يصل إلى الحد الأدنى المطلوب للبيع.

الثانية: حالة المزادات التي تكون بدون سعر احتياطي فيتطلب القانون موافقة البائع على العرض الأعلى. ولكن هل يستطيع المزايد الأعلى الانسحاب من المزاد قبل أن يرفض البائع العرض أو يقبله؟ وهذا ما تباينت حول الرؤى التشريعية. وللإجابة على هذا التساؤل يلزمنا التعرض للقواعد العامة للوكالة في البلدان المختلفة مدى انسجامها مع فكرة الوكيل الالكتروني من حيث المبدأ، وإن كان بعض التشريعات تعترف بالوكيل الالكتروني، بينما لا تعترف بها تشريعات أخرى كما أن هذا يقودنا إلى مشكلات غاية في الخطورة، إذ قد تؤدي إلى مسؤولية صانع البرمجيات تلك المسؤولية والتي لا تجد تبريراً لتطبيقها في أغلب الأحيان وكذلك مسؤولية أشخاص ليس لهم سلطة فعلية في الواقع الملموس.

الأثر المترتب على الإيجاب الالكتروني:

إذ أنه قد يترتب على الإيجاب القانوني الالكتروني أثراً قد تختلف إلى حد ما عن تلك الآثار الناجمة عن الإيجاب عموماً فكلاهما لا يمنح قوة دائمة، بل أن الإيجاب المتمثل في العروض التي قدمها الموجب تنتهي بمرور وقت معقول، حيث تتفاوت تلك الفترة نظراً للظروف المختلفة للصفقات الالكترونية، فبينما نجد أن العروض تنتهي بشكل سريع في الأسواق المتقلبة (مثل البضائع التي تعتمد على المخزون، والعملات) نجدها تتسم بالثبات والاستمرارية في الأسواق الأكثر استقراراً، كالعقارات ويمكن تطبيق ذلك على التجارة الالكترونية، فعلى سبيل المثال، تقديم المساعدة للاستثمارات التي تتم على الخط (on-line) تخضع لقواعد المشورة الآنية، والموجب له أن ينهي الإيجاب في أو وقت يحدده، شريطة أن يصرح بذلك تحت أي تعبير.

القبول الالكتروني وفاعليته:

أن هناك بعض التعابير ستكون ملزمة لإتمام العقد الالكتروني حرصاً للمستهلك الضعيف اقتصادياً ومعلوماتياً. ويلزم أن يتم القبول الالكتروني في وقت ملائم للإيجاب ويتم ذلك بسهولة عبر الوسائل الالكترونية ليتحد الإيجاب مع القبول مشكلاً العقد الالكتروني⁽³⁰⁾ وكما أن القبول يكون صريحاً فإنه يمكن أن يتم بصورة ضمنية كما لو قام الشخص الذي وجه إليه الإيجاب بالقيام بعمل يستنتج منه أنه قد تصرف بنية قبول الإيجاب. ويكون القبول ضمنياً في أوضاع محددة، كذا تم العرض لمصلحة من يستفيد منه حصراً، أو إذا كان المتعاقدان تربطهما علاقة أعمال متواصلة، أو إذا دلت الأعراف على ذلك، وكالوعد بالجائزة كما لو عرض شخص مبلغ من المال مقابل العثور على كلب، فإن العثور عليه يعتبر قبولاً للعرض. أما اعتبار السكوت قبولاً، فرأي يرى بعدم إقرار ذلك⁽³²⁾ والرأي الآخر يرى أنه من الممكن اعتبار السكوت قبولاً، ولكل منهما حجة ومبرراته، إلا أننا نرى أنه ومن الممكن في حالات معينة الاعتداد بالسكوت مع ضرورة توافر شروط معينة، وهذا يتفق مع القواعد العامة لنظرية العقد استناداً إلى نص المادة (98) من القانون المدني المصري حيث لا يختلف تطبيقها سواء أكانت المعاملات التي نحن بصدها تقليدية أم الكترونية.

أثار القبول الالكتروني:

يلزم كي يؤدي القبول دوره المنشود جراء تلاقي إرادتي طرف العقد، أن يتم بصورة قانونية، لتلافي المشكلات القانونية والتي تشوب التعاقد الالكتروني، وحتى يحقق القبول الالكتروني فاعلية في التعاقد يلزم أن تتوفر الأهلية القانونية لأطراف التعاقد الالكتروني كذلك سلامة الإرادة وخلوها من العيوب وسنتناول فيما يلي هذين الأمرين:

1/توافر الأهلية القانونية:

إذ يجب على أطراف التعاقد الالكتروني الالتزام بما يفرضه القانون من ضرورة توافر الأهلية القانونية، وبينما يصعب التحقق من أهلية المتعاقدين عبر الوسائل الالكترونية، ويتبع العبء الأكبر على البائع في أغلب الأحيان إذ لا يعرف أحد في التعامل عبر هذه الوسائل كافة المعلومات اللازمة لإنشاء العقد، خاصة ما تشير إليه القواعد العامة في ظل نظرية العقد، ومع من يتعامل، إذ التعامل مع عديم الأهلية يكون باطلاً، أما ناقص الأهلية فيجوز له إجراء التصرفات التي تعود عليه بالنفع المحض، أما التصرفات التي تدور بين النفع والضرر فإنها تكون قابلة للإبطال لمصلحة ناقص الأهلية، وهذه القواعد من النظام العام في معظم القوانين الوضعية، وهي مقررّة لمصلحة عديم الأهلية أو القاصرة ولكن ماذا لو سُرقت البطاقة وتم استعمالها في تعاقد الكتروني فهل يجوز التمسك بنقص الأهلية لإبطال العقد؟ يذهب جانب من الفقه إلى ترجيح مصلحة المهنيين وذلك تطبيقاً لنظرية الظاهر فيجوز للبائع التمسك بأن القاصر قد توفر فيه مظهر أصحاب البطاقة الائتمانية، ومن ثم مظهر الشخص الراشد، ومن ثم يمكن العد عليه بالتعويض إذا ما اخل التعاقد بناءً على المسؤولية التقصيرية، بينما يرى البعض الآخر إن إدخال البطاقة ليس كافياً

ومن ثم كانت الحاجة داعية إلى البحث عن وسيلة أكثر أماناً لضمان التحقق من أهلية المتعاقد الالكتروني. ولعل الرأي الأول يعود بالفائدة المرجوة فمن ناحية يدعو أصحاب البطاقات إلى الحفاظ على كلمة السر الخاصة لها، ومن ناحية أخرى الأخذ بمبادئ العدالة والمساواة حتى لا يتحمل البائع حسن النية تبعه فقدان البطاقة.

2/ خلو إرادة طرفي التعاقد الالكتروني من العيوب:

حيث لا تختلف العقود الالكترونية عن العقود التقليدية، لذا فإن عيوب الإرادة من غلط أو تدليس أو أكراه يمكن تطبيقها على العقود التي تبرم عبر الوسائل الالكترونية. وتعتبر نظرية الغلط كعيب من عيوب الإرادة، الأكثر تطبيقاً في التعاملات التجارية الالكترونية، فعلى سبيل المثال قد يقع الغلط في شخص المتعاقد عندما تكون شخصية المتعاقد عنصراً جوهرياً في العقد الالكتروني، وفي هذه المسألة يمكننا التحقق فيها من شخص المتعاقد عن طريق شهادات التوثيق الالكتروني، والتي تقوم بإصدارها جهات مختصة معتمدة، كما يمكن تلافي ذلك أيضاً باستخدام برامج الحاسب الالكتروني المتقدمة، كأجهزة التصوير ثلاثية الأبعاد، والجرافيك.. وغيرها، والتي تزود المستهلكين بالأدوات المناسبة لحماية من الوقوع في مثل هذا الغلط⁽³⁴⁾، ويتعين على البائع بيان أوصاف المبيع، وخصائصه ومخاطره ومميزاته، ولن يتمكن المستهلك ورغم ذلك يلزم معاينة السلع والمنتجات للحكم عليها، حتى تصبح في حيازته وعندئذ يكون قادراً على التحقق منها والتدقيق فيها، لذلك فإن التشريعات الخاصة بحماية المستهلك تمنحه حق العدول عن البيع، أو إذا ما استبدل المبيع خلال مدة معينة، كما أنها في سبيل هذه الحماية توجب إعلام المستهلك بصدق وأمانة، كما ألزمت البائع بوصف المنتجات وبيان الخدمات بدقة ووفقاً لعبارة النص الفرنسي فإن كل شرط مهم أو غامض يكون تفسيره ضد مصلحة البائع، كما يلزم أن يعلم المستهلك بشخصيته بطريقة قطعية وكذا عنوان الشركة، والممثل القانوني لها، والسجل التجاري الخاص بها، فضلاً عن كل ما من شأنه تمكين المستهلك من معرفة كل ما يتعلق بالمنتج أو الخدمة المقدمة كالإعلام عن ثمنها وملحقاتها.

زمان ومكان العقد الالكتروني:

أولاً: زمن الانعقاد:

تبدو أهمية تحديد زمان انعقاد العقد بصفة خاصة من ناحية: أن القول بانعقاده في لحظة معينة يؤدي- بحسب الأصل- إلى أنه يمتنع على أي من طرفيه نقضه أو التحلل منه، كما أنه من هذه اللحظة، يبدأ عادة ترتيب العقد لأثاره، فمنذ هذا الوقت تنتقل الملكية- إذا كان العقد بيعاً أو أي عقد ناقلاً للملكية، كما أنه منذ هاذ الوقت تنتقل تبعية الهلاك إلى المشتري لارتباطها بالملكية وليس بالتسليم كما في القانون المصري⁽³⁵⁾، كما تبدو أهمية وقت الانعقاد من ناحية المواعيد التي يبدأ سريانها من هذا الوقت. إذا كان العقد ينعقد كما بينا في اللحظة التي تلتقي فيها إرادات، أي إرادة من وجه إليه الإيجاب بإرادة من وجهة، أي عند التقاء القبول بالإيجاب فقد كان طبيعياً بشأن التعاقد عبر الوسائل الالكترونية أن يتم تحديد اللحظة التي تم فيها التعاقد

ويطالب الموجب بالالتزام العقدي الذي تكون بتمام العقد تطبيقاً للقاعدة البريدية ويصل إعلان القبول العرض أو أي إشارة أخرى إلى المرسل إليه المقصود شفهيّاً أو تسلم إليه بأي وسيلة للاتصال شخصياً أو في مكان عمله أو عنوانه البريدي، وإذا لم يكن لديه مكان عمل أو عنوان بريدي فتصل إلى محل إقامته المعتادة، ولا يشترط علم الموجب بالقبول إذا العبرة بوصول التعبير لا العلم به يفترض أن الموجب قد علم بالقبول في المكان والزمان اللذين وصل إليه فيهما هذا القبول. ويلاحظ بان وقت استلام الاتصال الالكتروني في العنوان الآخر يكون عندما يستطيع المرسل إليه استرجاعه ويصبح مدرّكاً له ويتم التأكد بان الاتصال قد أرسل إلى ذلك العنوان. فالهدف الرئيسي بالنص على تكافؤ الرسائل الالكترونية والمستندات الورقية من حيث الدقة القانونية⁽³⁶⁾ وبذلك يمكن القول انه من خلال البحث لا يوجد تنظيم واحد للمسألة محل البحث بل تتعدد في الحلول وان كان المشرع المصري تبنى احد هذه الحلول، إلا أن التساؤل لا يزال قائماً هل تكفي نظرية العلم بالقبول الحالات المتعددة لإبرام العقود سواء التقليدية منها أو المستحدثة من خلال الوسائط الالكترونية؟

ثانياً: مكان الانعقاد:

يحدد مكان انعقاد العقد، الشكل الذي يخضع له العقد كما انه من حيث القانون الواجب التطبيق فان مكان انعقاد العقد يعتبر ضابطاً لتحديد هذا القانون، كما تبدو أهمية تحديده أيضاً من حيث تحديد المحكمة المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن العقد على المستوى المحلي أو الدولي. والواقع انه يمكن أن نرصد بشأن مكان انعقاد العقد وهي نظرية التلازم بين مكان انعقاد العقد وزمان هذا الانعقاد، هذه النظرية هي في الحقيقة النظرية السائدة لدى التشريعات التي تناولت صراحة تحديد زمان ومكان انعقاد العقد في حالة إبرامه بين غائبين ومنها القانون المدني المصري والذي نص في مادته (1/97) على انه «يعتبر التعاقد ما بين الغائبين قد تم في المكان والزمان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول. ومؤدى ذلك أن اللحظة التي يعتبر فيها العقد قد انعقد هي ذاتها التي تحدد مكان هذا الانعقاد، وفي المقابل هناك من يرى عدم حسم مسألة زمان ومكان الانعقاد تشريعياً وكما هو الحال في القانون الفرنسي إذا انه لا يوجد ما يحتم مثل هذا التلازم بين مكان انعقاد العقد وزمانه- ما دام أن تحديد مكان العقد، على ضوء لحظة انعقاده لا يخلو من قدر من الحيلة أو الاصطناع- أخذاً في ذلك نظرية الازدواج، والتي بمقتضاها يمكن الفصل بين تركيز العقد أو توطينه مكانياً وبين تركيزه من الناحية الزمنية. إلا انه يمكن القول بان رغم تنوع المراكز التعاقدية والمصادر القانونية فان في مجملها تتجه نحو تركيز العقد المبرم عن بعد في محل إقامة المستهلك عندما يكون طرفاً في العقد وذلك بخلاف ما يعقد بين مهنيين أو بين الأفراد العاديين بعضهم مع البعض، حيث يؤخذ في الاعتبار مبدأ الحرية التعاقدية أو ضابط محل إقامة المدعى عليه⁽³⁷⁾. وإذا كان للمنشئ أو المرسل إليه أكثر من مقر عمل واحد فان مقر العمل هو المكان الذي يكون أوثق الصلة بالمعاملة المعنية، أو مقر العمل الرئيسي إذا لم توجد مثل تلك المعاملة، أما إذا لم يكن للمنشئ أو المرسل إليه مقر عمل اعتبر محل الإقامة المعتاد هو مقر عمل كل منهما. وفي نفس الاتجاه ذهبت التشريعات العربية وكذا قانون

المبادلات والتجارة الإلكترونية⁽³⁸⁾. ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، وفي حالة تعدد أماكن العمل للمنشئ أو المستلم هو مكان استلام السجل الإلكتروني ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، وفي حالة تعدد أماكن العمل للمنشئ أو المستلم فإن مكان العمل المعتبر هو الذي سيكون له اقرب علاقة للصفقة الأساسية بين الأطراف، أما إذا لم يكن لدى المرسل أو المستلم مكان عمل فإن محل إقامته هو المعتبر حسب الحال.

الخاتمة:

للعقود الإلكترونية علاقة وثيقة بما يتم قبضه إلكترونياً، وينطبق في هذه العقود ما ينطبق في غيرها من العقود من الشروط والأركان وأهلية المتعاقدين، وتتميز هذه العقود الإلكترونية بالسرعة في انجازها.

النتائج:

فقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

1. العقود الإلكترونية لها شروط وأركان وضوابط ينبغي أن تتوفر لتطبيقها.
2. العقود الإلكترونية تتميز بالسرعة في التعاقد.
3. يسر وسهولة هذه العقود الإلكترونية.

التوصيات:

فقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات من أهمها:

1. زيادة بعض نصوص ومواد قانون المعاملات الإلكترونية وما يتوافق مع هذه العقود وإمكانية تنفيذها.
2. ضرورة الرجوع إلى تراثنا الفقهي لأن فيه حلولاً كثيرة لمشكلات عصرنا.

المصادر والمراجع:

- (1) عبد الرزاق السنهوري: نظرية العقد ج:7، دار الكتب المعركة - بيروت - لبنان، بدون تاريخ طبع، ص37.
- (2) محمد كامل مرسي: شرح قانون المعاملات المدنية: ج1، المطبعة العالمية - القاهرة - مصر، الطبعة الأولى 1954م، ص-36 ص38.
- (3) حسين عامر وآخرون: المسؤولية المدنية التقصيرية والعقدية: ج1، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الأولى 1979م، ص-75 ص77.
- (4) عبد الرزاق السنوي: الوجيز في شرح القانون المدني ج:1، دار الكتب المعرفة - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1969م، ص253.
- (5) سليمان مرقص: شرح القانون المدني: ج2، المطبعة العالمية - القاهرة - مصر، الطبعة الأولى 1964م، ص311.
- (6) المرجع السابق: ج3 ص162.
- (7) المادة (3) من قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2007م.
- (8) عبد الفضيل محمد أحمد: الإعلان عن المنتجات والخدمات من الوجهة القانونية: ج1، المطبعة العالمية - القاهرة - مصر، بدون تاريخ طبع، ص110.
- (9) المادة (4) الفقرة (ب) من قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2007م.
- (10) المادة (4) الفقرة (أ) من قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2007م.
- (11) المادة (5) الفقرة (أ) من قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2007م.
- (12) المادة (6) من قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2007م.
- (13) مجد الدين الفيروز آبادي: القاموس المحيط: ج3: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1997م، ص254.
- (14) أبو ذر الغفاري بشر: العقد والإرادة المنفردة: ج1، مطابع السودان للعملة - الخرطوم - السودان، الطبعة السابعة 2008م، ص51.
- (15) محمد بن العربي: أحكام القرآن: ج2، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1999م، ص66.
- (16) محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ج3: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2001م، ص171.
- (17) محمد بن أمين بن عابدين: رد المحتار: ج4: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1992م، ص261.
- (18) منصور بن يونس البهوتي: كشف القناع: ج3، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2000م، ص87.
- (19) المادة (33) من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.

- (20) المادة(136) من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.
- (21) المجلس العلمي الكويتي: الجوانب القانونية للمعاملات الإلكترونية، ص71.
- (22) أسامة أحمد بدر: الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون:ج1، دار النهضة العربية- القاهرة- مصر- الطبعة الأولى 1987م، ص95.
- (23) أشرف رفا وآخرون: عقود التجارة الإلكترونية في القانون الدولي: ج1، دار الجامعة- القاهرة - مصر، الطبعة الأولى2004م، ص176.
- (24) محمد حسين منصور: المسؤولية الإلكترونية:ج1، دار الجامعة- الجيزة- مصر، الطبعة الأولى2003م، ص19.
- (25) أسامة أحمد بدر: الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون:ج1، دار النهضة العربية- القاهرة- مصر- الطبعة الأولى 1987م، ص15.
- (26) عبد الودود يحيى: الموجز في النظرية العامة للالتزامات:ج1، دار النهضة العربية- القاهرة، الطبعة الأولى 1994م، ص25.
- (27) عبد الرزاق السنهوري: الوجيز في شرح القانون المدني :ج3، دار الكتب المعرفة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1969م، ص170.
- (28) محمد سيد أحمد إسماعيل: الحماية القانونية للتجارة الإلكترونية:ج1، بدون تاريخ طبع، ص130.
- (29) حسن عبد الباسط: أثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين:ج1، دار النهضة العربية- مصر، الطبعة الأولى 1991م، ص15.
- (30) إبراهيم الدسوقي أبو الليل: الجوانب القانونية للمعاملات الإلكترونية:ج1، مطبعة جامعة الكويت، الطبعة الأولى 2003م، ص93.
- (31) محمد سعيد خليفة: مشكلات البيع عبر الانترنت:ج1، دار النهضة العربية- القاهرة، الطبعة الأولى 2004م، ص59.
- (32) المرجع السابق:ج1ص63.
- (33) عبد الودود يحيى: الموجز في النظرية العامة للالتزامات:ج1، دار النهضة العربية- القاهرة، الطبعة الأولى 1994م، ص70.
- (34) إبراهيم الدسوقي أبو الليل: الجوانب القانونية للمعاملات الإلكترونية:ج1، مطبعة جامعة الكويت، الطبعة الأولى 2003م، ص102.
- (35) سليمان مرقص: شرح القانون المدني:ج2، المطبعة العالمية- القاهرة- مصر، الطبعة الأولى 1964م، ص358.
- (36) أسامة أحمد بدر: الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون:ج1، دار النهضة العربية- القاهرة- مصر- الطبعة الأولى 1987م، ص38.
- (37) حفيظة الحداد: الموجز في القانون الدولي الخاص: ج2، دار منشورات الحلبي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2003م، ص47.

Electrosynthesis and spectroelectrochemical characterization of conducting polymers

Dr.H.E. Elkhidr

Department of Chemistry- Faculty of Science and Technology- Shendi University

Dr.Mohammed Salaheldeen

Department of Chemistry- Faculty of Education- Nile Valley University.

Abstract:

Conductive polymers are special type of organic compounds that have conjugated system enable them to conducting electrical current. They have distinctive properties render them attractive to be used in different application such as capacitors, sensors, anodes for fuel cells, or for protection against corrosion, the photo-degradation of semiconductor electrodes in galvanic cells and for other applications. Synthesis and investigation of new conjugated polymers are essential to improving the electronic and optoelectronic properties of these materials and in turn improvement of the performance of the devices. For instance, this review aims to define important sides of electrochemical synthesis and electrochemical characterization of conducting polymers and some of their applications, with special prominence to carbazoles and some of its derivatives.

Keywords: conducting polymers, carbazoles, Electropolymerization, Electrochromism

مستخلص:

البوليمرات الموصلة هي نوع خاص من المركبات العضوية يتميز بمقدرته على توصيل التيار الكهربائي نتيجة لاحتوائها على نظام مترافق. خصائصها المميزة جعلتها جاذبة لتستخدم في تطبيقات مختلفة مثل المكثفات، المجسات، أقطاب خلايا الوقود أو وقاية الأقطاب شبه الموصلة من التآكل أو التحلل الضوئي في الخلايا الجلفانية. تخليق البوليمرات المترافقة ودراساتها لإبد منه لتحسين خصائصها الإلكترونية والالكتروبصرية وبالتالي تحسين أداء الأجهزة التي تستخدم فيها. هذه المقالة العلمية تهدف إلى التعريف بجوانب هامة عن البوليمرات الموصلة مثل طرق تخليقها، خصائصها الالكتروبصرية و مجالاتها التطبيقية وذلك اعتماداً على نتائج البحوث المنشورة في المجالات و الدوريات الرصينة. تم التركيز على مركب الكاربازول وبعض مشتقاته. كلمات مفتاحية: البوليمرات الموصلة، الكاربوزولات، البلمرة بالكهرباء،

1. Introduction

In 1977 polyacetylene was proved to gain metallic properties i.e. electrical conductivity. This early discovery encouraged scientists to test polyacetylene as rechargeable active battery electrode. Their promising results motivated global efforts to create polymer battery. The simple conjugated polymer, can be transformed to conductive material through process known as doping reaction, which consists of partial oxidation (p-type doping) or partial reduction (n-type doping)⁽¹⁾

Conducting polymers are developing steadily and their application in technology is expanding. Therefore, the conducting polymers with conjugated double bonds, such as, polypyrrole, polythiophene and polyaniline have drawn the attention of researchers as new advanced materials. Conducting polymers are often synthesized by electrochemical polymerization. The monomer, the supporting electrolyte, and the solvent are taken into the electrolytic cell and the electrolysis is carried out by applying a voltage between the working electrode (Pt, Au, C, etc.) and the counter electrode. Usually, the film of the conducting polymer is formed during anodic polarization⁽²⁾.

Recently, carbazole is receiving considerable attention as conducting polymer because; it has a good electrical and photoelectrical properties; also carbazole is charge transporting material (hole transporting) and different substituents can be introduced into carbazole backbone to prepare polycarbazole derivatives with various properties and promising applications⁽³⁾.

2. Conducting polymers

Conducting polymers are materials that are capable to conduct electricity. They are not plastics and hence, are not thermally formable. They belong to organic family due to their insulating nature. Like metals and alloys, inorganic semiconductors, molecular and electrolyte solutions, and inorganic electroactive solids, they include a group of compounds and materials with very distinctive properties. Conducting polymers have resemblances from an elec-

trochemical perspective to all of the other compounds and materials stated above, making them a highly attractive research area. Furthermore, such research has led to several new uses, extending from corrosion prevention to analysis. In addition, the descriptions of conducting polymers, such as reversibility, obtainability in film shape and worthy environmentally friendly, improve their budding use in practical applications. Therefore, conducting polymers have invaded many arenas. Of the many noteworthy conducting polymers that have been developed over the last eras, those based on polyaniline, polypyrrole, polythiophene, polyphenylene and poly(p-phenylenevinylene)s have attracted much attention (**Figure 1**). Regarding conductivity of such polymers, the motion of delocalized electrons happens through conjugated systems; however, the electron hopping mechanism is likely to be effective, especially between chains (interchain conduction) and defects. Electrochemical transformation usually leads to a reformation of the bonds of the polymers prepared by oxidative or less frequently reductive polymerization of benzoid or nonbenzoid (mostly amines) and heterocyclic compounds. The instability of polyacetylene, which is recognized as a conducting polymer, in air retards its practical use. However, substituted polyacetylenes (**figure.2**) into which substituents are introduced are convenient for feasible applications, because they have high oxidative stability and grant the formation of films from their solutions.

Generally, organic compound have very faint electronic conductivity with values of specific conductivity σ that are as much as 10^{12} time less than those of metals.

Conductivity $\sigma = J / E$

Which J is charge motion or current density, E is electric field.

The degree of conductivity of organic conducting polymers varies between two states of relative oxidation and reduction. In case of polymer it self loses electrons (partial oxidation) polymer produced two positive charge polarons, in case further oxidation resulting more polarons (doped) ⁽⁴⁾.

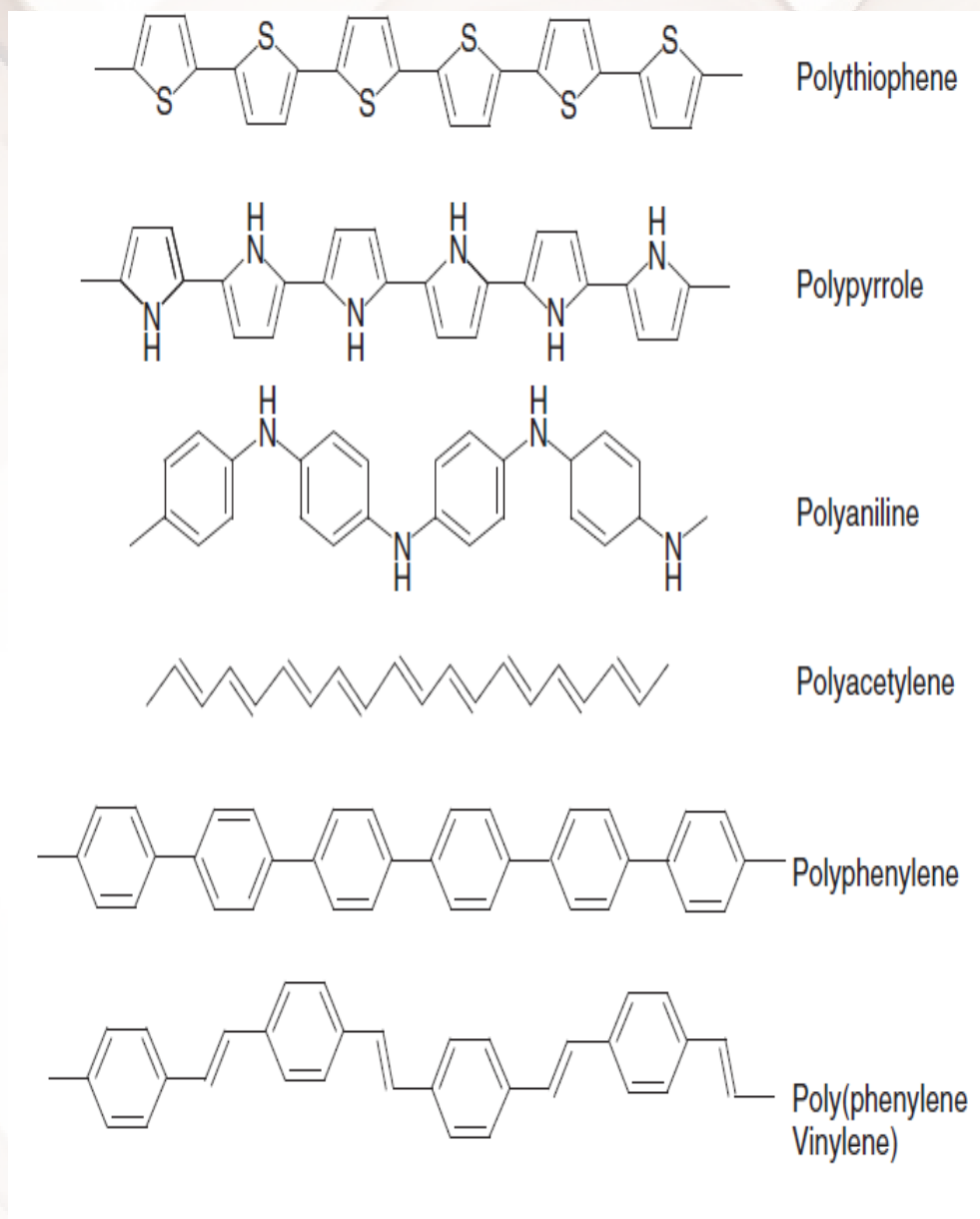


Figure1. The structure of most known conducting polymers in their neutral insulating form

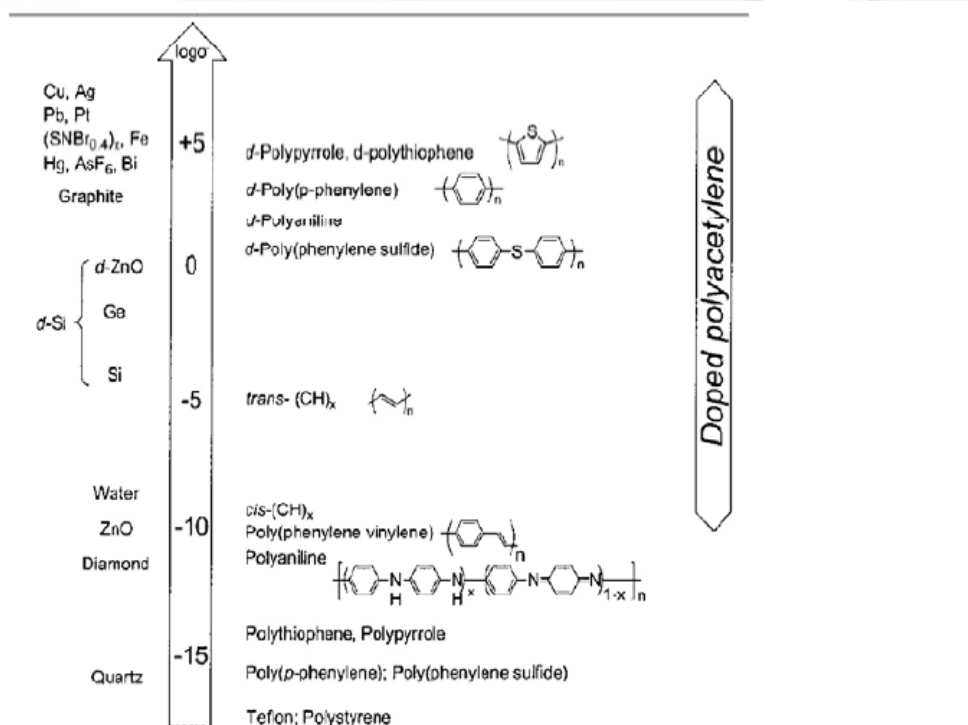


Figure 2. Electron conducting polymers (5).

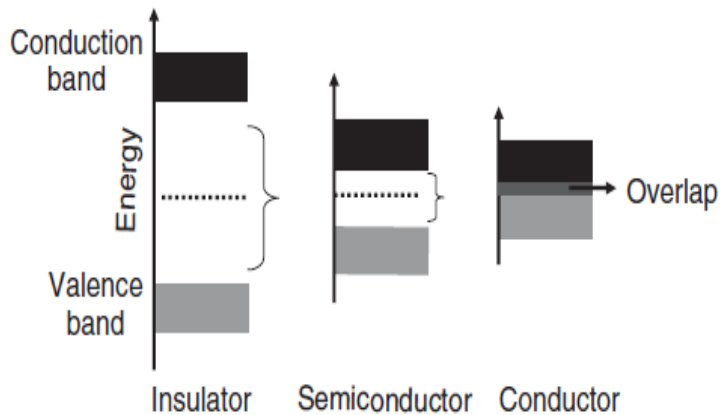


Figure 3. The band gap in solid (5).

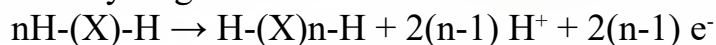
2.1. Synthesis of conducting polymers

Conducting polymers could be synthesized by either chemical or electrochemical polymerization methods. Electropolymerization is more advantageous since the reactions can be performed

at room temperature, the thickness of the films can be controlled, polymer films can be directly formed at the electrode surface, and it is possible to obtain homogeneous films ⁽⁶⁾.

Oxidation of monomers can be achieved within two mentioned methods where the polymerization reaction is stoichiometric in electrons. One challenge is usually the low solubility of the polymer. However, in some cases, the molecular weight need not be high to achieve the desired properties. The electrical properties can be fine-tuned using the methods of organic synthesis.

Several other methods for the synthesis of conducting polymers have been developed, such as electrochemical, photochemical or biocatalytic oxidative polymerization using naturally occurring enzymes. Most conducting polymers are prepared by oxidative coupling of monocyclic precursors. Such reactions entail dehydrogenation.



Synthesis and investigation of new conjugated polymers are crucial to refining the electronic and optoelectronic properties of these materials and in sequence enhancement of the performance of the devices. One general encounter in the field is realization of high electron affinity (n-type) conjugated polymers, for improving electron injection/transport and low ionization potential (p-type) conjugated polymers for better hole injection/transport in polymer electronic devices. Of particular attention are polymers that merge high fluorescence quantum yields with low ionization potential or high electron affinity ⁽⁷⁾.

In recent times, little attention has been paid to chemical polymerization of the above conducting polymers. Chemical polymerization is of particular significance since this synthesis is the most practicable route for the outsized scale production. Besides, it was shown that chemical synthesis produces a polymer having a higher molecular weight. In general, chemical oxidation delivers conducting polymers as powders, whereas the electrochemical synthesis lead to films deposited on working electrode.

More recently, increasing attention has been directed towards their functionalised derivatives primarily polypyrrole, polythiophene and polyaniline because functional groups enable fine-tuning of monomer and polymer properties and may also provide attaching points for polymer postmodification. The conducting polymers can be polymerized by two methods via chemical and electrochemical techniques, electrochemical method compromises a better control over properties as they can be achieved by changing experimental conditions such as electrolyte, oxidation potential, solvent, etc. Conjugated polymers are organic semiconductors, the semiconducting behaviour being associated with the π molecular orbitals delocalized along the polymer chain. Their main advantage over non-polymeric organic semiconductors is the possibility of processing the polymer to form useful and robust structures. The response of the system to electronic excitation is nonlinear, the injection of an electron and a hole on the conjugated chain can lead to a self-localized excited state which can then decay radiatively, suggesting the possibility of using these materials in electroluminescent devices ⁽⁸⁾.

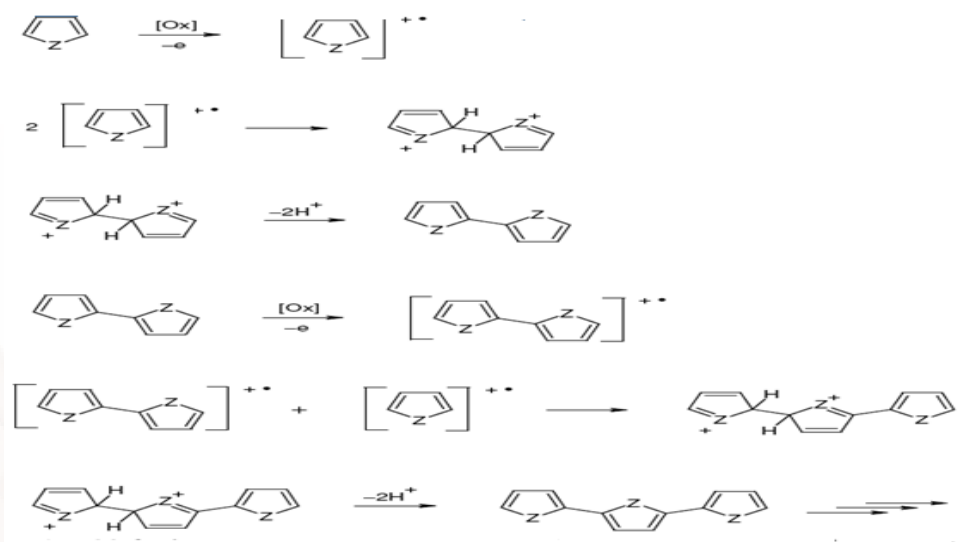


Figure 4. Mechanism of the first step of the electrooxidation of monomer

2.2 Application of Conducting polymers

A range of applications towards technology of these materials has been projected and established. Conducting polymers (CPs) have been, carefully, studied during the last eras regarding their potential application for example as capacitors, sensors, anodes for fuel cells, or for protection against corrosion, the photodegradation of semiconductor electrodes in galvanic cells and for other applications. Generally, conducting polymers are infusible and insoluble in common solvents. The preparation of conducting polymer nanocomposites is a promising route to provide the hybrid material with some kind of processability (colloidal stability or mechanical strength), extending the applications of these materials. Moreover, chemical origin and the special properties of the incorporated materials add new characteristics to the resulting nanocompos. Conducting polymers have attracted great fundamental and applicative interest due to their special properties, such as tailoring of electronic properties by the molecular structure, controllable electrical conductivity and nanostructured shapes (films, nanowires, nanoparticles), and low cost high yield synthesis.

The electrochemical preparation of a variety of conducting polymers has been extensively explored due to their electrical redox and photochemical properties and ability for a number of practical applications, i.e. as batteries, and light emitting diodes. Carbazole-containing polymers have been expansively studied for the various applications due to their good hole transport, luminescent and electroactive properties. Most of these polymers contain carbazolyl groups as pendants. Much less presentations are reported on the polymers containing carbazole moieties in the main chain⁽⁹⁾.

Polymers have long been thought of and applied as insulators. Indeed, not so long ago, any electrical conduction in polymers mostly due to loosely bound ions was generally regarded as an undesirable phenomenon. The unique properties of inherently conductive polymer backbones from the possibility of fine-tuning

the conductivity by adjusting the amount of dopant incorporated within the polymer, doping/undoping reversibility, and the optical absorption characteristics in the UV, visible and near infrared as well as, electromagnetic, absorption, characteristics. Conductivity of polymer related to low band gap which is both p- and n-dopable, as both the anode and the cathode has been reported. The uses of conducting polymer in many practical applications depends on their environmental, electrochemical and thermal stabilities. The time and temperature dependences of conductivity have been made to understand the aging process and mechanics of conduction.

Molecular electronics ME materials differ from conventional polymers by having a delocalized electronic structure that can accommodate charge carriers such as electrons and holes. CPs such as polypyrroles, polythiophenes and polyanilines have been projected for applications for a wide range of Molecular electronics ME devices. One of the main reasons for such a wide-spread interest is due to the reported observation that these interesting electronic materials exhibit full range of properties from insulator to superconductor depending upon chemical modification. CPs have been found to have applications as optical, electronic, drug-delivery, memory and biosensing devices. The major challenge confronting the materials scientists including chemists and physicists is how do the properties of these electronic materials differ from those of conventional semiconductors. Another advantage lies in the fact that these materials possess specific advantages such as high packing density, possibility of controlling shape and electronic properties by chemical modification ⁽¹⁰⁾

2.3. Polycarbazoles and its derivatives

Carbazole unit (figure. 5) can be substituted at the 3- and 6-position as well as 2- and 7- position to provide poly carbazole derivatives with different properties and potential application, carbazole exhibit high thermal and photochemical stability and available. In addition to is cheap material and can be produced from

coal-tar distillation and has biological activity and as attractive building blocks for construction of functional materials. Figure 5. Mechanism of polymerization of carbazole.

Carbazole is rich electron donor, (reversible redox behavior), and high charge carrier mobilities. Due to the ease of formation of relatively stable radical cations (polarons), carbazole readily polymerize at electrochemical polymerization process. The first report of electropolymerization of carbazole was carried out by Ambrose and Nelson in 1968. They have exhibited that carbazole could polymerize from 3, 6 and 9, positions and also noted that coupling could proceed through the 1 and 8 positions; however, these positions are sterically hindered due to rigid structure of carbazole. Carbazole containing polymers are of interest due to their applications in electrochromic devices, hole transport layers, microcavity photoconduction, and as photovoltaic components that provide a very efficient matrix as a current carrier transport ⁽⁹⁾.

Carbazole compounds are also efficient electron-transfer photosensitizers for a wide variety of onium salt photoinitiated cationic polymerizations, and polymers containing carbazole compounds are generally very good photosensitizers. Crivello et al., found that the inclusion of even a small amount of a carbazole photosensitizer, such as PVCz, was effective in markedly accelerating the photopolymerizations of epoxide and vinyl ether monomers. The broadening of the spectral response through the use of these carbazole-based photosensitizers accounted for the rate enhancement of the polymerization reactions. Copolymers of N vinylcarbazole with two vinyl monomers and a dimeric photosensitizer were synthesized and also shown to be efficient photosensitizers (11).

2.3.1 Electrochemical polymerization of carbazoles

The polymerization is reaction to convert monomers to a polymer. The methods of synthesis polymers was divided into two methods; chemical methods and electrochemical methods. Chemical synthesis has the advantage of being a simple process capable of producing bulk quantities of polymers. However, electrochem-

ical methods has a good processability. A new class of polycarbazole-CPs has been industrialized lately. The polycarbazole-CPs found, a rather limited applications, except poly-vinylcarbazole presenting unique optical and electrochemical properties. It is known that, during poly-N-carbazole growth, N-alkylated monomers electropolymerized at the 3-3' and 6-6' heterocyclic positions, affording mainly tetramers soluble in the electrochemical medium. Because of this solubility issue forbidding film production, interest in this CPs class for sensing applications was rather limited calling for newly designed electropolymerizable carbazole monomers overcoming this limitation.

During the past two decades, conjugated polymers with different chemical structures emitting different colors in the whole visible range have been widely investigated, and devices based on these materials have been fabricated. These organic electroactive and photoactive materials are usually based on carbazole moieties. Among them, increasing interest has been paid to polycarbazoles (PCzs) because they are one of the most promising candidates for hole-transporting and photoluminescence efficiency units. Moreover, PCzs have the possibility of substitution at N position. This facile process provides the opportunity to improve both the solubility and functionality of the resulting polymer. On the other hand, flexible side chains can cause steric hindrance and thereby provide a means to control the effective conjugation length and thus tuning the color of the emitting light in devices.

The principal properties of polycarbazole (PCz) might be improved by the introduction of a proper moiety in the backbone of the polymer, which can be easily achieved by electrochemical copolymerization process. Polycarbazole (PCz) thin film synthesized on SnO_2 coated glass substrates. The electrolyte type used was a hydric LiClO_4 . It is shown that, after optimization of potential scanning domain PCz are systematically obtained. The film obtained with LiClO_4 as electrolyte is homogenous, their coverage efficiency on SnO_2 is very high. Also we can obtain PCz

by carbazole oxidation in solution with acetonitrile in the volume ratio 1/2, containing 0.1M tetraethyl ammonium perchlorate. It is shown the film is also homogenous and the coverage efficiency can be obtained only when a thin film of carbazole was deposited by evaporation under vacuum before electro polymerization (12).

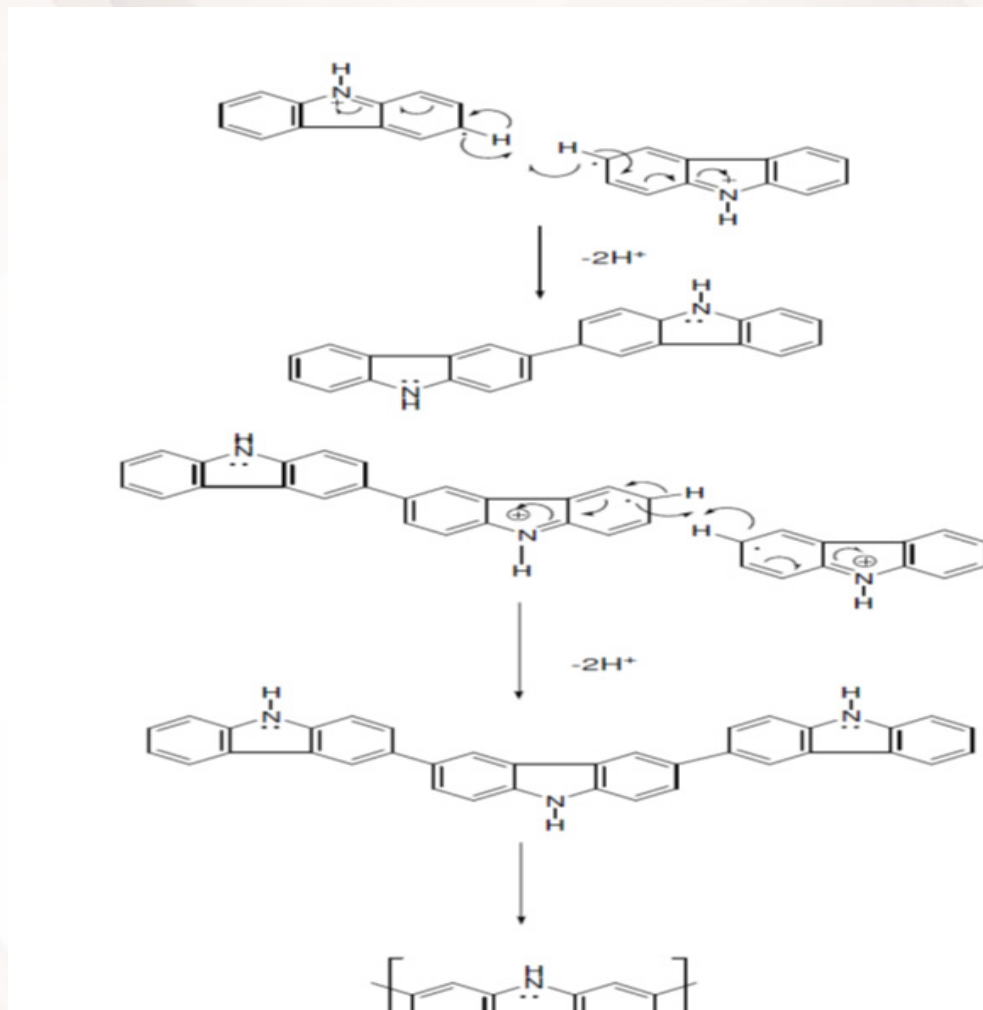


Figure 5. Mechanism of polymerization of carbazole

Soluble conducting polycarbazole using 4-methyl carbazole-3-carboxylic acid monomer were synthesised by electrochemical oxidation in acetonitrile. . The synthesized electrochromic

poly(4-methyl carbazole-3-carboxylic acid) was characterized by electrochemical and spectroscopic techniques. Introduction of side chain (alkyl, withdrawing, donating group) increase the processability and electronic properties of the polymer

High quality polymer films can be easily electrodeposited by low-potential anodic oxidation of carbazole and its alkyl derivatives Noctylcarbazole, N-(6 bromohexyl) carbazole, 1,6-bis(-carbazolyl) hexane in boron trifluoride diethyl etherate (BFEE) or mixed electrolytes BFEE + CHCl_3 . A set of alkyl substituted carbazole-based conducting polymers have been synthesized by direct anodic oxidation of carbazole and its derivatives N-OCz, N-BHCz and 2Cz-H in BFEE and BFEE + CHCl_3 solutions. They all showed much lower oxidation potentials in BFEE than those in ACN (13).

2.3.2. The polymerization of N- substituted carbazoles

Poly (N-vinylcarbazole) (PVCz) materials have been extensively studied. They exhibit interesting electrical and optical properties as light emitting diode materials, solar cells, and applications in various electrochromic devices. Specifically, PVCz shows good hole-transport properties which have important applications for improving the performance of organic electroluminescent devices. Others have reported applications in amperometric chemical sensors. PVCz exhibits these interesting properties primarily due to the carbazole group (14).

Electropolymerization by cyclic voltammetry and chronoamperometry of N-ethylcarbazole (ETCZ) and 3,4-ethylenedioxythiophene (EDOT) was carried out in water /methanol (v/v: 1/3 0.01 M sodium dodecylsulfate (SDS) and 1.25 M perchloric acid on platinum button electrodes. Methanol improves the ethylcarbazole solubility and allows a well-defined polymer growth on the working electrode. The SDS makes easier the ETCZ and EDOT electropolymerization. Indeed, the presence of micelles decreases the monomer oxidation potential and induces an acceleration of the polymerization. ETCZ and EDOT have similar monomer ox-

idation potentials in this medium. Moreover their polymers show a better stability than the polymers obtained without surfactants. Therefore, electropolymerization mixtures of these monomers was carried out with different ratios (v/v, 70/30, 50/50 and 30/70) in order to prepare copolymers and the resulting products were characterized by electrochemistry, IR and UV-/visible spectroscopy and SEM. (15).

From the literature we found that N-(Hydroxymethyl) carbazole was synthesized electrochemically coating thin film on carbon fiber micro electrodes. Surface characterization of electrocoated poly (N-(hydroxymethyl)carbazole) of carbon fiber microelectrode (CFME) was performed by reflectance FTIR spectroscopy, scanning electron microscopy, and cyclic voltammetry (15).

In previous study, the scientists synthesized and polymerized some tertiary arenes based on N-ethylcarbazole and thiophene. N-ethylcarbazole was chosen as an internal conjugated moiety so as to provide a planar, synthetically flexible core, which could easily be derivatized with no loss in extent of conjugation. Since discovery of photoconductivity of PVCz by Hoegl, carbazole containing polymers have great importance in photo-electronic technology. Due to ease of formation of relatively stable radical cations (holes), high charge carrier mobilities, high thermal and photochemical stabilities, these polymers have been used in electrochromic devices, hole transport layers, electro-xerography, microcavity photoconduction, and as photovoltaic components that provide a very efficient matrix as a current carrier transport. Carbazole could also be easily functionalized at (3,6) (2,7) or N-positions, and then covalently linked into polymeric systems, both in the main chain as building blocks and in a side chain as pendent groups (16)

Poly (3,6-N-vinylcarbazole) films were prepared by electrochemical oxidation of N-vinylcarbazole on a Pt electrode using acetonitrile as solvent and tetraethylammoniumtetrafluoroborate as electrolyte. The electrosynthesis was carried out by electrical potential cycling in the presence of two different bases: tetraeth-

ylammonium benzoate (Bz₋) and tetraethylammonium phthalate (Ph₋). These salts were expected to modify the acidity level of the electrolyte since they can act as scavengers for the protons released during the polymerization, when the reaction takes place in the carbazole unit. Products were characterized by cyclic voltammetry, scanning electron microscopy, FTIR spectroscopy, thermogravimetric analysis, differential scanning calorimetry, absorption spectroscopy and four-probe electrical conductivity measurements. Both bases influenced significantly the chemical structure and morphology of the deposited materials. The presence of Ph₋ in the electrolyte decreases the cross-linking of the electrodeposited polymer, leading to a poly(3,6-N-vinylcarbazole) bearing a more uniform morphology, higher thermal stability and electrical conductivity compared to those of the polymers obtained in the presence of Bz₋ and without acidity control (16).

Carbazole could also be easily functionalized at its 3,6- or N positions and then covalently linked into polymeric systems, both in the main chain as building blocks and in a side chain as pendent groups. Due to the ease of formation of relatively stable radical cations (polarons), carbazole readily polymerize at electrochemical polymerization process. The first report of electropolymerization of carbazole was carried out by Ambrose and Nelson They have exhibited that carbazole could polymerize from 3, 6 and 9, positions and also noted that coupling could proceed through the 1 and 8 positions; however, these positions are sterically hindered due to rigid structure of carbazole(9)

Since polyacetylene doped by oxidizing or reduced agents showed good electrical conductivity. Many studies have been devoted to the electrical properties of the conjugate polymers. Among these conducting polymers, polyaniline(PANI) has received greater attention owing to its good stability in the presence of oxygen and water and has electrochemical properties for development of batteries and electrochromic display devices. Carbazole derivatives also have been of greater interest because of their useful applica-

tion especially in electrophotograph and electroluminescence device (8).

2.3.3 The conductivity of polycarbazole

The solid state conductivity of polycarbazole with respect to initial carbazole concentration was linearly proportional to conductivity. i.e., an increasing monomer concentration leads to an increase in the amount of radical cations. This increases the conjugation length of the polymer and also increases the conductivity of the polymer. The conductivity of polycarbazole was found as 7.0×10^{-3} - $1.27 \times 10^{-3} \text{ S}$ (17).

Polycarbazole (PCz) can be electrochemically deposited to yield conducting thin films on desired electrodes and are known to be electrochemically stable and show better redox behaviour in protic acid medium. It has been revealed that reduced Polycarbazole (PCz) show yellow colour and low conductivity ($> 10^{-9} \text{ Scm}^{-1}$) where oxidized Polycarbazole (PCz) are green and have enhanced conductivity ($> 10^{-3} \text{ Scm}^{-1}$). The electrical conductivity of PCz at room temperature is quite low (about $2.5 \times 10^{-12} \text{ Scm}^{-1}$) (17).

3. Electrochromism

Electrochromism refers to the reversible color change of electroactive materials upon reduction (gain of electrons) or oxidation (loss of electrons), on passage of electrical current after the application of an appropriate electrode potential. Electrochromic polymers have received increasing attention due to their potential for structurally controllable HOMO–LUMO band gap, fast switching speeds, high contrast ability, and easily processing. With these properties they become more advantageous than the ones which are in inorganic nature. The optical change in these electrochromic polymers is influenced by a low electric current at low potentials in the order of a fraction of a volt to a few volts. The color is determined by the band gap, defined as the onset of the π – π^* transition. Then, band gap control becomes an important issue in the construction of dual-polymer based electrochromic devices where

a low band gap (cathodic coloring) polymer is matched with a high band gap (anodic coloring) polymer to obtain a high degree of contrast during the switching process. A material which has more than two redox states may exhibit electrochemically several colors and it can be termed as poly-electrochromic. Theoretical considerations suggest that the absorption and emission spectra of certain dyes may be shifted by hundreds of angstroms upon application of a strong electric field. This effect is called “electrochromism”, in analogy to “thermochromism” and “photochromism” which describe changes of color produced by heat and light. Electrochromism refers to the reversible color change of electroactive materials, during the electrochemical redox reaction. When switching the redox states generates new or different visible region bonds, color changes are commonly between transparent (bleached) state where the chromophore only absorbs in UV region and coloured state or between two coloured states electrochromic material may exhibit several colours so called (polychromics). Electrochromism can be defined as a reversible color change in a material caused by an applied voltage. The first studies about electrochromic materials started with inorganic semiconductors such as tungsten trioxide (WO_3) and iridium dioxide (IrO_2), and then organic small molecules such as viologens, metallophthalocyanines and finally conducting polymers, received much attention for electrochromic applications. In the most of the researches onto electrochromic materials, donor and acceptor moieties are conjugated to the main chain of the polymers (18)..

Electrochromic materials are generally first studied at a single working electrode, under potentiostatic or galvanostatic control, using three electrode circuitry. Electrochemical techniques such as cyclic voltammetry, coulometry, and chronoamperometry, all with, as appropriate, in situ spectroscopic measurements are employed for characterization. An electrochromic device is essentially a rechargeable battery in which the electrochromic electrode is separated by a suitable solid or liquid electrolyte from a

charge balancing counter electrode, and the color changes occur by charging and discharging the electrochemical cell with applied potential of a few volts. After the resulting pulse of current has decayed and the color change has been effected, the new redox state persists, with little or no input of power, in the so called “memory effect”. Carbazole containing polymers are of interest due to their applications in electrochromic devices, hole transport layers, electro-xerography, microcavity photoconduction, and as photovoltaic components that provide a very efficient matrix as a current carrier transport, also can use the electrochromic devices in controllable light reflective or light transmissive device for optical information and storage, sunglasses, protective eyewear for military, example of electrochromic materials is viologens (19).

4. Electrochemiluminescence (ECL)

Electrochemiluminescence is light emission stimulated by electrical current. In organic compounds, electroluminescence has been known since the early 1950s, when Bernanose and coworkers first produced electroluminescence in crystalline thin films of acridine orange and quinacrine. In 1960, researchers at Dow Chemical developed AC-driven electroluminescent cells using doping. In some cases, similar light emission is observed when a voltage is applied to a thin layer of a conductive organic polymer films. Electro generated chemiluminescence (ECL) has widely been applied as a sensitive and selective detecting technique for many analytical applications; it is also an excellent model for investigating the mechanism of electron transfer. ECL is a process that involves photon generation by homogeneous electron transfer (ET) between electrochemically generated radical cations and radical anions that form in close proximity to the electrode surface in an ECL cell. Mechanism of ECL the electro active species is excited to excited state and with redox can be emitting with emission of light with appropriate (20)

Carbazole is rich electron donor, (reversible redox behavior), chemiluminescence (ECL) is a process involve photon generation by

homogenous electron transfer(ET) between radical of cations and anions in close to surface of electrodes in the cell. Mechanism of ECL the electro active species is excited to excited state and with redox can be emitting with emission of light with appropriate wave length depending on (ΔH enthalpy), carbazole or molecules incorporating carbazole moieties have been investigated as light emitting materials and as hole- transporting materials in (OLED) because they have high reversibility upon electrochemical oxidation. As an electron transfer function, carbazole has been proven to be a good hole-transport material in organic light emitting diodes (21)

5. Light emission diode (LED)

Consist of a chip of semiconducting material impregnated, or doped, with impurities to create a p-n junction. As the other diode current flows easily from the p-side, or cathode, to the n-side, or anode but not in reverse direction. Charge- carriers electrons and electron holes flow into the junction from electrodes with different voltages, when an electron meets the hole, it falls into lower energy level and releases energy in form of photon. The wavelength of light emitted depends on band gap energy of materials forming the p-n junction. LEDs are usually built on an n-type substrate, with electrode attached to the p-type layer deposited on its surface. If the emitting layer materials of an LED is an organic compound, it is known as an organic light emitting diode (OLED), to function as semiconductor, the organic emitting material must have conjugated pi bonds, the emitting material can be small organic molecule in a crystalline phase, or a polymer. Polymer can be flexible; such LEDs are known as PLEDs or FLEDs. Compared with regular LED, PLED are lighter, and polymer LEDs can have the added benefit of being flexible. Some possible future applications of OLEDs could be:

- Inexpensive, flexible displays
- Light sources
- Wall decoration.

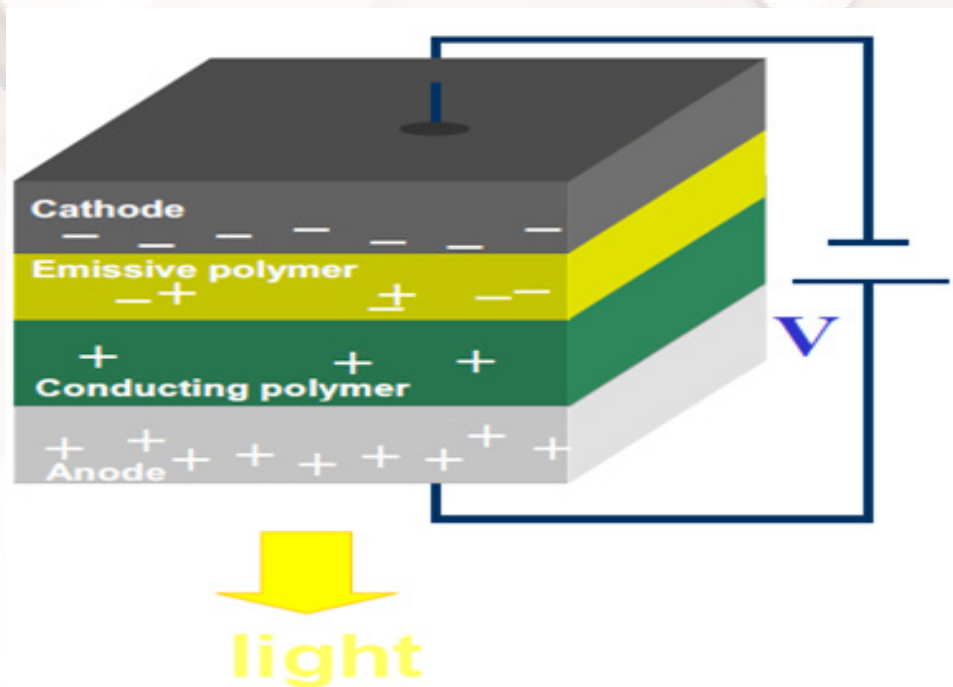
There is substantial interest in the development of new light sources based upon formation of emissive states in thin films of organic dyes, through direct injection of electrical charge into single layer or multilayer thin films (organic light-emitting diodes, OLEDs, or organic electroemissive devices, OLEDs). The interest in this type of electrically pumped luminescence can be traced back several decades to observations of light emission in thin films of single-crystal molecular materials such as anthracene and to studies of several electrochemically driven light emission processes at molecular crystal electrodes². Two different classes of materials have emerged recently based upon ultrathin films of (a) extended conjugation polymers exhibiting strong luminescence (e.g., derivatives of, polyparaphenylenevinylene PPV, and related luminescent polymers) and (b) vacuum-deposited small molecule systems including tris(8-quinolinolato-N1O8) aluminum and several other vacuum-compatible luminescent dyes.

5.1 Polycarbazolein OLED

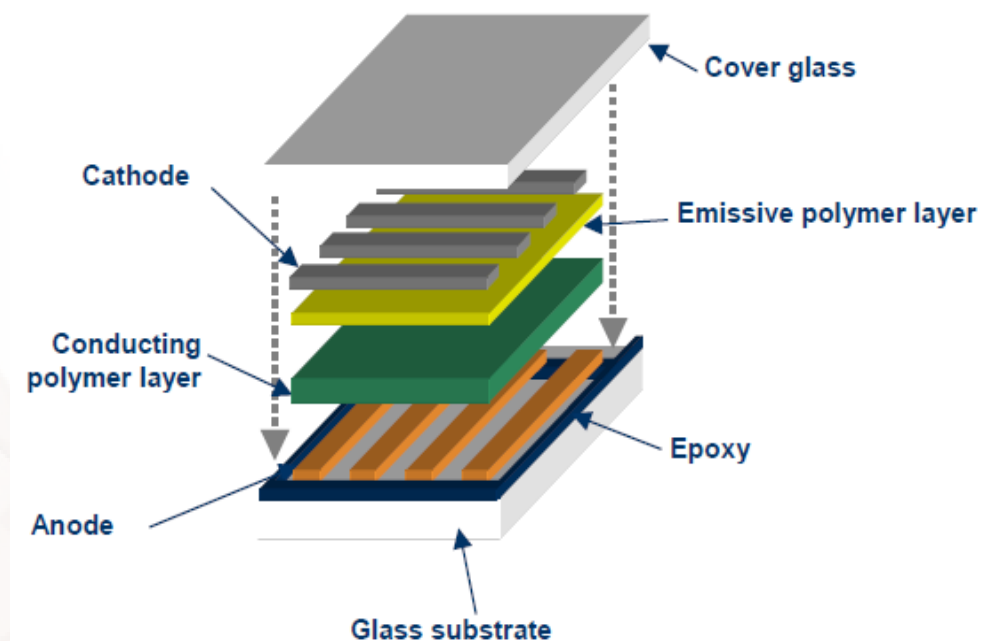
The carbazole family forms a subset of the organic materials under study for blue EL applications. Polyvinylcarbazole, polycarbazole, and many others derivatives have been used to achieve blue OLED. Siove et al. recently showed that the dimer of N-ethyl-carbazole exhibits a remarkable blue photoluminescence. These good electro-photoactive properties make carbazole containing polymers as suitable materials for LED and other optoelectronic devices. Carbazole units can be linked in two different ways leading to either poly(3,6-carbazole) or poly(2,7-carbazole) derivatives. While the former class seems to be very interesting for electrochemical and phosphorescence applications, the latter shows very promising optical properties in the visible range for organic light emitting diodes (OLED)(22).

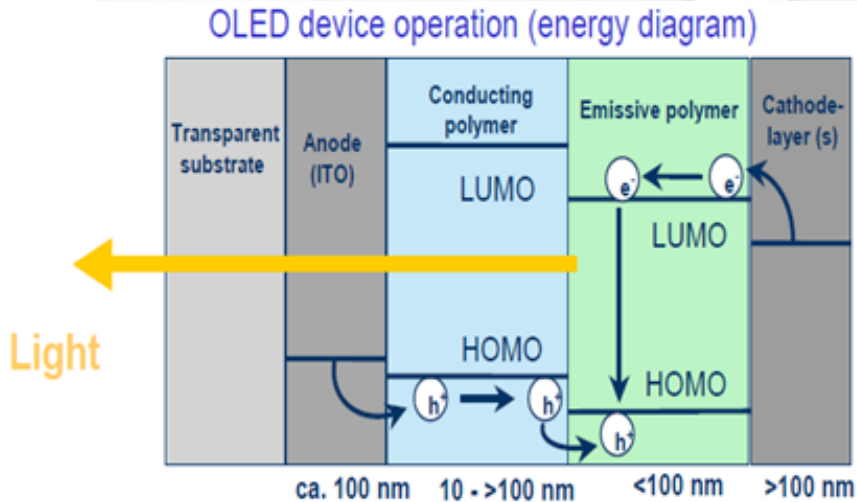
Owing to their promising electrical and photophysical properties¹⁵⁷ polycarbazoles are interesting candidates for applications in optoelectronic devices such as OPVs, OFETs and OLEDs. Polycarbazoles are strong blue emitters with high fluorescence quantum yields and they are excellent hole transport materials with high thermal stability and glass forming properties. Moreover, depending on the substitution and connection pattern (3,6- vs. 2,7-linkage,) they can closely match the hole injection energy of ITO electrodes. The 2,7-linked polycarbazoles are often favoured to 3,6-linked polycarbazoles because of their higher fluorescence quantum yields in solution and their extended conjugation over several monomer units. OLEDs have been fabricated from both 2,-7 and 3,6-linked, polycarbazoles. However, compared to the devices made from D-A conjugated polymers mentioned above these were rather low performing OLED devices. As an acceptor moiety in D-A compounds triarylboranes have been successfully used in small molecule OLEDs in the past decade. They have been shown to be applicable as electron transport layer, hole blocking layer and light emitting layer with colours ranging from blue, over green, yellow to orange depending on the donor and the bridge. Even white light-emitting devices have been fabricated from triarylborane containing molecules.⁽²²⁾

An OLED is an electronic device made by placing a series of organic thin films between two conductors. When electrical current is applied, a bright light is emitted. A device that is 100 to 500 nanometers thick or about 200 times smaller than a human hair. Organic light-emitting devices (OLEDs) have shown potential to be low-cost, full color flat panel displays due to their merits of high brightness, easy fabrication, and the availability of a wide range of



emission colors (Figure 7).





The battery or power supply of the device containing the OLED applies a voltage across the OLED.

An electrical current flows from the cathode to the anode through the organic layers (an electrical current is a flow of electrons).

At the boundary between the emissive and the conductive layers, electrons find electron holes.

The OLED emits light.

Generally, OLEDs are composed of functionally divided organic multi-layers, a hole-transporting, an emitting, and an electron transporting layers sandwiched between two electrodes. Charge carriers (holes and electrons) are injected and transported from the anode and cathode, and are recombined in the emitting layer to emit light. The primary role of the hole-transporting layer is to assist the hole injection from the anode into the light-emitting layer and block electrons within this layer, transporting the holes to the emitting layer, thus maximizing the recombination probability of the injected carriers. The materials used as hole-transporting materials should be good hole conductors and possess good mechanical, thermal and electrochemical properties (23).

The rapid development of our information-intensive society has increased the technological demands of flat panel displays. In par-

ticular, organic light emitting diode (OLED) devices are attractive for their application in next generation flat panel displays due to their low-cost fabrication, high pixel density, bright electroluminescence with high contrast, high efficiency, wide visual range, and low direct current (DC) voltage requirements. Recently, OLED devices have been commercially applied for cellular phones and small-sized televisions by Samsung and Sony, respectively. Although research on OLED devices has been continued for a long time, they have been inadequate for larger size of displays, wherein the most challenging technical problem has been involved with the selection of an organic material that is both efficient and stable. (24).

Currently, many carbazole compounds have been used as host materials for OLEDs. It is very important to balance between the hole, electron injection, and transportation. The multi-functional electroluminescent small molecules and polymers have already been discussed whereby light emission and electron- and hole-transporting properties are combined in one material to achieve high efficiency (25)

The vacuum-deposited small molecule OLEDs are also often doped with low concentrations of other dyes such as quinacridones with longer wavelength emissions, which allow for enhancement of the electroluminescent response and color tuning. (25)

Organic light emitting devices (OLEDs) have shown potential to be low-cost, full color flat panel displays due to their merits of high brightness, easy fabrication, and the availability of a wide range of emission colors. The past decade has seen great progress in both device fabrication techniques and materials development (25)

Initial studies on poly (2,7-carbazole) derivatives indicated great potential as blue-light-emitting materials. For instance, homopolymers exhibit blue fluorescence with a maximum of emission near 415-440 nm with relatively high quantum yields.^{9,27} Taking advantage of the chemical versatility of the carbazole unit, many poly(2,7-carbazole) derivatives were specifically developed to

maximize their electroluminescence properties.

The carbazole family forms a subset of the organic materials under study for blue EL applications. Polyvinylcarbazole Polycarbazole and many others derivatives have been used to achieve blue OLED. Siove et al. recently showed that the dimer of N-ethyl-carbazole exhibits a remarkable blue photoluminescence These good electro-photoactive properties make carbazole containing polymers as suitable materials for LED and other optoelectronic devices. The most important topics of the rapidly developing field of conducting polymers especially on carbazole containing ones are reported recent literatures (22).

Carbazole containing polymers are of interest due to their applications in electrochromic devices, hole transport layers, electro-xerography, microcavity photoconduction, and as photovoltaic components that provide a very efficient matrix as a current carrier transport. These polymers also constitute an important part of the photoconductive polymers and organic photoreceptors These polymers obtained have also various advantageous properties; such as, high charge carrier mobilities, high thermal and photochemical stabilities. Carbazole could also be easily functionalized at its 3,6- 2,7- position or in N-positions and then covalently linked into polymeric systems, both in the main chain as building blocks and in a side chain aspendent groups (9).

Molecules incorporating carbazole moieties have been investigated extensively as light-emitting materials and as the hole-transporting materials in organic light-emitting devices (OLED) because of their high reversibility upon electrochemical oxidation..Previously, we established a feasible synthesis, using Suzuki coupling reaction, of molecules containing pyrimidine moieties. These pyrimidine-containing materials undergo reversible reduction processes, which suggests that they hold promise for use in light-emitting and electron transport materials. We anticipated that the preparation of a molecule that combines the individual characteristics of carbazole (i.e., electron richness) and pyrimidine (i.e., high electroneg-

ativity) moieties would afford a new kind of material. In this letter we report the synthesis and properties, including ECL behavior, of such a novel molecule(20).

6. Application of polycarbazole

Polycarbazole (PCz) is one of many relatively new conducting polymer groups with good electrochemical characteristics, and its conductive form can easily be obtained by the electrochemical method. Investigations related to chemical modification or copolymerization of carbazole with other monomers have led to the use of PCz and its derivatives as redox catalysts, photoactive devices, sensors, electrochromic display, electroluminescent devices and biosensors (8).

A new class of polycarbazole-CPs has been developed recently. The polycarbazole-CPs found rather limited applications, except poly-vinylcarbazole presenting unique optical and electrochemical properties. It is known that, during poly-N-carbazole growth, N-alkylated monomers electropolymerized at the 3-3' and 6-6' heterocyclic positions, affording mainly tetramers soluble in the electrochemical medium. Because of this solubility issue forbidding film production, interest in this CPs class for sensing applications was rather limited calling for newly designed electropolymerizable carbazole monomers overcoming this limitation. Moreover, if successfully grown, such polycarbazole-CPs films should include an appropriate grafting surface chemistry to link covalently capture probes of interest (post-polymerization functionalization) resulting in innovative polycarbazole-CPs based transducing surfaces. (26)

Polycarbazole in electronics industry are overtaking their long established passive roles as insulating and encapsulating materials to more active new application. Polymers and oligomers can be used as materials for diodes, thin film transistors and light emitting diodes (LEDs). Acceptor-substituted carbazole derivatives also were designed as novel photoconductive materials and non-linear optical materials with large photorefractive effect. Several elec-

tro luminescence (EL) materials containing carbazole group had been used in light emitting diodes (LEDs) devices (27)

carbazole and its N-substituted derivatives were extensively studied by Ambrose et al. They investigated the reactivity of cation radicals formed from benzene ring substituted carbazole using electrochemical and spectroscopic techniques. It was reported that the 3, and 9 positions on carbazole were extremely reactive and anodic oxidation of carbazole produced very unstable cations, such as 9,9'- and 3,3'-bicarbazyls. Though conducting polymers can be polymerized by two methods viz chemical and electrochemical techniques, electrochemical method offers a better control over properties as they can be tailored by changing experimental conditions such as electrolyte, oxidation potential, solvent, etc. To date, polycarbazole is extensively synthesized using electrochemical techniques and this polymer is mainly studied for its optical and electrochemical properties (27)

An electrical battery is one or more electrochemical cells that convert stored chemical energy into electrical energy. Batteries have become a common power source for many household and industrial applications. One of the major reasons which has promoted the speedy development of conducting polymer is their anticipated use as electrodes in light weight and rechargeable batteries. Compared to lead-acid batteries, polyacetylene (CH)_x battery is not only lighter in weight but also has higher energy and power densities respectively. However, the major disadvantage still confronting the large scale commercial exploitation of (CH)_x/Li cell is that only 7-8% of the injected charge is utilized. Polypyrrole and polythiophene now appear and are used efficiently in batteries because they have some properties, light weight, long-lasting and higher conductivity. The use of conducting polymers as electrodes in lithium secondary batteries and supercapacitors (pseudocapacitors) was discussed above. From the standpoint of electrochemistry in non-aqueous solutions, the use as electrochromic materials is also interesting. Conducting polymers usually have different colors between the

doped- and undoped-states. The color change of the transmitted light by the undoped doped conversion is red_blue for the polythiophene film, yellow_blue for the polypyrrole film, and light yellow-green for polyaniline(2).

carbazole derivatives are promising as advanced amorphous materials for photorefractive systems. (27)

7. Conclusions

- Conducting polymers can be obtained from organic compounds
- Carbazole monomers are electrochemically, polymerized to give polymers that consist of carbazole backbone
- The polymers show electrical characterizations.
- The electrochromic systems formed exhibit strong green colour on oxidation and transparent on reduction
- Spectroscopic data give strong evidence of the formation of polymer material.

Acknowledgment

Elkhidr H,E would like to acknowledge the financial support of the Ministry of Higher Education of Sudan government and the Turkish Republic.

REFERENCES:

- (1) Chiang, C.K., Fincher, C.R., Park, Y.W., Heeger, A.J., Shirakawa, Louis, H.E.J., Gau, S.C., MacDiarmid, A.G., 1977, , *Phy. Rev.Lett.*, 39, 1098-1101.
- (2) Izutsu, K., 2009, *Electrochemistry in Nonaqueous Solutions*, 2nd. ed., Wiley, England.
- (3) Consies, R., Fologea, D., Ssuneries, S., Marks, R.S., (2000) *Electrochem. Commun.* 2, 827.
- (4) Inzelt, G., 2008, *Conducting polymers*, 1st. ed., Springer, Germany.
- (5) Freund, M. S., Deore B. A., 2007, *Self Doping of Conducting Polymers*, 1st ed, Wiley, England.
- (6) Ünür E. Toppare, L., Yagci Y., Yilmaz F., 2005, *Materials Chemistry and Physics* 91, 261–268.
- (7) Kong X., Kulkarni A., P., Jenekhe S., A., 2003, *Macromolecules* , 36, 8992-8999.
- (8) Park, W. J., Lee H. J., Park C. H., Ko, M. J., 2001, *current applied physics*, 1, 129-132.
- (9) Koyuncu S., Kaya İ., Koyuncu F.B., Ozdemir E., 2009, *Synth Met*, 159:1034–1042.
- (10) Raj V., Madheswari, D., Ali, M. M, 2009, *Journal of Applied Polymer Science*, 116, 147 -154.
- (11) Mc Grath, J. E., Rasmussen, L., Shultz, A. R., Shobha, H.K., Sankarapandian M., Glass T., Long T. E., Pasquale, A. J., 2006, *Polymer* 47 4042–4057.
- (12) Abe Y. S., Bernede J.C., Delvalle ,M.A., Tregouet Y., Ragot F., Diaz F.R., Lefrant C., 2002., *Synthetic Metals*, 126, 1-6.
- (13) Wei Zhenhong ., Xu Jingkun ., Nie Guangming., Du Yukou., Pu Shouzhi, 2006, *Journal of Electroanalytical Chemistry* 589 ,112–119.
- (14) Fulghum T., Abdul Karim S. M., Baba A., Taranekar P., Nakai T., Toshio Masuda T., Rigoberto C. A., 2006, *Macromolecules*, 39, 1467-1473
- (15) Saraç, A. S., Parlak, E. A., Serhatlı, E., Çakır, T., 2007, *Jour-*

- nal of Applied Polymer Science, 104, 238–246
- (16) Saraç A.S., Tofail Syed A.M., Serantoni M., Henry J., Cunnane V. J., James M., B., 2004, *Applied Surface Science* 222, 148–165.
 - (17) Taoudi H., Bernede J.C., Bonnet A., Morsli M Godoy., A., 1997, *Thin Solid Films* 304, 48–55.
 - (18) Koyuncu., F. B., Koyuncu, S., Ozdemir, E., 2010, *Electrochimica Acta*, 55, 4935–4941
 - (19) Cabaj, J., Idzik K., Sołoducho, J., Chyla, A , 2006, , *Tetrahedron* 62 , 758–764
 - (20) Wong, K. T., Hung T. H., Chao, T. C., Ho T. I., 2005 , *Tetrahedron Letters* 46 , 855–858 Cabaj, J., Idzik K., Sołoducho, J., Chyla, A , 2006, , *Tetrahedron* 62 , 758–764.
 - (21) O'Brien, D., Baldo, M., Thompson, M.E., Forrest, S.R., 1999, *Appl. Phys. Lett.* 74, 442
 - (22) Grigalevicius, S., Zhang, B., Xie Z., Forster M., Scherf U.I., 2011, *Organic Electronics* 12 , 2253–2257.
 - (23) Zhao, H. P., Tao, X. T., Wang P. , Ren Y., Xiang Y. J. , Xing Y. Y. , Xue Y. C. , Xue Y. H., Jun L. Y. , Chun Z. D. , Hua, J. M., 2007, , *Organic Electronics* 8 , 673–682.
 - (24) Kim, K., Jeonga S. Kim, C., Hamc, J., Kwonc, Y., Choia, B., Hana, Y. , 2009, *Synthetic Metals* 159, 1870–1875.
 - (25) Guan M., Chen Z. Q., Bian Z.uQ., Liu Z. W., Gong Z. L., Baik W., Lee H. J., Huang C. H., 2006, *Organic Electronics* 7, 330–336.
 - (26) Valid, B. S., Botka, B., Kamara, K., Zeng, A., Yitzchaik, S., 2010, *Carbon* 48, 2773–2781.
 - (27) Zhang, X. J., Tian Y. P., Li, S., Jiang, M., Usman A., Chant-rapromma, S., Fun H. K., 2003, *Polyhedron*, 22, 397–402

Profitability Analysis of the Sesame Value Chain in Gaderif State/ Sudan - 2019/2020 Season

Salwa Ali Mohamed El Hassan

General Department of planning and Agricultural Economics- Ministry of Agriculture and Natural resources- Sudan.

Prof. Hag Hamed Abd Alaziz

Head of Shandi University – River Nile State- Sudan

Dr. Intisar Yousif Ahamed Elbashir

Department of Agricultural Economics- Sudan University of Science and Technology - Sudan

Abstract:

Sesame is very important cash crop in Sudan, it contributed by 771.6 million dollars to Gross Domestic Products (GDP) in 2019. Semi-mechanized rain fed sector is the main contributor in sesame production especially in Gaderif State. Despite the importance of Sesame crop in the Sudanese economy, it suffers from some problems and obstacles that hinder its contributions. This study aimed to analyze the profitability of sesame value chain in Gaderif State during 2019/2020 season in order to identify the challenges and constraints throughout the value chain stages, determine gross marketing margin and producer share in consumer price. Primary and secondary data were used in the study, multistage random sampling technique and purposive sample procedure was used to collect the primary data from the actors by means of questionnaires. The total sample size was 230 participants (150 farmers, 30 wholesalers, 15 processors, 15 exporters and 20 retail traders). Secondary data included time series data (from 2000 to 2020) of

area cultivated, production, yield, export quantities and values and it collected from the Federal Ministry of Agriculture and natural resources and Bank of Sudan. Quantitative analysis of value chain was used to analyze the data, financial indicators and marketing margin coefficients were used to determine financial position of actors. The results of the study revealed that actors in the value chain received unequal marketing margins these difference are the evidence of market inefficiency. The results showed that most of the value added was due to high transportation cost and physical losses in the crop. The coefficient of private profitability (CPP) indicated the profitability of sesame in all value chain stages. Return of 1 SDG invested by farmer was found to be very low this implies low farmer profitability due to weak productivity. The results revealed that the farmers had the largest percentage share (59%) of the export price. The study identified some challenges in different value chain stages such as; high labor and mechanized operations costs at production stage, physical losses and transport cost at export stage, losses and processing cost in process stage, market fess and transport cost in market stage. The study recommended that; use of improved high yielding and disease resistant varieties of Sesame crop, improve the efficiency of market system and use effective pricing policies.

Key words: Oil seed, Marketing costs, value added

المستخلص:

يعتبر السمسم محصولاً نقدياً هاماً في السودان ، فقد ساهم بمبلغ 771.6 مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019. يعتبر القطاع المطري شبه الآلي المساهم الرئيسي في إنتاج السمسم خاصة في ولاية القضارف. بالرغم من أهمية محصول السمسم في الاقتصاد السوداني ،

إلا أنه يعاني من بعض المشاكل والعقبات التي تعيق مساهمته. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ربحية سلسلة قيمة السمسم بولاية القضارف خلال موسم 2020/2019 من أجل التعرف على التحديات والمعوقات في جميع مراحل سلسلة القيمة وتحديد هامش التسويق الإجمالي وحصة المنتج في سعر المستهلك. تم استخدام البيانات الأولية والثانوية في الدراسة حيث تم استخدام أسلوب أخذ العينات العشوائية متعددة المراحل وإجراء العينة القصدية لجمع البيانات الأولية من الجهات الفاعلة عن طريق الاستبيانات ، وبلغ الحجم الإجمالي للعينة 230 مشاركاً (150 مزارعاً ، و 30 تاجر جملة ، و 15 مصنعاً ، و 15 مصدرًا ، و 20 تاجر تجزئة). تضمنت البيانات الثانوية بيانات السلاسل الزمنية (من 2000 إلى 2020) للمساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية وكميات الصادرات وقيمها وتم جمعها من وزارة الزراعة الاتحادية والموارد الطبيعية وبنك السودان. تم استخدام التحليل الكمي لسلسلة القيمة لتحليل البيانات ، واستخدمت المؤشرات المالية ومعاملات هامش التسويق لتحديد الوضع المالي للجهات الفاعلة. كشفت نتائج الدراسة أن الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة حصلت على هامش تسويقية غير متكافئة ، وهذه الاختلافات هي دليل على عدم كفاءة السوق. أظهرت النتائج أن معظم القيمة المضافة ترجع إلى ارتفاع تكلفة النقل والفاقد في المحصول. يشير معامل الربحية الخاصة (CPP) إلى ربحية السمسم في جميع مراحل سلسلة القيمة. وجد أن عائد SDG 1 الذي يستثمره المزارع منخفض للغاية ، مما يعني انخفاض ربحية المزارع بسبب ضعف الإنتاجية. وأظهرت النتائج أن المزارعين حصلوا على النسبة الأكبر (59%) من سعر التصدير. حددت الدراسة بعض التحديات في مراحل سلسلة القيمة المختلفة مثل ؛ ارتفاع تكاليف العمالة والعمليات الآلية في مرحلة الإنتاج ، والفاقد وتكلفة النقل في مرحلة التصدير ، والفاقد وتكلفة التصنيع في مرحلة التصنيع ، ورسوم السوق وتكلفة النقل في مرحلة السوق. أوصت الدراسة بما يلي: استخدام أصناف محسنة عالية الانتاجية ومقاومة للأمراض من محصول السمسم ، وتحسين كفاءة نظام السوق واستخدام سياسات تسعيرية فعالة.

1. Introduction

Agriculture is one of the most important productive sectors in Sudanese economy especially after secession of South Sudan and the reduction of oil contribution to the GDP. Its contribution is about 31% in 2017⁽¹⁾. The Agricultural sector has an important role in achieving food Security by increasing food production and providing employment opportunities in the rural area. Crop production is practiced under three main systems; irrigated agriculture, semi-mechanized rain-fed agriculture and traditional rain-fed

agriculture. Semi-mechanized rain-fed agriculture is practiced in Gaderif, Kassala, Blue Nile, Sennar, White Nile and South Kordofan states, the crops produced in this sector are sorghum, Sesame, sunflower and millet. Oil crops are the main crops in Sudan and come in second place after cereals in terms of area. The crops of groundnuts, Sesame, cotton seed and sun flower are the most important oil crops. Sesame comes in the second place after groundnuts in terms of production and in first in terms of area these oil crops represent a major and important source of vegetable oils, and also play an important role in Sudan exports.

Sesame production in Sudan is produced into two types of farming: semi-mechanized rain-fed farming and traditional rain-fed farming. The traditional rain-fed farming produces an average of 44% of the total production in Sudan it occupies a considerable area of about 52% from total areas and is mostly practiced by smallholder farmers. On the other hand, semi-mechanized rain-fed farming produces an average of 56% of the country's Sesame seeds and occupies area of about 48% from total areas in Sudan. El Gaderif State is main state in the semi-mechanized rain fed in producing Sesame it contributes by an average of 33% of Sesame produced in semi-mechanized and 19% from total Sesame produced in Sudan⁽²⁾. About 61% of Sudan production of Sesame exported as Sesame seed only white Sesame was exported as grain while the red Sesame processed domestically. The main Sesame exporters worldwide include India, Ethiopia, Nigeria, Sudan, China, Paraguay, Myanmar, and Mexico. Sudan's markets for Sesa-

me are quite diversified; China, India and Malaysia are the main and biggest markets in Asia countries. Saudi Arabia, Lebanon and Syria are the major importers of Sesame in the Arab countries. In African countries Egypt, Tunisia and Algeria are the traditional markets. In industrial countries the main partners are Greece, Japan, Italy and Canada. In Europe the main market is Turkey. From fig (1) appeared that the values of Sesame export during the period 2010 to 2020 were increased in some markets especially in Asia markets it reached the maximum in year 2018 (272.2 million dollars), but these values decreased in 2019 in Asia countries and raised in other Arab countries like Jordan and Saudi Arabia also it appeared that there are high penetration in this year towards industrial markets compering with other previous years ⁽³⁾.

Despite the availability of marketing offers for Sesame, Sudanese Sesame suffers from some obstacles and challenges that weaken its role in the economy.

2Previous Studies

Imad Eldin Elfadil 2015

He analyzed the factors constraining the competitive of Sesame in Sudan by adjusting vector error correction model, he reported that the constraints of Sesame associated with rainfall variability, low yield, land tenure, harvesting and post-harvesting losses, quality of seeds and weak links in its value chain, in addition to ineffectiveness of agricultural extension, lack of agricultural rotation, low or no use of technology, frequent mono-cropping and used of non-certified seed. he found in his results that yield, area

variation and unstable fluctuating exchange rate are the main factors affecting Sesame export earnings in the long run, and area variation in the short run he finalized that the improvement of Sesame yield and stabilized exchange rate will have positive impact on Sesame export value in the long run, while expansion of area under Sesame production could have negative influence on Sesame export value due to Sudan large share of Sesame export in the world market⁽⁴⁾.

Shawgi Ali 2013:

He used SWOT to analysis the Sesame value chain in the Kordofan region (Sudan) and the findings revealed that Sesame production is constrained by lack of extension services, civil war and conflicts between farmers and livestock keepers over natural resources and scarcity of farming equipment. Oil processors are constrained by high cost and insufficiency of inputs and oil imports. Sesame producers' opportunities in the region include production of good local varieties and favorable growing conditions. Oil processors have the potential to increase oil production and compete with other oils by improving quality ⁽⁵⁾.

Hala Ahamed 2010

She evaluated the effects of the main economic factors on Sesame production, marketing and exports of Gaderif and North Kordofan States, of Sudan. The study tested the positive hypothesis of socio-economic characteristics on producers and traders, high share of harvesting, crop physical losses and transportation costs, existence of market oligopoly, and co-integration of markets

in Sudan with the export market. The study depended on primary and secondary data. The study used descriptive statistic, marketing margins, budgeting, policy analysis matrix (PAM), and time series temporal and spatial co-integration methods for analysis. The results indicated that the share of farmers' price was about 75% on average of the FOB prices; the market-margin shares of the exporters exceeded those of the assemblers, the Sesame crop was profitable despite the high cost of harvest, physical losses and transportation in production and marketing activities. She reported in her result from temporal analysis that there was instability of prices of Sesame and there was existence of co-integration between export and domestic markets in the long run. The study put many recommendations some of it were reducing Sesame production and harvesting cost through breeding of non-shattering varieties; reducing marketing cost through introduction of sieving process in the production areas to reduce physical losses; improving infrastructure to reduce transportation cost of Sesame ⁽⁶⁾.

In addition to above mentioned constraints it recognized that production of Sesame in semi mechanized sector and Gaderif State was fluctuated up and down during the period 2000- 2020 the percentage share of semi mechanized sector decreased from 80% to 49% fig (2) as the result the quantities export fluctuated it reached the maximum in year 2015 representing 93% from production and then dropped to 48% in 2019, fig (3). Moreover change in macroeconomic policies especially remove of oil subsidy and devaluation of local currency leads to high inflation rate and increased

transaction costs ⁽⁷⁾ these added anew burden and challenges on Sesame which leads to raise the prices locally and globally. Challenges and constraints of Sesame in Gaderif State can be more detected by determining profits and gross margin at each level from production, marketing, exporting and processing. Therefore a value chain analysis was carried out in order to detect the role of all actors and their contribution in Sesame competitiveness and profitability in Gaderif State. In order to verify these objectives the study put some hypotheses to be tested;

- Sesame marketing was inefficient in the study area.
- Sesame crop was profitable in all stages.
- Long value chain will reduce farmer's share of the final price.

3 Literature review

Value chain concepts have been defined by different scholars, Kaplinsky and Morris defined a value chain as the full range of activities which are required to bring a product or service from conception, through the different phases of production, transformation and delivery to final consumers, and eventual disposal after use ⁽⁸⁾. In Kaplinsky and Morris' approach, value chain analysis seeks to characterize how chain activities are performed and to understand how value is created and shared among chain participants. Fries, (2007) described value chain as the assessment of the actors and factors that influence the performance of an industry, relationship among the participants to identify the driving constraints to increase efficiency, productivity and competitiveness of an industry and on how these constraints can be overcome⁽⁹⁾. Different re-

searches were used value chain analysis to assess the profitability of the actors; Katanga Y. N. et al. 2018 they study the profitability of Sesame value chain along Jigawa-Kano Axis in Nigeria. Data were analyzed using gross margin and marketing margin. The results of the study showed that Sesame farmer produce an average of 576.21Kg/ha. The profitability measures have indicated that traders had highest gross margin in the value chain more than producers, processors and exporters. These values indicated profitable enterprises along the Sesame value chain. Challenges of the Sesame value chain include problem of improved seed, high cost of inputs, transportation, price uncertainty/low price, contract transaction, and policy issues. The study recommended that, increased profitability, production and productivity along the Sesame value chain could be achieved through the provision of improved varieties with desired characteristics, well managed contract transaction, provision of necessary infrastructures and a guarantee minimum price for all Sesame enterprises along the chain ⁽¹⁰⁾. Magabe 2016 used value chain analysis in his study in Masasi District (Tanzania), he found that the farmers had a gross margin less than traders ⁽¹¹⁾. Also Linn T., 2013 studied Sesame value chain in Magway Township (Myanmar) he found that there were many actors in the value chain such as input providers, farmers, wholesalers, millers, processor and exporter his results showed that wholesalers received the highest percentage of profit than other actors ⁽¹²⁾.

2. Materials and Methods

Structured questionnaire were used to collect the primary data from farm households, traders, exporters and oil processors. Data on technical and economic aspects such as the socio economic characteristics of the respondents, costs, outputs, prices, quantities, taxes were collected. A multistage random sampling procedure was used to select sample from the farmers, a sample of about 150 respondents was chosen from seven localities from each locality one area was chosen using a systematic sample procedure according to area cultivated in season 2019/2020. Purposive sample procedure was used to select traders, exporters and oil processors. Participation in survey of respondents was traders 30, exporters 15, processors 15 and oil traders 20. Survey conducted on January 2020. Secondary data included time series data of area, production, yield, cost, quantities export and prices collected from federal Ministry of Agriculture, State Ministry of Agriculture and Central Bank. Also a review of published and unpublished materials on the internet was used. Quantitative analysis of value chain was used to determined costs, profit and margin at each level of value chain. Certain indicators were used to measured financial position of actors and market performance of Sesame.

Financial indicators

$$1/\text{Net income or profit} = \text{Revenue} - \text{Total cost} \dots\dots\dots (1)$$

$$2/\text{Net profit margin \%} = \text{unit profit/unit price} \dots\dots\dots (2)$$

$$3/\text{Coefficient of private profitability (CPP)} = \text{Revenue/Total cost} \dots\dots (3)$$

4/Return for 1 SDG invested= revenue/variables cost (4)

Marketing margin indicators

1/ Total Gross Marketing Margin (TGMM)

$$\text{TGMM}\% = (\text{Pc}-\text{Pp}) / \text{Pc} \times 100 \quad \dots\dots\dots (5)$$

Where: TGMM is the total gross marketing margin

Pc is the consumer price Pp is the producer price

2/ Producer's Gross Margin (GMp)

$$\text{GMp} = (\text{Pc}- \text{TGMM}) / \text{Pc} \times 100 \quad \dots\dots\dots$$

(6)

Where: GMp is the producer's share in consumer price

3/ Net Marketing Margin (NMM)

$$\text{NMM} = (\text{TGMM}- \text{MC}) / \text{Pc} \times 100 \quad \dots\dots\dots$$

(7)

Where: NMM is the net marketing margin

MC is the marketing cost

4/Total gross profit margin TGPM:

$$\text{TGPM} = \text{TGMM} - \text{Toe} \quad \dots\dots\dots (8)$$

Where: Toe= total operating expense

5/ Markup is the currency amount added to the cost of products to get the selling price.in other word markup means percentage of selling price that is added to the cost to get the selling price it calculated as:

$$\text{Total Markup}\% = (\text{Pc} - \text{Pp}) / \text{Pp} \times 100 \quad \dots\dots\dots (9)$$

4 Results and Dissections

a. Production Cost of Sesame

Different costs was incurred by farmers in producing of Sesame

seed it found that one feddan was cost the farmer about 4188 SDG and to produced one ton it cost 62881 SDG this high cost of ton due to low productivity per feddan which equals to 66.6 kg this season. Hired labor cost was highest cost in producing Sesame it was 23.3 thousand per ton, scarcity of labors and high wages per day leads to raise the cost of manual operations which are cleaning, weeding, harvesting, threshing and sacking. Second high cost was machinery costs and maintenance for mechanic operation like preparation, planting and spraying pesticide. Land rent also considered as high cost, to produce one ton needs to pay 7.8 thousand SDG for land rent. Seeds and chemicals have minor costs because farmers used their own seed from previous season, table (1).

Table (1): Farm production cost of Sesame (SDG)

Items	Cost/fed	Cost/ton	Percent
Variable cost			
Seed	115.8	1739	3
Seed disperse	1.4	21	0.03
Herbicides	169.8	2550	4
Pesticides	43.9	659	1
Machinery and maintenance	610	9159	15
Packing material	57	856	1
Hired labor	1556	23363	37
Permanent labor	253	3799	6
Managerial cost	172	2583	4
land rent	520	7808	12
Zakat	431	6471	10
Fixed cost	258	3874	6
Total cost	4188	62881	100
(Yield (sack	0.74		
(Yield (kg	66.6		

Source: Survey results, January 2020

b. **Production Cost of Sesame Oil and Cake**

Processors processed Sesame seed to the edible oil and the cake result as by product from processing. It found that one ton of Sesame seed produced about 442.7 kg oil, 530 kg cake and the remaining 2.7% was losing from ton these loses due to packing of oil in the containers or sometimes the pressing is not very hard and left some oil in cake especially the traditional type of pressing. So losses cost represent the highest cost for processors which constituted about more than half from production cost. Processing cost comes as second high cost it reached to 1.4 thousand SDG for one ton.

Table (2): Production cost of Sesame oil and cake (SDG)

Item	Cost/ton	Percent
Processing cost	1403	31
Maintenance	250	6
Labor wages	555.5	12
(Losses cost (2.7%	2307.3	51
Total production cost	4515	100

Source: field survey January 2020

c. **Marketing Costs along Value Chain Actors**

Marketing costs are incurred when commodities move from the farm to the final market, whether they are moved by farmers, intermediaries, cooperatives, marketing boards, wholesalers, processors, exporters or retailers. The components of marketing costs are simply includes handling costs, transport costs, storage cost, taxes and marketing fees, physical losses equivalent in value terms, cleaning ⁽¹³⁾. Three options of value chain were analyzed in which Sesame delivered to the different logistics.

Option 1 Sesame seed: Input suppliers - farmers - wholesalers – exporters - consumers in other countries.

Option 2 Sesame oil: input suppliers – farmers – wholesalers - traditional processors - oil retailers - local consumers.

Option 3 Sesame cake: input suppliers – farmers – wholesalers – traditional processors - cake traders - animal breeding consumer.

From the table (3) appeared that transport cost was the highest cost faced the farmer when he sold his crop it was more than half of marketing cost, market fees was the highest cost for the wholesalers which represent 40% from adding cost, followed by transport cost 24%. For exporters 55% of the costs incurred due to physical losses from screening and re-sacking of Sesame they lost about 5% from ton, Port Sudan expense was the second cost faced the exporters it was 13% from the adding cost followed by transport 11%. Port Sudan expenses include (specifications and standards fees, port fees). Containers and sacks cost was the highest percentage cost for processors it represented about 68% followed by transport cost (22%). For oil retailers the highest percentage cost reported was losses cost 47% and this loss comes as result of packing the oil, followed by taxes 19%. In case of cake trader taxes was considered the greatest cost 36% from total cost followed by handling cost 24% and then transport cost 23%. Marketing cost across actors of value chain reveled that exporters had a highest marketing cost they expenses about 12.02 thousand SDG for one ton Sesame.

Table (3): Marketing cost by actors (SDG/ton)

Items	Farmer	Whole-saler	Exporter	proces-sor	oil re-tailer	cake trader
Handling	110	291.2	259.5	197.1	200.2	230.8
Transport	979.9	351.2	1377.2	702.5	188.3	217.0
Market fees	843.3	596.8	900.5	66.3	130.6	156.4
Taxes		54.1	68.3	76.3	285.9	342.3
Storage		188.7	73.0			
sacks/containers			535.9	2204.0		
Screening/sacking			567.8			
Port expenses			1578.0			
Losses cost			6666.3		717.2	
Total cost ((TMC	1933.1	1482.0	12026.6	3246.3	1522.2	946.5

Source: survey results, January 2020

d.Revenues, Profit and Margin to Different actors

Table (4) revealed that the accumulated value added cost for exporting one ton of Sesame from production stage to the border point was equals to 78.3 thousand SDG while accumulated value added cost of transforming Sesame to oil and cake equals to 76.5 thousand SDG for one ton, this implies that exporting Sesame added more value than processing. Sesame oil had 85% share of value added from processing while cake constituted only 15% of value added. Total gross profit gained from exporting Sesame was equals to 55 thousand SDG for ton whereas processing oil gained about 61.4 thousand SDG. This indicates that transforming Sesame to oil has comparative advantage than export and this actually

due to high cost of export. But when looking to net profit to the exporter and processor it found that exporter gained 21.8 thousand SDG from ton whereas processor gained only 11.2 thousand SDG from both oil and cake.

Table (4): Revenues profit and margins (SDG/ton)

Items	Farmer	Whole-saler	Exporter	Processor			Oil retailer	Cake trader
				Total	oil	cake		
Selling price	78034.5	99440	133326.9		228947.5	32176.4	264000	40000
Quantity sold	1	1	1	0.9727	0.4427	0.53	0.4427	0.53
Revenue	78034.5	99440	133326.9	118409	101355	17054	116872.8	21200
Production cost	62881			4515	3865	650		
Marketing cost	1933.1	1482.0	12026.6	3246.3	3792.5	467.5	1522.2	946.5
Purchase price	0	78034	99440	99440	85118	14322	101355.1	17053.5
Total cost	64814.5	79516.4	111466.6	107201.6	92775.9	15439.5	102877.2	18000.0
Net profit	13219.9	19923.6	21860.3	11207.0	8579.2	1614.1	13995.6	3200.0
Marketing margin	15153.1	21405.5	33886.9	18968.6	16236.7	2731.9	15517.7	4146.5

Source: survey results, January 2020

Distribution of value added, profit and gross margin between actors illustrated in the figure (4) it reflected that in option1 83% of value added of exporting Sesame incurred by the farmer while exporter added only 15%, the highest share of profit received by the exporter (40%) then wholesaler and lastly the farmer received only 24%. In processing Sesame to oil and cake (option 2 & op-

tion 3) also farmer added most of the values whereas processors added 12% for oil and 10% for cake, wholesaler gained highest percentage share of profit 33% in oil value chain while in cake value chain cake trader gained highest profit share followed by wholesaler, lowest percentage share of profit received by processor. Farmer received highest marketing margin in all value chain whereas wholesaler received 16%, exporter 25%, processor 14% for oil and 13% for cake, oil retailer 13% and cake trader 20% this indicates that the actors in Sesame value chains received unequal marketing margins and it was the evidence for the existence of market inefficiency ⁽¹⁴⁾ this result support the first hypothesis.

e. Financial Indicators of Value Chain by stages

Financial positions of value chain actors can be analyzed by calculating certain ratios included in table (5) it cleared that the coefficient of private profitability (CPP) was greater than one to the all actors this indicates that all stages of Sesame production, marketing, exporting and processing were efficiency and profitable and this agrees with second hypothesis. The highest CPP was found in marketing stage 1.3. Also ratio of return for 1SDG invested was found highest in oil retail stage and marketing stage they return 76.8 and 67.1 SDG respectively. Those results supported the previous finding that the wholesaler and trader are profit maximized. Returns to the farmer was found very weak compare to other actors for 1 SDG returns only 1.28 SDG that means the farmer gained small profit this actually due to low productivity of Sesame in addition to high cost and low price so utilization of improved

seed will lead to improve producer's profit. Also when comparing between exporter and processor it appeared that although exporter has high percentage of net profit margin and CPP they returns only 11.1 whereas the processor returns 15.3 SDG for each 1 SDG invested this may be due to effect of exchange rate on fob price.

Table (5): financial indicators of value chain

items	Farmer	Whole-saler	Exporter	Processor	oil re-tailer	cake trader
% Net profit margin	17	20	16	9	12	15
Coefficient of private (profitability (CPP	1.20	1.3	1.20	1.1	1.1	1.18
return for 1 SDG (invested(SDG	1.28	67.10	11.09	15.26	76.78	22.40

Source: survey results, January 2020

f. Marketing Margin Indicators of Value Chain by Options

Table (6) compared different coefficient of value chains in different options it cleared that the TGMM as currency was very high in seed value chain (option 1) it a counted of 55.3 thousand SDG for ton seed and in option 2 it accounted of 50.0 thousand SDG per ton Sesame oil, whereas in option3 it was 9.9 thousand SDG. When comparing total gross marketing margin as percentage of consumer price it found that option 3 had a highest TGMM 47% then option 2 (43%) and lastly option 1 (41%). This indicate that as long value chain between producer and consumer as the higher percent of TGMM which implied that the market margin becomes wide and price becomes high for consumers and low to producer.

The Net Marketing Margin (NMM) computed from the difference

between percentage shares of gross marketing margin and total marketing costs as the percentage of retail price in the chain. Accordingly, option 3 had the highest NMM which constituted for 38% of net income then option 2 had 36% and option 1 had 30%. Producer Gross margin (GMP) was the share of producer price in the consumer price. The producers had biggest percentage share in exporting price FOB price in option 1 which constituted for 59% then in oil Sesame price about 57% and cake price about 53%. This indicates that long value chain as in oil and cake reduced producer share in consumer price and this support third hypothesis. Markup is the amount of currency added to the cost of products to get the selling price. in other word markup means percentage of selling price that is added to the cost to get the selling price. High markup was found in option 1 (71%) then option 2 (55%) and option 3 (2%).

Table (6): Marketing margin indicators in different options

Items	option 1	option 2	option 3
Total gross marketing margin (TGMM) ((SDG	55292.4	50077.1	9961.3
Total gross profit margin (TGPM) ((SDG	39850.7	41839.2	8055.4
Total gross marketing margin %((TGMM	41	43	47
% (Net marketing margin (NMM	30	36	38
% (producer's gross margin (GMMp	59	57	53
% Total Markup	71	55	2

Source: survey results, January 2020

g.Challenges and Constraints in the Sesame Value Chain

Sesame crop in Gaderif State faces several constraints beginning with production and extended through wholesalers, exporters, processors and traders. Table (8) is a summarized of chain activities challenges and constraints identified from the survey. At the farm level, recurring constraints are pests and diseases which lead to big losses of the crop the farmers have limited pesticide knowledge and there is inappropriate use of pesticides. Also most of the farmers still use traditional seed varieties which bought from the market or reserved from previous seasons and this result in low productivity, improved varieties of Sesame seeds are mostly imported and are expensive for smallholder farmers to buy. Also lack and scarcity of labor in the harvesting time leads to raise their costs, providing the required inputs was also considered as constraints to the farmers due to high prices in addition to that low prices of Sesame at harvest time frustrated the farmers because most of them don't have facilities to store their crop. At the collection and wholesale level multiple brokers between farmers and wholesalers was the main constraints because they increase the transaction cost, high transportation costs, high fees and taxes and absence of marketing facilities especially good storage facilities resulting in high quality and quantity losses as well as price volatility. At exporting level multiple broker raise the prices and also high transportation cost, high port expense, high losses from screening are all constraints the exporters in addition to that the exporters complained from the exchange rate price specialized for

export because it was very low compare to the black market price. Processing activities affected by high losses from raw materials and oil which reached about 2.7% from ton, containers cost and transport cost. In the retailing level high taxes and fees and handling cost are the main constraints.

Table (7): Summarized challenges and constrains of chain activities

Chain activities	Challenges and constraints
Production	Inappropriate use of pesticides, lack of improved seeds, lack of labor and high cost, high inputs costs and low prices at harvest time
Collection (Wholesalers)	Multiple brokers, high transportation cost, high fees and taxes and absence of marketing facilities
Exporting	Low exchange rate, multiple brokers, high transportation cost, high port expense high losses from screening and fluctuations of international prices
Processing	High losses, high transport cost, high processing cost
Retailing	High fees and taxes, high handling cost

Source: survey results, January 2020

Recommendations:

1. promote of improved high yield and disease resistant varieties of Sesame.
2. improve post-harvest management system to reduce quantity and quality loss.
3. improve the efficiency of marketing system by decreasing transaction costs

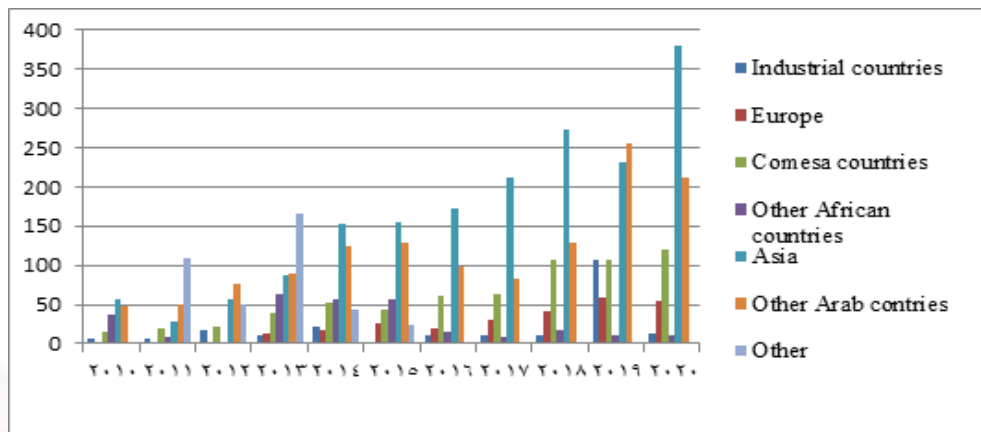
4. improve market information system
5. effective pricing policies should be put in.
6. strengthen export promotion to increase export share in existing destination and new markets.
7. promote investments in oil refining, seed cleaning and hulling to add value and gain better market price.
8. appropriate processing technology should be promoted among the processors to improve their activities and minimized the loss.

References

- (1) Luigi C., et al., (2018), Special report, Crop and Food Supply Assessment Mission to the Sudan, FAO, Rome. <http://www.fao.org/publications>.
- (2) وزارة الزراعة والموارد الطبيعية، إدارة الإحصاء الزراعي السلاسل الزمنية للمحاصيل الرئيسيه في السودان 2000-2020.
- (3) بنك السودان، إدارة الإحصاء، تقارير الموجز الإحصائي للتجاره الخارجيه للفترة من 2003-2020.
- (4) Imad Eldin Elfadil, Analysis of Factors Constraining the Competitiveness of Sesame Export in the Sudan, Working Paper Series, No 1, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Khartoum University, Sudan, 2015.
- (5) Shawgi Ali, Policy strategies interventions and the way forward for Sesame crop: A case study of Kordofan region, Sudan. Department of agribusiness management and trade, Kenyatta University, School of Agriculture & Enterprise Development, P. O. Box 43844 Nairobi, Kenya, 2013.
- (6) Hala Ahamed, The Economics of Sesame Production and Marketing in Gaderif and North Kordofan Rain-fed Sector (Sudan), Ph.D. degree, University of Khartoum, Sudan, 2010.
- (7) Luigi C., et al., (2018), previous mentioned reference.
- (8) Kaplinsky and Morris (2001), a hand book for value chain research, IDRC. <https://www.ids.ac.uk/ids/global/pdfs/Vch.Nov01pdf>.
- (9) Magabe, (2016), Economic analysis of Sesame value chain in Masasi district, Mtwara region, M.Sc. Degree, University of Agriculture, Morogoro, Tanzania. <http://suaire.suanet.ac.tz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/1645/RYOBA%20EMMANUEL%20MAGABE.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.
- (10) Katanga Y. N.et al. (2018), Profitability

analysis of Sesame value chain along Jigawa- Kano Axis, Nigeria, FUDMA Journal of Agriculture and Agricultural Technology, Vol. 4 No. 2: 227-234.

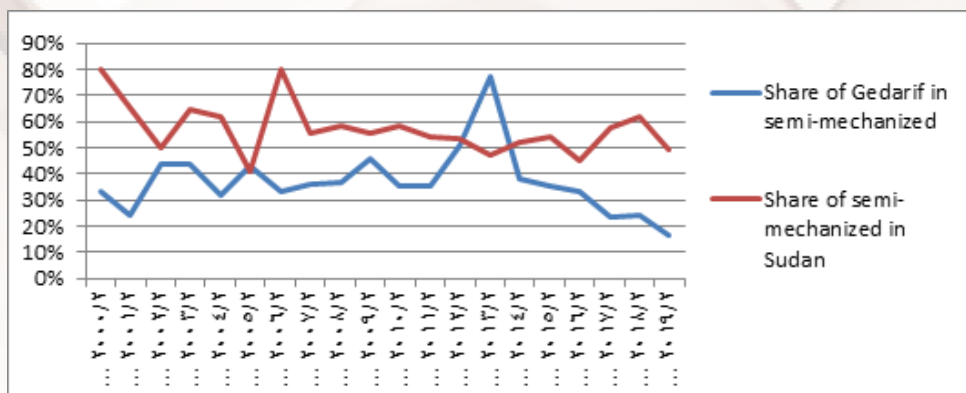
- (11) Magabe, (2016), previous mentioned reference.
- (12) Linn T., (2013), Value Chain Analysis of Sesame in Magway Township Myanmar, Research Working Paper Series NO 5, Mekong Institute. http://www.mekonginstitute.org/uploads/tx_ffpublication/minzas_wps_2013_5_vc_Sesame_magway.pdf.
- (13) FAO, SIFSIA, Price and Market-Structure Analysis for Some Selected Agricultural Commodities: Marketing Costs and Margins, Food Security Technical Secretariat / Ministry of Agriculture (FSTS) FAO- Sudan Integrated Food Security Information for Action (SIFSIA) 2011.
- (14) Thuzar Linn, (2013). Value Chain Analysis of Sesame in Magway Township, Myanmar. PAPER NO. 5, Mekong Institute, New Zealand.



4. Figures

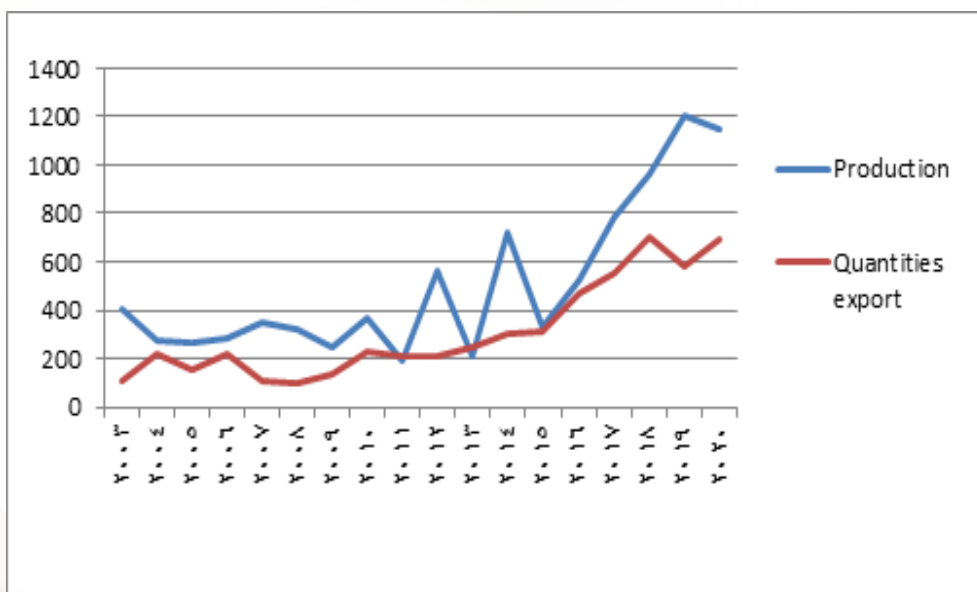
Source: Foreign Trade Statistical Digest (2010- 2020)- Central Bank of Sudan

Figure 1: main markets for Sudanese Sesame seed in the world (values in million dollars)

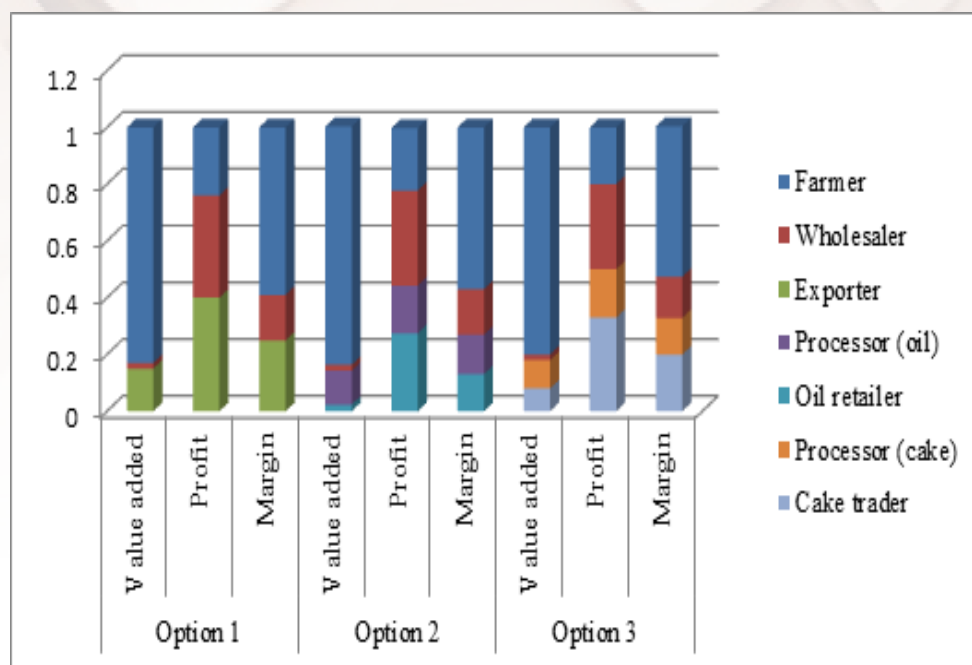


Source: Ministry of agriculture and natural resources

Figure 2: Share of semi mechanized sector and Gaderif State in Sesame production



(Source: Ministry of Agriculture and Bank of Sudan (2003-2020)

Figure 3: Sesame production and quantities export (000ton)

Source: Survey results, January 2020

Figure 4: Percentage share of value added cost, profits and margins for all actors of Sesame value chain in Gaderif State

Research and Discussion Solution time comparisons between FFT and DFT

Eltirmzi Mohamed alamas anger

student at Alzaiem Alazhari university

Khalid Hamid

Omdurman Islamic university

Abbass AbdAlaziz

Alzaiem Alazhari university

Abstract:

Fast Fourier transform is advance technology for many engineering application. The aim of this paper is to study, analyze and enhance the solution time of DFT using FFT a logarithm and Excel software program. The parameter which were taken into consideration of the calculation are number of point, type of FFT after analysis and implementation of the logarithm, the results were obtained in terms of chart for solution time versus number of point increased and average time for solving one point using DFT is 0.76050min while the average solution time using FFT is 0.38025 min the saved in time by using FFT is 0.38025 min. while the FFT solution time using MATLAB is real time solution in the instant of command.

المستخلص :

تحويل فورييه السريع هو تقنية متقدمة للعديد من التطبيقات الهندسية. الهدف من هذه الورقة هو دراسة وتحليل وتحسين وقت حل تحويل فورييه المتقطع باستخدام خوارزميات تحويل فورييه السريع وذلك باستخدام برنامج الاكسل والماتلاب. العوامل التي تم اخذها في الاعتبار عند الحساب هي عدد النقاط ونوع تحويل فورييه السريع. بعد تحليل وتنفيذ اللوغريثم، تم الحصول على النتائج في شكل رسم بياني لوقت الحل مقابل عدد النقاط. اظهرت النتائج انه كلما زاد عدد النقاط زاد وقت الحل، وان متوسط الوقت لحل نقطة واحدة باستخدام تحويل فورييه المتقطع هو 0.76050 دقيقة بينما متوسط وقت الحل باستخدام تحويل فورييه السريع هو 0.38025 دقيقة، عليه فان الوقت الذي تم توفيره باستخدام تحويل فورييه السريع هو 0.38025 دقيقة. بينما وقت الحل باستخدام برنامج الماتلاب هو حل في الوقت الفعلي في لحظة الأمر.

Key words: DFT, FFT, a logarithm, MATLAB, solution, time
 1- Literature review

Fourier Transform [1-6] has long been established as an instrumental tool applied in electrical signal spectrum and filter analysis, sampling and series, antenna, television image convolution as well as radio broadcasting (7). Being the limiting case of Fourier Series for non-periodic signals, FT is used to convert signal to frequency domain as the frequency domain has many superlative benefits especially for analytical purposes rather than in the classical time domain. In order to solve different various problems especially in digital image processing, the discrete version of FT, typically regarded as Discrete Fourier Transform (DFT) has been formulated.

Due to the large number of discrete samples required for DFT operation which requires complex multiplications, Fast Fourier Transform (FFT) has been introduced to significantly reduce the computational complexity by just requiring $N \log N$ multiplications for N samples. This computational complexity issue becomes worse when higher dimensional signals such as image signals, which are two dimensional, are represented and processed using FFT. To further reduce the computational complexity and solution time.

FFT is a useful signal representation method that can be applied for fast processing especially when the signals are two dimensional like image signals. The image signals can be transformed using FFT in image processing since the signals are typically structured, rendering a sparse spectrum (8). Although FFT is known to have reduced computational complexity than DFT, and hence reducing time of solution. Various FFT algorithms have been proposed in literature to reduce the computational complexity, as presented in . One of the approaches which have been widely referred to in literature is the sparse FFT (sFFT) presented in [9]. However this method is formulated for one-dimensional case only. Therefore signals which are two dimensional such as image signals are unable to be represented using a one-dimensional sFFT

model. The many image processing applications such as lithography, medical imaging, evolutionary arts and particle detection in wastewater treatment are infeasible to be applied with a one-dimensional sFFT.

A multi-dimensional sFFT has been proposed in (8) to cater the multi-dimensional cases. This multi-dimensional sFFT, including the 2D sFFT, has been widely studied and applied in a number of fields such as radar signal processing, lithography illumination and deep learning .

2- significance of the research :

The importance of this paper is more convenient to the application of digital signal processing specially for speech and image signal processing to reduce the number of addition and multiplication with low complexity .

3-problem statement :

The conventional discrete Fourier transform are used to analyze the digital image take long time to process the digital image processing for high order more than 8 .

4-objective of the paper :

- . To study discrete Fourier transform
- . To analyze the fast fourier transform a logarithm .
- . To calculate the solution time for discrete and fast fourier transform .
- . To compare the solution time between discrete and fast fourier transform .

5-methodology :

5.1 Description:

The solution time for different high order of number point $N=2,4,8,16,32,64,128,256,512$ and 1024 using discrete fourier and fast fourier transform was measured and plotted versus number of point.

The conventional Discrete Fourier Transform (DFT) is given by :

$$X(n) = \sum_{k=0}^{N-1} x_0(k) e^{-j 2\pi nk / N} \quad n = 0, 1, \dots, N-1$$

(1)

and the inverse Discrete Fourier Transform (IDFT) is given by:

$$x(k) = \sum_{n=0}^{N-1} X_0(n) e^{j 2\pi nk / N} \quad k = 0, 1, \dots, k-1$$

$$X(k) = \sum_{n=0}^{N-1} x[n] W^{-kn} \quad (2) \quad (3)$$

$$X(k) = \sum_{n \text{ even}} x[n] W^{-kn} + \sum_{n \text{ odd}} x[n] W^{-kn} \quad (4)$$

$$X(k) = \sum_{m=0}^{N/2-1} x[2m] W^{-2mk} + \sum_{m=0}^{N/2-1} x[2m+1] W^{-k(2m+1)} \quad (5)$$

$$X(k) = \sum_{m=0}^{N/2-1} x[2m] W_{N/2}^{mk} + W_N^k \left(\sum_{m=0}^{N/2-1} x[2m+1] W_{N/2}^{mk} \right)$$

(6)

$$W_N^{2mk} = W_{N/2}^{mk} \quad (7)$$

$$W_{N/2}^{m+N/2} = W_{N/2}^m W_{N/2}^{N/2} = W_{N/2}^m \quad (8)$$

$$W_N^N = e^{-2\pi} = \cos(-2\pi) - j \sin(-2\pi) = 1 \quad (9)$$

$$W_N^{N/2} = -1 \quad (10)$$

And for FFT algorithm is given by :

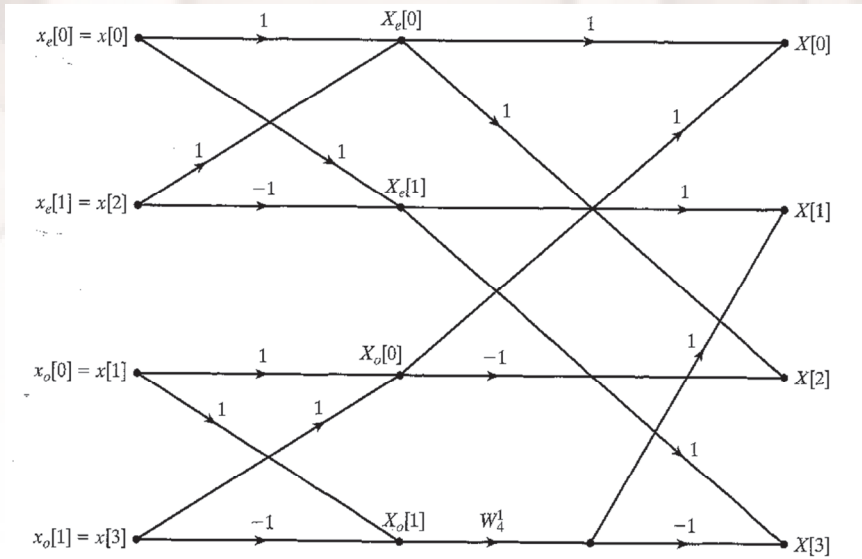


Figure 1:FFT block diagram for 4point

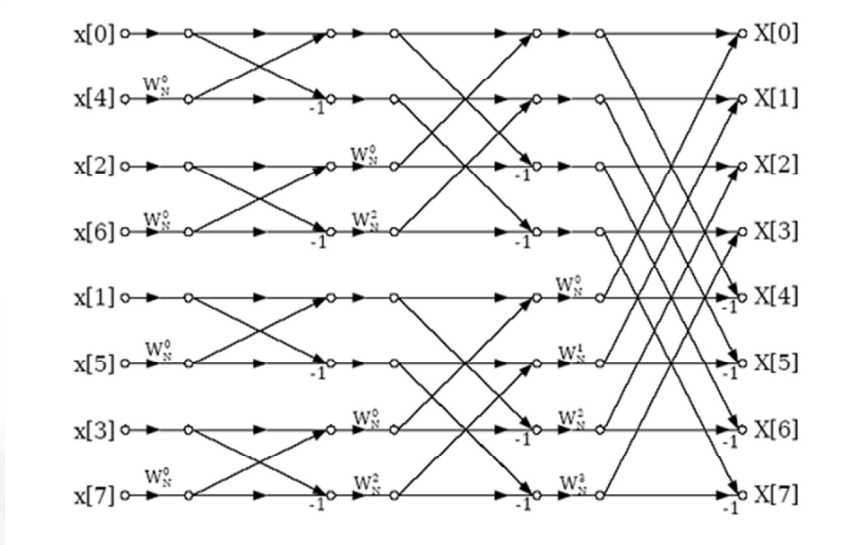


Figure 2:FFT block diagram for 8point

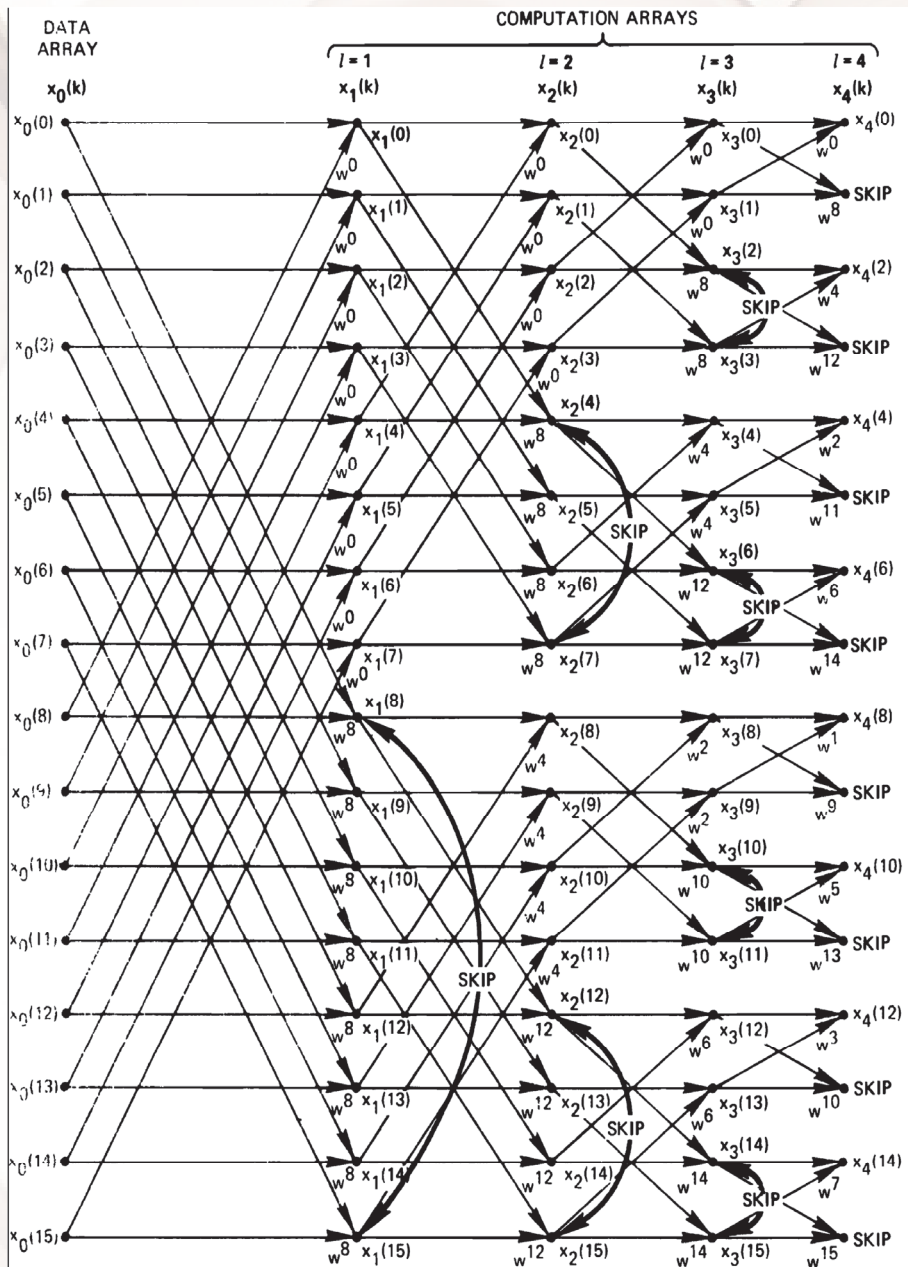


Figure 2:FFT block diagram for 16point

5.3- Environment parameter

Parameter	Value
Problem point (N)	2,4,8,16,...,1024
Type of FFT	Time decimation and frequency decimation

5.4 Implementation:

The environment parameter is implemented using excel software program to calculate DFT and FFT as show below :

$$N = 2 \Rightarrow X(n) = [1, 0]$$

$$X(n) = \sum_{k=0}^1 x(k) e^{-j 2 \pi n k l 2} \quad (11)$$

$$X(0) = x(0)e^0 + x(1)e^{-j\pi(0)} = x(0) + x(1) = 1 + 0 = 1$$

$$X(1) = x(0)e^0 + x(1)e^{-j\pi} = 1 + 0(\cos \pi - j \sin \pi) = 1 - (-1) = 1$$

i.e Time domain $N = 2 \Rightarrow X(n) = [1, 0]$ & frequency domain

i.e $K = 2 \Rightarrow X(K) = [1, 1]$

the time soltion of 2 point usin DFT IS 3 min while for FFT is 6 min

$$N = 4 \Rightarrow X(n) = [1, 1, 0, 2]$$

$$X(n) = \sum_{k=0}^3 x(k) e^{-j \pi n k l 2}$$

(12)

$$X(0) = \sum_{k=0}^3 x(k) = x(0) + x(1) + x(2) + x(3) = 1 + 1 + 0 + 2 = 4$$

$$\begin{aligned} \kappa &= 0 \\ &= 1 + e^{-j\pi/2} + 2e^{-j3\pi/2} = 1 + (\cos \pi/2 - j \sin \pi/2) + 2(\cos 3\pi/2 - j \sin 3\pi/2) \\ &= 1 - j + 2j = 1 + j \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} X(2) &= \sum_{k=0}^3 x(k) e^{-j\pi k} = x(0) + x(1)e^{-j\pi} + x(2)e^{-j2\pi} + x(3)e^{-j3\pi} \\ &= 1 + e^{-j\pi} + 2e^{-j3\pi} = 1 + (\cos \pi - j \sin \pi) + 2(\cos 3\pi - j \sin 3\pi) \\ &= 1 - 1 - 2 = -2 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} X(3) &= \sum_{k=0}^3 x(k) e^{-j3\pi k/2} = x(0) + x(1)e^{-j3\pi/2} + x(2)e^{-j3\pi} + x(3)e^{-j9\pi/2} \\ &= 1 + e^{-j3\pi/2} + 2e^{-j9\pi/2} = 1 + (\cos 3\pi/2 - j \sin 3\pi/2) + 2(\cos 9\pi/2 - j \sin 9\pi/2) \\ &= 1 + j - 2j = 1 - j \end{aligned}$$

i.e Time domain $N = 4 \Rightarrow X(n) = [1, 1, 0, 2]$ & frequency

domain i.e $K = 4 \Rightarrow X(K) = [4, 1 + j, -2, 1 - j]$

the time soltion of 2 point usin DFT IS 7 min while for FFT is 14 min

$$N = 8 \Rightarrow X(n) = [1, 2, 1, 0, 1, 3, 1, 2]$$

$$X(n) = \sum_{k=0}^7 x(k) e^{-j\pi nk/4} \quad (13)$$

$$\begin{aligned} X(0) &= \sum_{k=0}^7 x(k) = x(0) + x(1) + x(2) + x(3) + x(4) + x(5) + x(6) + x(7) \\ &= 1 + 2 + 1 + 0 + 1 + 3 + 1 + 2 = 11 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
X(1) &= \sum_{k=0}^7 x(k) e^{-j\pi k/4} = x(0) + x(1)e^{-j\pi/4} + x(2)e^{-j\pi/2} \\
&\quad + x(3)e^{-j3\pi/4} + x(4)e^{-j\pi} + x(5)e^{-j5\pi/4} + x(6)e^{-j3\pi/2} + x(7)e^{-j7\pi/4} \\
&= 1 + 2(\cos \pi/4 - j \sin \pi/4) + (\cos \pi/2 - j \sin \pi/2) \\
&\quad + (\cos \pi - j \sin \pi) + 3(\cos 5\pi/4 - j \sin 5\pi/4) \\
&\quad + (\cos 3\pi/2 - j \sin 3\pi/2) + 2(\cos 7\pi/4 - j \sin 7\pi/4) = -0.7071 + 2.1213j \\
X(2) &= \sum_{K=0}^7 x(k) e^{-j\pi k/2} = x(0) + x(1)e^{-j\pi/2} + x(2)e^{-j\pi} + x(3)e^{-j3\pi/2} \\
&\quad + x(4)e^{-j2\pi} + x(5)e^{-j5\pi/2} + x(6)e^{-j3\pi} + x(7)e^{-j7\pi/2} = -3j \\
X(3) &= \sum_{K=0}^7 x(k) e^{-j3\pi k/4} = x(0) + x(1)e^{-j3\pi/4} + x(2)e^{-j\pi/2} \\
&\quad + x(3)e^{-j9\pi/4} + x(4)e^{-j3\pi} + x(5)e^{-j5\pi/2} + x(6)e^{-j3\pi} + x(7)e^{-j21\pi/4} \\
&= -0.7071 + 2.1213j \\
X(4) &= \sum_{k=0}^7 x(k) e^{-j\pi k} = x(0) + x(1)e^{-j\pi} + x(2)e^{-j2\pi} + x(3)e^{-j3\pi} \\
&\quad + x(4)e^{-j4\pi} + x(5)e^{-j5\pi} + x(6)e^{-j6\pi} + x(7)e^{-j7\pi} = -3 \\
X(5) &= \sum_{k=0}^7 x(k) e^{-j5\pi k/4} = x(0) + x(1)e^{-j5\pi/4} + x(2)e^{-j5\pi/2} + x(3)e^{-j15\pi/4} \\
&\quad + x(4)e^{-j4\pi} + x(5)e^{-j25\pi/4} + x(6)e^{-j15\pi/2} + x(7)e^{-j35\pi/4} \\
&= -0.7071 - 2.1213j
\end{aligned}$$

$$X(6) = \sum_{k=0}^7 x(k) e^{-j3\pi k/2} = x(0) + x(1)e^{-j3\pi/2} + x(2)e^{-j3\pi} + x(3)e^{-j9\pi/2} \\ + x(4)e^{-j6\pi} + x(5)e^{-j5\pi/2} + x(6)e^{-j9\pi} + x(7)e^{-j21\pi/2} = 3j$$

$$X(7) = \sum_{k=0}^7 x(k) e^{-j7\pi k/4} = x(0) + x(1)e^{-j7\pi/4} + x(2)e^{-j7\pi/2} + x(3)e^{-j21\pi/4} \\ + x(4)e^{-j7\pi} + x(5)e^{-j35\pi/4} + x(6)e^{-j21\pi/2} + x(7)e^{-j49\pi/4} \\ = 0.7071 - 2.1213j$$

i.e Time domain $N = 8 \Rightarrow X(n) = [1, 2, 1, 0, 1, 3, 1, 2]$

& frequency domain

$$K = 4 \Rightarrow X(K) = \begin{bmatrix} 11, 0.7071 + 2.1213j, -3j, -0.7071 + 2.1213j \\ -3, -0.7071 - 2.1213j, 3j, 0.7071 - 2.1213j \end{bmatrix}$$

the time soltion of 2 point usin DFT IS 15 min while for FFT
is 30 min

$$N = 16 \Rightarrow [1, 2, 3, 1, 3, 2, 4, 6, 2, 5, 3, 7, 6, 3, 1, 0]$$

$$X(n) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j\pi nk/8} \quad (14)$$

$$X(0) = \sum_{k=0}^{15} x(k) = 49$$

$$X(1) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j\pi k/8} = -13.3497 + 6.1978j$$

$$X(2) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j\pi k/4} = -6 - 1.8284j$$

$$X(3) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 3\pi k / 8} = 2.2966 - 10.5717j$$

$$X(4) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j \pi k / 2} = 1 + 2j$$

$$X(5) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 5\pi k / 8} = -0.0539 - 0.3291j$$

$$X(6) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 3\pi k / 4} = -6 - 1.8284j$$

$$X(7) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 7\pi k / 8} = 7.1070 + 4.4404j$$

$$X(8) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j \pi k} = -3$$

$$X(9) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 9\pi k / 8} = 7.070 - 4.4404j$$

$$X(10) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 5\pi k / 4} = -6 + 1.8284j$$

$$X(11) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 11\pi k / 8} = -0.0539 + 0.3291j$$

$$X(12) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 3\pi k / 2} = 1 - 2j$$

$$X(13) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 13\pi k / 8} = 2.2966 + 10.5717j$$

$$X(14) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j 7\pi k / 4} = -6 + 3.8284j$$

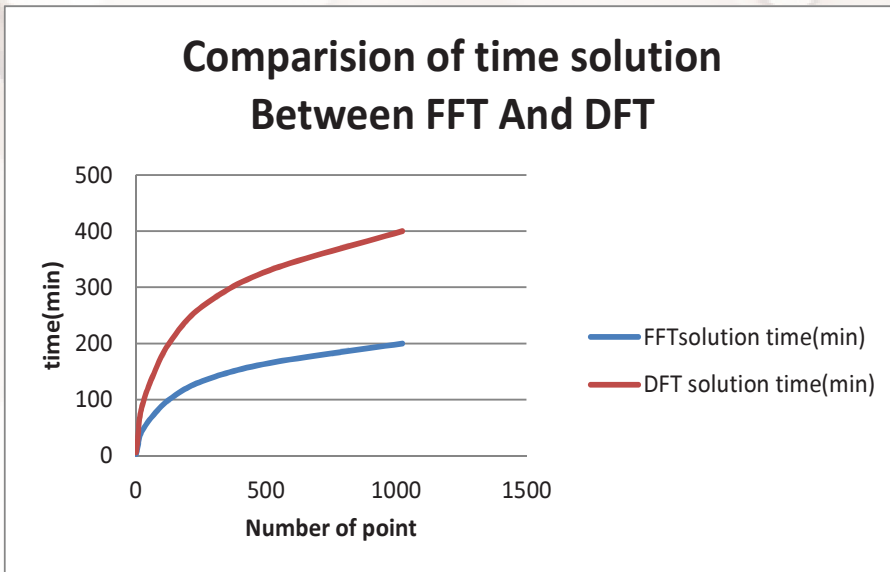
$$X(15) = \sum_{k=0}^{15} x(k) e^{-j15\pi k/8} = -13.3497 - 6.1978j$$

By the same process FFT for number of point of 32,64 ,128 ,256 ,512 ,1024 can be calculated but take long time

3- Results:

After execution of software program using excel the following results were obtained to compare the solution between DFT and FFT

Number of point	FFT solution time(min)	DFT solution time(min)
2	3	6
4	7	14
8	15	30
16	35	70
32	50	100
64	70	140
128	100	200
256	133	266
512	165	330
1024	200	400



Figure(4) : comparison of time solution between FFT and DFT

Results Discussion:

Fig(4) shows comparison of time solution between FFT and DFT against the number of point .from the fig we observe that as the number of point increase the solution time increased and the average time for solving one point using discrete fourier transform is 0.76050 min. while the average solution time using FFT is 0.38025 the saved in time by using FFT is 0.38025while the FFT solution time using MATLAB is real time solution in the instant of command

8-Conclusion:

The study, analyze and design software program to measure and plot the execution time of DFT and FFT have been done using excel software program. The parameter which were taken intoConsideration for analysis is number of point, type of FFT, the results show that the average time for solving one point using discrete fourier transform is 0.76050 min. while the average solution time using FFT is 0.38025min the FFT reduce the solution time 0.38025min .

Recommendation:

From the results obtained we suggest the following Recommendation for future work:

- To increase the order of number point for DFT and FFT and find the solution time.

Reference :

1. Ghani HA, Aziz AA, Azizan A, Daud SM. 2018 “Adaptive interference mitigation with user grouping for fast transmission in cellular networks”, *Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science* ,pp 702 - 712 .
2. Abdul Aziz NH, AbGhani H, Syahali S, Hamzah MH. 2016 “Ant-colony algorithm with interference cancellation for cooperative transmission”, *IET Signal Process* ,10 - 603
3. Nasser Hamad, MaenTahruri MB. 2019 “Wavelet based multicarrier CDMA system”, *International Journal of Electrical and Computer Engineering (IJECE)* pp3051 - 3059.
4. Sani ZM, Sen LW, Ghani HA, Besar R. 2016 “Real-time daytime road marker recognition using features vectors and neural network”, *2015 IEEE Conf Sustain UtilDevEngTechnol CSUDET*, pp 38 -43 .
5. Bin Hamzah MH, Bin AbGhani H. 2014 “Energy-limited ant colony optimization with cooperative transmission”, *I4CT 2014 1stIntConfComputCommun Control TechnolProc.*, pp 5-161.
6. Sani ZM, Ghani HA, Besar R, Loi WS. 2016 “Daytime road marker recognition using gray scale histogram and pixel values”, *Internetworking Indones Jpp* 6-11.
7. Boehme TK, Brace well R. 2006 “The fourier transform and its applications”, *Am Math Mon.*
8. Rauh A, Arce G. 2013 “Sparse 2D Fast Fourier Transform”, *Proc 10th IntConfSampl Theory Appl.*
9. Akavia A. 2014 “Deterministic sparse fourier approximation via approximating arithmetic progressions”, *IEEE*
10. Rauh A, Arce G. 2013 “Sparse 2D Fast Fourier Transform”, *Proc 10th IntConfSampl Theory Appl.*